

الكتاب: نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي
المؤلف: حسن بن فرحان المالكي
الجزء:
الوفاة: معاصر
المجموعة: مصادر التاريخ
تحقيق:
الطبعة:
سنة الطبع: ١٤١٨
المطبعة:
الناشر: مؤسسة اليمامة الصحفية
ردمك: ٦-٤٠-٧٨٠-٩٩٦٠
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الرياض
نحو إنقاذ
التاريخ الإسلامي
(قراءة نقدية لنماذج من
الأعمال والدراسات الجامعية)
حسن بن فرحان المالكي

مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤١٨ هـ

(٢)

إهداء

قيل (رب أخ لك لم تلده أمك)
ويمكن أن نقول: (رب أستاذ لك لم تسمع منه أيام
الطلب ولم تلحظه عينك في قاعات الدراسة).
إلى من رأيت في أبحاثه قوة المنهج ووضوح الهدف
إلى من قرأت له واستطعت أن أقول باطمئنان وثقة:
الآن وجدت (المؤرخ)!!

وجدت الذي ينشد الحقيقة!!

وجدت الذي يصدع بالحقيقة!!

للعلم!!

للتاريخ!!

للحقيقة!!

إلى أستاذه الدكتور / عبد العزيز بن صالح الهلابي
أهدي له هذا العمل المتواضع.
تلميذك

حسن بن فرحان المالكي

مقدمة

التاريخ الإسلامي لا يجهل المسلمون أهميته، وإن اختلفوا في قراءته، وكتابته، وبحثه، وتصنيفه، وتقييمه، فمنه يستمد المسلمون العبر والدروس، وإليه يرجعون عند تفسير أسباب النصر وعوامل الإخفاق، لأنه الأرضية؟ التي كان الإسلام في عصوره الزاهرة مبنيا عليها، وكان التاريخ أيضا المرآة، التي تعكس واقع المسلمين.

لكن التاريخ الإسلامي ل! ابتلي بكثير من أبنائه ل! الذين لم يفهموا الأهداف الحقيقية من دراسته، ولم يقفوا على جواهر فوائده، ولم يعرفوا المنهج الصحيح في الاستفادة منه، تلك الاستفادة التي تتصاحب فيها معرفة الأخطاء وبدائيات الانحراف مع معرفة الإيجابيات وجوانب الإشراق.

التاريخ الإسلامي مبتلى بأعدائه، الذين يعممون الخاص، ويخصصون السائد، وينشرون المثالب الظالمة في ثياب عدل وتحقيق!!.

التاريخ الإسلامي مبتلى بكثير من الصالحين، الذين يجمعون بين العاطفة الصادقة والجهل المركب، وقديما قال بعض السلف (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)!! ويقصد القائل ذلك الصلاح (العاطفي) الذي لم يتسلح بسلاح العلم فانطلت على هؤلاء الصالحين أكاذيب

الكذابين وأخطاء الجاهلين وأوهام النقلة فأصبحوا
يرددونها وتجري بها ألسنتهم وهم لا يعرفون أنها أباطيل!!
ولا يهتدون لمواطن الضعف فيها!! منخدعين بشيوعها
وانتشارها!!، محسنين الظن بكل ما سمعوا!!
التاريخ الإسلامي مبتلى ببعض العلماء، الذين يجازفون
بإصدار الأحكام المستعجلة، حول الأحداث، والمواقف،
والشخصيات، والنتائج، متناسين الطريقة الصحيحة
والمثلى، في البحث عن الحقيقة، ذلك البحث الذي يحترم
العلم، ويلتزم النقل الصحيح، ويحترم العقل، ولا يهمل
الاستيفاء في جمع شتات المادة، العلمية، من مختلف
المصادر.

ثم يتبع ذلك بتصنيف هذه المادة، من حيث القبول والرد
ذلك التصنيف، الذي يبحر في مناهج المحدثين وأهل العلم
من محدثين وأصوليين ومؤرخين، ويغوص في دلائل
القواعد والألفاظ، ويستوعب الأقوال في الراوي الواحد، ثم
يجتهد في معرفة القول الصحيح، المتفق مع سبر مرويات
الراوي وأحاديثه، وما يتفق معها من مرويات الآخرين ثم
وزن ذلك بميزان العدل فلا هضم لجوانب الخير ولا مجاملة
لنوازع الشر.

ثم يأتي بعد ذلك مرحلة التحليل والاستنتاجات، وجمع ملخص المادة ومتفرقات المعرفة، وتقديم هذا كله ليسهم في تصحيح معرفتنا بهذا التاريخ، ثم تنمية هذه المعرفة وزيادتها ومتابعتها ونقدها، لتسهم هذه المعرفة بدورها في علاج مشاكلنا المعاصرة، ونسترشد بها في استشراف المستقبل، وبالتالي وضع الحلول (الوقائية) للقضايا والمشكلات المتوقعة.

التاريخ الإسلامي بحاجة إلى أن نحسن استخدام العلم، ذلك العلم الذي يهدي إلى الحق، ويوصل إليه، وليس ذلك العلم الذي تسيره العواطف!! وتراكمات الأخطاء والظنون!! وتجرحه ردود الأفعال غير المدروسة ولا المسؤولة، لاتخاذ مواقف متشنجة، تقلب الحقائق من أجل إرضاء أناس أو إغضاب آخرين، وتلوي أعناق الأدلة، وتجمع الأضداد، وتخضع المسلمات، وتفرق بين الأمور المتفقة؟ من أجل الثبات على موقف خاطئ أو الحصول على ثناء جاهل. فمثل هذه الأمراض البحثية لها أكبر الأثر في ضعف رؤيتنا للتاريخ الإسلامي وسوء فهمنا لحقائقه وعبره ودروسه!.

التاريخ الإسلامي مبتلى بعدم معرفتنا للأهداف الكبرى

من دراسته، مبتلى بالطريقة العشوائية في البحث،
والطريقة الظالمة في الحكم.
التاريخ الإسلامي مبتلى بالجهود المشتتة التي كان من
نتائجها المحزنة تلك التناقضات الكبيرة التي لا تخدم
حقائق التاريخ الإسلامي.
التاريخ الإسلامي مبتلى بمثل هذه المصائب وأكثر، عرف
ذلك من عرفه وجهله من جهله، ولذلك لا بد من التقاء الهموم
لإنقاذ هذا التاريخ وإخراجه من هذه العوائق والمصائب
(البحثية) التي تحول قطعاً دون الاستفادة التي نرجوها
منه.

ولهذا كله فإن التاريخ الإسلامي بحاجة إلى قراء
يحسنون القراءة، وإلى باحثين يحسنون البحث، وإلى
عادلين يحسنون الحكم، وإلى تنسيق بين الجهود وإلى
شعور بأن هذا التاريخ مسؤولية الأمة، ولا ينبغي أن
يخضع للانطباعات الخاصة، والرؤى الذاتية، ثم إن هذا
العصر أصبح عصر تنسيق وتعاون واتصالات علمية، ومن
الخطأ ألا نستفيد من هذه الإيجابيات المساعدة على تحقيق
النتائج السريعة والعميقة في الوقت نفسه.
التاريخ الإسلامي بحاجة إلى شجاعة غيورة تطرح

الحقائق ولا تخشى في سبيلها عتاب الأصدقاء ولا كيد الأعداء ولا الطعن في الأهداف والمقاصد.
التاريخ الإسلامي لا يريد منا خلاف ما تريده الحقيقة في شمولها وقوتها في سموها وجوهرها.
التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نسير وراء العاطفة ونبس الباطل لباس الحق.
التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتشجع في ردود الأفعال ونظلم في إصدار الأحكام.
التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتهم الأبرياء كما لا يرتضي منا أن نبرئ المذنبين ولا نجامل الرجال على حساب الشرع والحقيقة.
التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتشبت في خطأ الدارسين، ولا رواسب التعصبات.
التاريخ الإسلامي يريد منا أن نجرده من ملونات الأزمنة والأمكنة التي لا تتفق مع الحقائق.
التاريخ الإسلامي يريد قلوبا نظيفة، وأهدافا سامية، وعزائم صادقة، وقوة في البحث، وتطبيقا حقيقيا للنظريات، ذلك التطبيق الشامل، وليس التطبيق الأعور، الذي نتغنى به في مواطن ونحاربه في مواطن مشابهة!!

التاريخ الإسلامي يحتاج رجالا همهم العلم لا الشهادات
والوظائف، فوظيفة المؤرخ هي التاريخ نفسه كما أن وظيفة
العالم هو العلم نفسه.!

التاريخ الإسلامي يريد منا أن نترك المعاملات، ونبين
بوضوح الأهداف الحقيقية من دراسته، ولا نضحك على
أنفسنا ولا الآخرين.

التاريخ الإسلامي بحاجة إلى أن نضع لدراسته منهجا
يحمينا من التناقضات!!،

إلى منهج يعلمنا كيف نصل إلى الحقيقة!!،

إلى منهج يعلمنا كيف نحمي الحقيقة!!

إلى منهج يجبرنا على اتباع الحقيقة!!

إلى منهج يعلمنا كيف نحمي التاريخ من أنفسنا

وأهوائنا وأمراضنا!!

إلى منهج يضبط مواقفنا وردود أفعالنا!! فإن حاولنا أن

نحقق كل هذا، استطعنا أن نزعم أننا نسير (نحو إنقاذ

التاريخ الإسلامي)!!

ومن هذا المنطلق جاءت مقالاتنا في صحيفة (الرياض)

محاولة من المحاولات التي تهدف إلى نقد (سلبيات البحث)

في التاريخ الإسلامي ويبقى هذا العمل خاضعا للنقد والمناقشة والحوار المتواصل أملا في اكتمال جوانبه ليسهم في التصحيح المأمول.

ومن هذا المنطلق أيضا، كان حوارنا مع بعض الأخوة الفضلاء، من الأساتذة الأكاديميين، أو طلاب الدراسات العليا، ولم يكن الحوار مع غيرهم من عموم المؤلفين، إيماننا منا بأن المشاركة في إصلاح القمة، كفيل بإصلاح القاعدة، وإن كانت القاعدة لا تخلو من خير أما إن بقيت أقسام التاريخ، تنتج تلك الانتاجات، التي تفتقد الخطوات الصحيحة، فإن هذا يدعو للقلق الشديد.

وأنا لا أزعم أن تلد الدراسات متساوية من حيث اتباع المنهج الصحيح من عدمه، فهناك دراسات رائدة، يشهد لنزاهتها وعلميتها كل منصف يعلم الحقيقة، وهناك دراسات قريبة من هذه الريادة لكن الأغلب مما قرأناه من هذه الرسائل والدراسات التاريخية فيه من العيوب السابق ذكرها النصيب الأوفر، نتيجة للمفاهيم الخاطئة أو طرق البحث القاصرة، فلهذا جاءت ضرورة مثل هذا النقد الذي نرجو أن يسهم في تصحيح تلك السلبيات المستقرة في بحوث ودراسات كثير من دارسي التاريخ الإسلامي، كما نرجو أن تتنبه أقسام التاريخ إلى ضرورة (المراجعة)

و (النقد الذاتي) وتشجيع ذلك حتى لا يأتي يوم تكون فيه الدراسات من دلائل (الجهل) وعلامات (التخبط العلمي) الذي نعيشه في هذه المرحلة الزمنية.

وليعذرني الأخوة الذين كان الحوار معهم في هذا الكتاب فقد تقسو عبارة ويشتط أسلوب وتند كلمة وما هذا كله إلا من باب الحرمي على هذا العلم الشريف مع سلامة النية والمقصد ومحبة الخير لي ولهم وفق الله الجميع وسدد خطاهم. كما أود التنبيه أنه قد تم في هذا الكتاب تصحيح الأخطاء الطباعية وإيراد بعض الاستدراكات القليلة والتفصيلات اليسيرة في بعض المسائل التي رأينا أنها تحتاج لذلك.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر مؤسسة الإمامة الصحفية وصحيفة "الرياض" على وجه الخصوص لتبنيهم إصدار هذا الكتاب الشهري وحرصهم على حفظ الأعمال الكتابية لكتابهم من الضياع وإيصالها إلى عموم المستفيدين لتكتمل الفائدة وتحقق الأهداف. ونسعى جميعاً لتأصيل المعرفة وإنمائها، نسأل الله أن يوفقنا لما فيه خير ديننا وأمتنا وتاريخنا.

بقلم: حسن بن فرحان المالكي

الفصل الأول
أنقذوا التاريخ الإسلامي!!
حوار مع الدكتور عبد الحلیم عویس
والأستاذ المؤرخ محمود شاکر

يا أصاب الحديث:
أنقذوا التاريخ الإسلامي! *
لا تنقذوه من تلفيات المستشرقين وأذناهم من المستغربين بل
من بعض المؤرخين الإسلاميين الذين دخلوا ميدان التحقيق العلمي
للتاريخ بلا سلاح ورفعوا لواء (إعادة كتابة التاريخ الإسلامي)
وهم يفتقدون أبسط أركان التحقيق العلمي.
يا علماء الحديث: لقد سئنا من الردود على المؤرخين
المستغربين الذين يؤرخون بأقلامهم ما تمليه أهواؤهم وعقولهم فإن
هؤلاء - المستغربين - لن يجدوا عند المسلمين إلا أذانا صماء وأعينا
عمياء، والقارئ المسلم الواعي لن ينحرف في تياراتهم ولن
تخدعه ترهاتهم فقد طويت دونهم الكشوح منذ زمن فلم تعد
أباطيلهم تنظلي على أحد ولا تستميل ذالبا.

اليمامة - العدد ١١٦٢ - الأربعاء ٢٨ ذو الحجة ١٤١١ هـ - ١٠ يوليو ١٩٩١ م
- كتب المؤلف هذا المقال قبل تخرجه من الجامعة لذلك يجب مراعاة هذا في
بعض الأدبيات والتنميقات التي قد تكون ملاحظة عند بعضهم.

ولكن الأنكى والأمر عندما (يؤتى من مأمنه الحذر) فقد نشأ في
زمننا الحاضر كثير من المؤرخين الإسلاميين الذين يريدون تنقية
تاريخنا الإسلامي من الشوائب، فأتوا بالعجائب!! وطمسوا
الحقائق، وأدخلوا أنفسهم في علم الحديث تصحيحا وتضعيفا!!
وضعفوا الثقات، ووثقوا الهالكين، وأحجموا أنفسهم بين رفض
النقل، وتحكيم العقل، وفتحوا بذلك شرخا عميقا في منهج أهل
الحديث - ولهذا جئت مستنجدا - فإن لم يتدارك هذا الأمر أهل
الاختصاص فسيؤول بنا الأمر إلى رفض المؤرخين العقلانيين (ومن
سار في ركبهم) للمنهج الذي وصلنا عن طريقه كتاب الله
وسنة رسوله " صلى الله عليه وسلم

وقد بدت بوادر هذه المجازفات فرأينا في هذه الأيام من
الأساتذة المؤرخين أو تلاميذهم من يتلاعبون بتاريخنا الإسلامي،
فيصححون الضعيف، ويضعفون المتواتر!! لأن العقل - بزعمهم -
يعقل هذا ولا يعقل ذاك، مع ادعائهم بأنهم رجال ثغور التاريخ،
وأنه يقع على عواتقهم تنقية هذا التاريخ!! وإعادة كتابته
وتصحيحه وإخراجه (خالصا سائغا للشاربين)!! لي إذا حاولت أن
تبحث عن منهجهم وجدته (يعقل، ولا يعقل) و (ممكن، ولا
أظن)!! يبدأون بتحقيقاتهم ب (لست أدري، ومما يخيل إلي) لكنهم
ينتهون ب (من المؤكد) وبفعلهم هذا يكونون قد هدموا ما بناه
المحدثون منذ القرون الأولى مع أنهم - (المؤرخون) - يتفقون نظريا
مع أهل الحديث في أن (أفضل منهج لكتابة التاريخ الإسلامي هو
منهج أهل الجرح والتعديل وأن هذا المنهج هو المعيار الحقيقي

لقبول الخبر أو رده)!! وهذه حقيقة لا جدال فيها ولا يشك فيها منصف، لكن المؤرخين الإسلاميين هم أبعد الناس عن هذا المنهج عن التطبيق العملي الواقعي - مع اعترافهم بالمنهج نظريا!! - ومؤلفاتهم شاهدة تنضح بما ذكرت من تناقضاتهم، فهم يدعون إلى تطبيق منهج المحدثين، وبدعوتهم هذه يكونون قد جعلوا على مؤلفاتهم صبغة أهل الحديث ظاهريا!! بينما الحق والواقع يقرران أن هذه المؤلفات يتمشى الزور في مناكبها والباطل في جوانبها، لا ترفع حجابا من باطل، ولا تملك إقناعا لسائل، وسأكشف لكم الغمء فليس المقام مقام خطابة بل مقام تحقيق وتنقيب، حتى يبين الصبح لذي عينين، وسأضرب مثلا على أقوالي السابقة - حتى لا نتحدث في فراغ - وسأذكر بعض الملاحظات على اثنين من المؤرخين الإسلاميين الذين قد سبق لي أن تحاورت معهما ولهما في قلبي الحب والتقدير الأخوي ولكن هذا لا يمنع من النقد البناء الموثق حتى نصل إلى المستوى المأمول وإلى المنهج السديد في تنقية وكتابة التاريخ الإسلامي، بلا تحيز ولا دفع بالصدر وسترون - إخواني القراء - مقدار الهوة السحيقة بين النظرية التي ينادون بها ويدعون إليها بالحاح والتطبيق العملي عند كتاباتهم في التاريخ الإسلامي، والمؤرخان اللذان سيكون الحوار معهما هنا هما الدكتور الفاضل / عبد الحلیم عویس والأستاذ المؤرخ محمود شاكر وكلاهما أشهر من نار على علم. وسأبدأ بالحوار مع الدكتور عبد الحلیم عویس وننظر جميعا مدى الاتفاق والاختلاف بين نظريته وتطبيقه.

يقول الدكتور في كتابه (بنو أمية): " وقد أغفل كثير من المؤرخين كتب المحدثين والفقهاء من أمثال الصحاح الستة وكتب أئمة المذاهب الأربعة وكتب الفقهاء.. الخ ". وقد قال هذا في معرض انتقاده للمؤرخين وقال في صحيفة مرآة الجامعة عدد ١١٠: " لكن نقطة الخلاف الرئيسية بيننا وبين الدكتور فتحي عثمان أنه يكاد (وأقول يكاد) يغلب العقل على النص في بعض المواطن النصية وهو بالتالي يعطي العقل مساحة تمتد على حساب النص "!!

وكلامه في الفقرتين السابقتين يمثل الجانب النظري عند الدكتور في أنه (يجب ألا تغفل كتب المحدثين والفقهاء) كما (لا يجوز تغليب العقل على النقل) عند الكتابة في التاريخ الإسلامي!! وهذا كلام نظري صحيح - وإن لم يكن بجديد - ومع أنه صادق في اتهام المؤرخين أو أكثرهم بإغفال هذه الأصول وتغليب العقل على النص إلا أنني تمنيت لو أنه لم يتبعهم في إغفال تلك المصادر والكتب مع الروايات الصحيحة، والدكتور - عفا الله عنه - قد أوهم القارئ - أو يظهر من كلامه - أنه (لا يغفل الصحاح الستة)!! وأمثالها و (لا يعطي العقل مساحة على حساب النص)!! وسرى الآن مدى التزامه بكلامه النظري السابق: خذ مثالا واحدا فقط وهو ما ذكره في مرآة الجامعة، العدد السابق نفسه عندما قال بالحرف الواحد: (فلا يعقل قبول ما يشاع عن بني أمية من أنهم كانوا يسبون عليا كرم الله وجهه على المنابر لأن ذلك يتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية... الخ اه.

فأنتم ترون أنه هنا يتحاكم إلى العقل ولم يبحث عن النص في الصحاح الستة!! وكتب المحدثين والفقهاء!! التي أغفلت من بعض المؤرخين!!، ولو رجع إلى بعض منها لوجد في أكثرها ما يخالف قوله أو نفيه السابق، وحتى لا يكون اتهامي له أو ردي عليه عائماً فتعال معي أخي القارئ لنفتش في الكتب الستة!! وبعض كتب المحدثين والفقهاء!! حتى لا نتهم بإغفالها ولا نغفلها كما أغفلها الدكتور!! لنرى الحق الذي فيها هل يتوافق مع قوله السابق أم لا في هذه القضية:

١ - صحيح البخاري - وأظنه من الكتب الستة!! مع شرح فتح الباري (٧ / ٧٠) نجد فيه حديثاً (عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أن رجلاً دعا سهل بن سعد فقال: هذا فلان أمير المدينة يدعوه علياً عند المنبر).. الحديث وفسر ابن حجر هذا القول برواية أخرى عند الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز نفسه، وهي (يدعوك لتسب علياً!!). وهذا السبب صريح في حديث مسلم الآتي:

٢ - صحيح مسلم (٧ / ١٢٤) - وهو من الكتب الستة!! (عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: استعمل على المدينة رجل من آل مروان قال (أبو حازم): فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً قال: فأبى سهل فقال له (الأمير) أما إذا أبيت فقل لعن الله أبا التراب!!!، فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب، وما سماه إلا النبي

صلى الله عليه وسلم... الحديث.

أقول: فهذا صحيح مسلم يفسر رواية البخاري - وكلاهما من الكتب الستة - بأن والي المدينة وهو مروان بن الحكم في زمن معاوية كان يسب ويأمر بسب علي المنابر، هذه حقيقة تاريخية ثابتة!! فأتين التزام الدكتور بالنقل الصحيح!! فلا بد من قبول الحق وإن كان مرا، فأنا لا يهمني ثبوت التهمة ضد بني أمية أو غيرهم، ولا يهمني نفيها، بقدر ما يهمني حماية المنهج - منهج كتابة التاريخ الإسلامي - وتبرئته من الخلل الذي قد يصيبه بتحكيم العقل بعيدا عن النقل الصحيح.

والمؤرخون يخلطون - غالبا - بين (ما وقع على الحقيقة) و (ما يجب أن يكون)!! وهناك فرق بين (ما نحب) و (ما حصل فعلا) فليس التاريخ رواية مسرحية خيالية نشكلها كما نريد!! بل من كمال وصدق وموضوعية التاريخ الإسلامي أن نذكر الحق ولا نجامل فيه أحدا وقد سألت شيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله - وهو من كبار المحدثين في عصرنا الحاضر - عن هذه الرواية في مسلم وهل تدل على أن بني أمية كانوا يسبون عليا؟! فقال: (هذا ليس بعيدا عن مروان وغيره، وهذه من الزلات نسأل الله العافية! إ). أ. ه.

إذا فالشيخ لم يقل (لا يعقل)!! لأنه إن صح النقل وجب على العقل قبول مقتضاه أما إذا فتحنا الأبواب للعقول والأهواء والتشهي فستأتي على الأخضر واليابس وما أسهل كلمة (لا يعقل)

بل ما أجهلها عندما ندفع بها (ما يخالف أهواءنا)!! فهي سلاح العاجز وحجة الجاهل. ثم لا يوجد تناقض بين العقل السليم والنقل الصحيح أبدا!! إلا أن بعض العقول تريد رفض بعض النقل!! مجرد رفض ينبع من (هوى وتعصب)!! وليس من عقل راشد يضع الصحيح في موضعه ويضع له ظروفه وملايساته. أيضا نتابع الكتب الستة، فالثالث هو:

٣ - سنن الترمذي: انظر صحيح الترمذي - للألباني (٣ / ٢١٤): عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال (عامر): أمر معاوية سعدا فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب.. الحديث!!

الحديث قال الألباني صحيح.

قلت: وقد روى مسلم هذا الحديث أيضا واتفق مع الترمذي سندنا ومنتنا انظر صحيح مسلم (٧ / ١٢٠).

٤ - سنن ابن ماجه: سنن ابن ماجه هو الكتاب الرابع من الصحاح الستة (على حد تعبير الدكتور)!!.

- انظر صحيح سنن ابن ماجه للألباني (١ / ٢٦) عن عامر بن سعد عن أبيه قدم معاوية في بعض حجاته فدخل عليه سعد فذكروا عليا فقال منه فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه: من كنت مولاه فعلي مولاه.. الحديث، قال الألباني: صحيح.

أقول: والشاهد هو قوله: (فنال منه) أي (نال معاوية من علي)!! وأنه ليسوؤني أن أستطرد في هذه الأدلة في هذه القضية، لكن الدكتور يحثنا على ألا نغفل الكتب الستة!! وحتى نرى الفرق بين النظرية والتطبيق!! عند التحقيق في الروايات التاريخية، فأهل السنة والجماعة لا يقولون بعصمة أحد من الصحابة، مع احترامنا وحبنا لهم، لكن الحب لا يقتضي القول بالعصمة لأحد، فلنتنبه لهذا!! ولكن نلتمس لهم أحسن الاعذار الحقيقية لا المفتعلة دون أن ننفي الحق ونضرب النقل الصحيح بالعقل وندعي التناقض بينهما ولا تناقض إلا في بعض العقول!!.

٥ - سنن أبي داود: وهو أيضا من الصحاح الستة. انظر صحيح سنن أبي داود الألباني (٣ / ٨٨٠) عن رياح بن الحارث قال: كنت قاعدا عند فلان (أي المغيرة بن شعبة) في مسجد الكوفة فجاء سعيد بن زيد فرحب به (أي المغيرة) وحياه وأقعده على السرير فجاء رجل من أهل الكوفة يقال له قيس بن علقمة فاستقبله (أي استقبل المغيرة) فسب وسب فقال سعيد: من يسب هذا الرجل؟ قال (المغيرة) يسب عليا!! قال: ألا أرى أصحاب رسول الله يسبون عندك ثم لا تنكر ولا تغير.. الحديث أقول: والمغيرة لم يصرح باسمه أبو داود هنا ولكن مصرح به في مسند الإمام أحمد وكان المغيرة والي معاوية على الكوفة وإنما ذكرته بين الأسطر لمجئ الروايات الصحيحة في المسند والسنة لابن أبي عاصم بذكر اسمه صريحا.

٦ - الإمام النسائي: هو صاحب الكتاب السادس من الصحاح الستة (حسب تسمية الدكتور) وإلا فالذي نعرفه أنه لا يطلق على سنن الأربعة (الصحاح) وإنما يطلق عليها (السنن) ويطلق الصحيح على البخاري ومسلم وصحيح ابن حبان ونحوهم. وسنن النسائي الصغرى لم أجد فيها ما يدل على هذه القضية، لكن أورد النسائي في السنن الكبرى (٥ / ٥٩)، وفي كتابه (خصائص علي) بأسانيد صحيحة روايات تصرح بالسب وقد اتفق مع البخاري ومسلم في إخراج حديث سهل بن سعد السابق واتفق مع مسلم والترمذي في إخراج حديث عامر بن سعد عن أبيه وهذه الأحاديث موجودة برقم (١٠، ٥٢، ٩٠) من الخصائص وهي صحيحة الأسانيد.

وهناك أحاديث وروايات أخرى في سق أبي داود برقم (٣٨٨٥، ٣٨٨٦) وفي مسند الإمام أحمد الجزء الثالث (١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٥١) وغيرها بأسانيد صحيحة وفي كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم (٨٧، ٩٠، ٢٥٧، ٢٥٦) أسانيد صحيحة.

وفي كتاب السنة لابن أبي عاصم برقم (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٣٣) (١٤٣٥) (١٣٥٠) (١٣٥٣) وأغلبها صحيحة الأسانيد كلها صحيحة المتون وأستطيع أن أضيف الكثير من النقل الصحيح ولكن يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق وكل الروايات تصرح بإثبات هذه التهمة لبني أمية وهي أنهم كانوا يكيلون السب للإمام

علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نعوذ بالله من الهوى والزلل.
فكيف نقول بكل سهولة (لا يعقل) ونضرب بهذه الصحاح عرض
الحائط من أجل تبرئة بعض الناس بلا وجه حق!!، أليست هذه
هي الصحاح وكتب المحدثين التي يدعو الدكتور بعدم إغفالها؟!
من المتهم الآن بإغفالها؟!

ثم إن تعليل الدكتور لدعواه هذه (بان هذا يتنافى مع طبيعة
البيئة الإسلامية) دعوى هلامية عائمة، لأنه بهذا التعليل المطاط
يمكن أن ننكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم رجم ماعز الأسلمي لأن الزنا
(يتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية)!! ويمكن أن نقول إن الرسول
صلى الله عليه وسلم لم يقطع يد المخزومية ولا جلد شارب الخمر لأن هذه الذنوب
(تتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية ولا تطيقها)!! وهكذا هلم جرا.
بل يمكن أن ننكر جميع (المخالفات) التي حدثت في عهد الصحابة
بهذا التعليل المطاط الذي لا يقوله من يعرف حقيقة التاريخ
الإسلامي وفوائده دراسته!!، فكون أن قرن الصحابة أفضل القرون
لا يعني هذا أنه لا توجد في ذلك العصر أخطاء فتاريخ الصحابة
أو من بعدهم ليس (تاريخ ملائكة) بل هو (تاريخ بشر) قد
يخطئ بعضهم الخطأ الكبير. إذن فالقضية قضية منهج أكبر منها
قضية دفاع عن فلان أو بني فلان؟ القضية قضية (فهم) ل (الهدف)
من دراسة التاريخ!!
إذن فالقول بأن بني أمية (لا يعقل) أنهم كانوا يسبون عليا قول
مجرد عن الدليل، بل إن التواتر على خلافه، والتبرئة - بدون حق

ولا دليل - لبني أمية أو بني العباس أو حتى الصحابة السابقين قد يضر بالقواعد العلمية التي عليها أهل الحديث (أهل السنة والجماعة). ويضر بالأهداف التي من أجلها ندرس التاريخ الإسلامي ونستفيد من إثبات الأخطاء مثلما نستفيد من إثبات الإيجابيات.

والدكتور قد وافقته جماعة من المؤرخين أمثال محب الدين الخطيب والأستاذ محمود شاكر وإبراهيم شعوط وغيرهم ونفوا هذه الحقيقة حقيقة سب بني أمية لعلي وحجتهم في (أنها لا تعقل) وبعضهم زاد (ولم يصلنا بطريق صحيح!!) وليتهم أتعبوا أنفسهم بالبحث في أحد الصحيحين وتركوا التعرّيج بالظنون والأوهام على حقائق التاريخ الإسلامي بين نافين ومثبتين أقول ليتهم!!

ثم إن نفيهم هذه التهمة عن بني أمية يكونون قد هضموا بهذا حق عمر ابن عبد العزيز الخليفة العادل الذي منع هذا السب على المنابر وكان عمر بن عبد العزيز لم يفعل شيئاً ولم يغير منكرات!! لأن من سبقه لم يكن فيهم شيء من ذلك!! وبذلك سوينا بين عصر عمر بن عبد العزيز وعصر من سبقه!!!. ومن الإنصاف والحق للحقيقة وللتاريخ أن نذكر الأشياء المنكرة التي غيرها هذا الخليفة وتلك المظالم التي ردها وأبطلها. وقد يقول قائل: ما الفائدة في إثبات أو نفي مثل هذه الزلات في تاريخنا!!؟

أقول: ليست القضية بهذه السهولة وأنا أشرت إلى أن القضية ليست اتهام فلان أو تبرئة فلان بقدر ما هي حماية للمنهج الذي تسير عليه الأمة والاستفادة من حقائق تاريخنا كما وقعت لا كما كنا نحب أن تقع!!، ثم إن أبدى المؤرخون آراءهم ونفوا بعقولهم روايات ثابتة في الصحيحين وجعلوا الحكم مجرد (تخمينات العقل) فهذا (يهدم القاعدة) من أساسها ونصبح هكذا (كل في فلك) نشرق بروايات ونغرب بأخرى!! وننفي ما نشاء ونثبت ما نشاء!! دون ضابط يحكم قولنا وتفكيرنا!! فالقضية أعظم مما قد يتصوره بعض الأخوة الفضلاء من تبرئة أو اتهام!! وقد يقول قائل: إن كلامك هذا قد يفرح به بعض أهل الأهواء ويتخذونه سلاحا ضدنا في معركة لسنا بحاجة إليها!!.

أقول: وهل كلامي هذا جديد؟! فصحيح البخاري ومسلم موجودان منذ القرون الأولى يقرأهما الخاصة والعامة، الصديق والعدو، وقضية سب بني أمية لعلي لا تخفى على العامة فضلا عن الخاصة. فكيف تخفى على المؤرخين من الخاصة!!! ثم نحن أمام خيارات ثلاثة: أما نجعل التاريخ الإسلامي مسجلا للحقائق نافيا للأكاذيب ونترك اللعب على الأذقان ونثبت الروايات الصحيحة وما يقتضيه مضمونها، ثم نوجهها التوجيه السليم، وهذه الروايات ليست بدعا من عندنا فقد عقلها البخاري ومسلم وابن تيمية وابن باز والأئمة المحدثون قديما وحديثا. الخيار الثاني: أن نترك التاريخ كلية ولا نبرئ زيدا ولا ننتهم

عمرا ولا ندرسه في مدارسنا ولا في جامعاتنا ونرمي به في البحر
أو ندرسه في التراب!! وليذهب إلى حيث ألفت رحلها أم قشعم!!
وهذا لا يقوله عاقل لكن هذا يضمن لنا إلا ننتهم أو نثبت خطأ
أحد السابقين!! كما يريد منا البعض أن نتعسف ونفعل ذلك!!
وإذا لم نرض بهذا - وعدم الرضا به حق - فأمامنا خيار ثالث
باطل وهو أن نؤلف من (عندياتنا) تاريخا محببا إلى نفوسنا
ونعجنه كما نشاء ونذكر فيه أن يزيد بن معاوية مبشر بالجنة!! وأن
الحجاج صحابي جليل!! وهكذا كما لا ننسى أن نأخذ حبرا أسود
ونطمس الروايات الصحيحة في الصحيحين التي تدين بعض نقاط
الضعف في تاريخنا الإسلامي!! وندعي أن هذا يشوه التاريخ!!
وبهذا لا نتحاكم إلى الصحاح الستة ولا العشرة!! وهذا ظاهر
البطلان فلم يبق إلا الخيار الأول.

ونأتي الآن إلى المؤرخ الأستاذ محمود شاكر، صاحب سلسلة
التاريخ الإسلامي وهو من الذين أحبهم في الله، والله الشاهد
على قولي. فهو في الذروة خلقا وتواضعا وحرقة على واقع
المسلمين. ولكن هذا لا يمنع أيضا من النقد الهادف الذي يصل بنا
إلى تحقيق تاريخي أفضل.
والأستاذ محمود شاكر من المبدعين في كتابه (التاريخ الحديث)
و (هموم المسلمين والأقليات في العالم الإسلامي) لكنه حين دخل
في ميدان تحقيق التاريخ الإسلامي في العهود السابقة لم نجد هذا

الإبداع إذ رأيناه يفند التهم الموجهة لبني أمية وبني العباس بلا منهج بل يفندها يمينة ومجمرة تارة ب (لا يعقل) وأخرى (ب لا يمكن) وكلها أخف وطأة من زعمه بأنها (ليس لها إسناد معروف ومعظمها مجهول المصدر مما يدل على كذبها)!!!!.

فألفيت كتابه (العهد الأموي) مفتقدا لشروط التحقيق التي لا تخفى حتى على نجباء الطلبة.

ودعنا - أخي القارئ - نأخذ مثالا واحدا فقط على تفنيداته حيث يقول في كتابه (العهد الأموي) من ص ٢٤ - ٢٧ يقول: (واتهم معاوية بادعاء زياد بن أبيه ونسبته إلى أبي سفيان.. فكيف قبل زياد هذا الكلام أمامه؟! وكيف قبل معاوية؟ وكيف رضي المسلمون بهذه المخالفة الصريحة من الإمام؟ فهل ضاع الإحساس وضاع الدين ولا يزال الصحابة أحياء؟ " ا. ه.

أقول: مهلا مهلا يا أستاذنا الجليل! ما هكذا تورد الإبل؟ أهذا هو التحقيق الذي تدعو إليه؟ أيكون التحقيق مجرد استفهامات انكارية؟!، ألسن القائل ص ٤٦ (وإذا أخذنا بمنهج أهل الحديث في الجرح والتعديل وهو أفضل منهج للوصول إلى صحة الخبر..)

ما الذي أحرك - يا أستاذي - هنا في تطبيق هذا المنهج الذي تثني عليه؟!، تعال معي لنطبق معا ونرى هل ثبت استلحاق زياد في الروايات الصحيحة أم لا؟!!

روى البخاري في صحيحه (٢ / ٢٠٧) - وهو من خير المطبقين

لهذا المنهج - عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرت عائشة أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها.. الحديث
ا. ه. فهذا صحيح البخاري ينطق بخلاف ما نفاه الأستاذ!!
واكتفي هنا بما أورده الشوكاني في نيل الأوطار (٥ / ١٩٤) ونحوه
ذكر ابن حجر في الفتح (١٢ / ٥٥) إذ قال الشوكاني معلقا على
هذا الحديث (زياد بن أبي سفيان: وقع التحديث بهذا في زمان
بني أمية أما ما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه!! وقبل
استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد!! وكانت سمية تحت
عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه!! فلما كان
في أيام معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده
فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح " أن الولد
للفراش وللعاهر الحجر،!! وذلك لغرض دنيوي!! وقد أنكر هذه
الواقعة على معاوية من أنكرها.. وقد أجمع أهل العلم على
تحريم نسبه إلى أبي سفيان!! وما وقع من أهل العلم في زمان
بني أمية فإنما هو تقية!!.. وذكر أهل الأمهات نسبه إلى أبي
سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤلفوها إلا بعد انقراض بني أمية
محافظة منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان
هو دأبهم أ. ه.
إذن فهذا استلحاق زياد ثابت عند أهل العلم والمحدثين!!
الذين نصحن الأستاذ باتباع منهجهم في الجرح والتعديل للتأكد
من صحة الخبر!!.

بل قد جاء صريحة في صحيح مسلم (٥٧ / ١) " باب حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم " ونص الحديث هو " عن أبي عثمان قال: لما أدعي زياد لقيت أبا بكره فقلت له ما هذا الذي صنعتم؟ إني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: سمع أذناي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: امن ادعى أبا في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام!!" قال أبو بكره (وهو أخو زياد لأمه) وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أ. ه.

والبخاري أخرج هذا الحديث مرتين في كتاب (المغازي) وفي (الفرائض) ولكن بحذف مناسبة الحديث كما هي عادة البخاري غالبا - في اختصار المتون أحيانا كما أشار إلى ذلك الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري.

وأخرج الحديث أبو داود أيضا انظر صحيح السنن (٣ / ٩٦٣) حديث رقم (٤٢٦٥) وغيرهم كثير.

والشاهد قوله (لما ادعى زياد) هذا في مسلم وإن كنت أعجب من عدم اطلاع الأستاذ على ثبوت هذا وهو في الصحاح فأنا أشد عجباً لادعائه نفيها وأنه ليس لها سند معروف؟!!

وإذا أردت أن تعرف مقدار التناقض عند الأستاذ فاقرأ ما كتبه في الكتاب السابق نفسه ص ٨٥ حيث قال: (واعتصم زياد بخراسان فما زال به معاوية حتى أرضاه واستقدمه ثم ولاه وجعله أخاه "!!؟. أ. ه.

الآن صار معقولا استلحاق زياد؟؟؟! بعد ٥٨ صفحة فقط يتغير

حكم الأستاذ؟! ما الذي جعل استلحاق زياد لا يعقل ص ٢٧
ويعقل ص ٨٥ من الكتاب نفسه?!?! وهل بعد هذا التناقض
تناقض?!?! بل هل بقي لي تعليق؟! هذا أكبر دليل على أن
بعض المؤرخين لا يكتبون ما يعتقدون عند الدفاع عن نقاط
الضعف في بعض مراحل التاريخ!!!، فالأستاذ هنا يدافع وهو
غير مقتنع!! والدليل على ذلك أنك تجده أحيانا يلهج بنفس
التهمة التي ردها!! بدون دليل!! وهذا التحقيق عند الأستاذ
محمود شاكر بعيد عن قوله ص ٤٦ (إن هذه الافتراءات على بني
أمية ليس لها سند صحيح ومعظمها مجهول المصدر الأمر الذي
يدل على كذبها وبذا لا يمكن الاعتماد عليها)!!!. أ. د.
أقول: ألا يكفيك يا أستاذنا أسانيد البخاري ومسلم صحة؟ ألا
يكفي الأستاذ أن يكون المصدر هو الصحيحين؟ أهذه مصادر
مجهولة؟ أم أن مضامينها مكذوبة؟ أم أن البخاري ومسلم والإمام
أحمد وغيرهم لا يعرفون منهج التحقيق ومنهج أهل الحديث!!
ولا مقدار صحة الخبر؟ أم أن عندهم قصورا في أعمال العقل؟
أم أن إجماع الأمة على صحة الصحيحين لا أساس له؟ فالقضية
أخي القارئ - قضية منهج!! فقل لي بربك إذا لم نرتض
البخاري ومسلما فيما رواه في الصحيحين، فأين سنجد الروايات
التي يعتمد عليها المؤرخون؟ هل ستكون عند سيف بن عمر
الوضاع المتهم بالزندقة!! أم عند الواقدي أم أبي مخنف الشيعي أم
عوانة بن الحكم الناصبي؟
ومع هذا كله فالمؤرخون القدماء مهما كانت بدعتهم في

الضلالة وضعفهم في الرواية إلا أنهم أخف وطأة على منهج أهل الحديث من مؤرخينا الإسلاميين المعاصرين، فأنت تلاحظ أن المؤرخ في عصرنا ينفي أن يكون للرواية أصلاً صحيحاً وهو لم يقرأ صحيح البخاري وحده فكيف يدعي المؤرخ - بتزييف وكذب - أن هذه الرواية أو تلك لا تصح ولا لها سند يعرف ولا مصدر معتمد!! وكان المؤرخ قد طبخ الصحاح طبخاً وشرب المتون بأسانيداً ومصنفاتها!! مع أنه في الواقع لم يقرأ ولم يطلع على تلك الأصول!! ثم نجده يصبغ مؤلفاته نظرياً بصبغة التحقيق المدروس المبني على أسس علم مصطلح أهل الحديث!! وهو لا يعرف - أن يحقق رواية واحدة!!، بل أكاد أجزم أن أكثر المؤرخين الإسلاميين - دعك من غيرهم - أجهل من أن يتجرأوا على تحقيق إسناد واحد من أسانيد الطبري أو خليفة بن خياط مثلاً. إنه مما يجرح الفؤاد ويفقد الأمل أن تجدهم يلبسون لباس أهل التحقيق ويتكلمون بلسان أهل الحديث!! ثم يطعنون أهل الحديث من الخلف!! ونجد التناقضات ناصعات الجباه فاغرات الأفواه!! ألا يدل هذا على غبش في الرؤية وتلوث في الفكر، واختلال في الموازين وجهل مركب مزدوج!!؟

اعذروني إن اشتدت حدثي على المؤرخين فما هذه إلا شقشقة هدرت، ونفثة صدرت، بعد أن أصبحت النظريات الصحيحة مطية يركبها العاجز، ويلبس عباءتها الجهول، ثم نجد التحقيق بعيداً عن تلك النظريات بعد سهيل عن الثريا!!!.

وفي الخلاصة: أقول لكم - وبلا فخر - خذوا مني هذه الحقائق التي هي خلاصة دراسة استمرت أربع سنوات في كتب التاريخ وهي:

١ - أن الكتب المفتقدة للتحقيق العلمي المتشدقة بمنهج أهل الحديث بالإضافة إلى ما سبق هي كتب محب الدين الخطيب وتحقيقاته وتعليقاته ومن أشهرها تعليقه على (العواصم من القواصم) لابن العربي المالكي، تلك التعليقات التي قلدها الجهلة من المؤرخين وأصبحوا يعارضون بها الأحاديث الصحيحة والروايات الثابتة!!

كذلك كتاب (أباطيل يجب أن تمحي من التاريخ) ما هو إلا كتاب أباطيل ولم يأت بفائدة تذكر لأن التأليف داخل العقل الذي لا يعرف حدوده لا يجدي.

وكذلك (محاضرات الخضري) التي أصبحت مرجعا لدارسي التاريخ في جامعاتنا، ففي هذه المحاضرات من الأخطاء الموبقة والنصب الظاهر ما يندى له الجبين، وقد أحسن المحدث محمد العربي التباني - رحمه الله - في نقض هذه المحاضرات بكتاب أسماه " تحذير العبقري من محاضرات الخضري "، وكذلك تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن وكتاب العواصم (١) من القواصم هذه

(١) كنت يوما قد ذكرت كتاب (منهاج السنة) لابن تيمية ضمن هذه الكتب التي تفتقد التحقيق ويقلدها المؤرخون بلا محاكمة للنصوص، وقد حذف ذكره هنا مؤجلا الحكم النهائي بعد دراسة الكتاب دراسة مستفيضة وأسأل الله أن يوفقنا =

أهم الكتب التي يطالعها الطلاب والمؤرخون ويثقون فيها ثقة تفوق ثقتهم في الصحاح!! فخذوها مني نصيحة صريحة: (إن هذه الكتب المذكورة فيها من الأخطاء التاريخية ما نحتاج لبسطه في مجلدات!! وغالبها تجمع بين نقيضين وهما الدعوة إلى التحقيق والسقوط عند التطبيق!! مع تحريف الحقائق أو الاستدلال بالصحيح أو الكذب الصراح المجرد - أحيانا - .
وأما غيرها من كتب المستغربين وأهل الأهواء فلا تخفى على القارئ اللبيب ولا أفيد حين أقول اجتنب كتب بروكلمان وطه حسين (١) ومصطفى عبد الرزاق وجورجي زيدان، لأن هؤلاء

= للإينصاف والعدل وعدم محاباة الناس على حساب الحق ويجنبنا أن نظلم أحدا ونحمله ما لم يقل.

وابن تيمية - رحمه الله - مثله مثل سائر العلماء يصيبون ويخطئون، فليس الاشكال في هذا من الناحية النظرية إنما الإشكال عند التطبيق، فكيف تقنع المتعصب ضده بما في مؤلفاته من خير كثير وكيف تقنع المتعصب له بالأخطاء الظاهرة الموجودة في كتبه، تلك الأخطاء التي لم يسلم منها مؤرخ ولا محدث بل ولا بشر!!
والمنصفون من قديم الزمان يعانون من متعصبي الطرفين ومثل هذه البحوث تحتاج إلى هدوء علمي ونية خالصة للوصول إلى الحق مهما كان هذا الحق مرا وإلا فلن نستطيع الوصول إلى الحقيقة ما دمنا نرى أخطاء الآخرين بمنظار مكبر بينما ندفع بالصدر أخطاءنا وتعصباتنا، وكم من مدع للإينصاف والعدل لا ينادي بهذا الإينصاف ولا يطبقه إلا في المواضع التي تسير مع التيار العام والرأي السائد وقديما قال ابن مسعود (السنة ما وافق الحق ولو كنت وحدك) أو بمعناه.
(١) الغريب أنني وجدت في كتب طه حسين من الإينصاف أكثر مما وجدته في كتب بعض من يدعون أنهم يحملون هم (التاريخ الإسلامي)!! وهنا تكمن المصيبة عندما تكون الآراء الصرفة عند بعضهم أقرب إلى النصوص من آراء من يدعي العودة إلى النصوص والتزام الصحيح منها!!

المؤلفين ومؤلفاتهم لا تحتاج إلى تحذير فعدم التزامها بالمنهج ظاهر للخاصة والعامة، ولكنني أفيدته حين أحذره من أخطاء من يثق فيهم ثقة مطلقة!! ويجعل أقوالهم حقائق مسلمة!! دون أن يرجع إلى الحقائق في مصادرها الصحيحة، هذه هي الفائدة.

٢ - وبما أنني قد نبهت على الكتب التي يجب أن نحذر أخطاءها فمن الواجب أن أبين وجهة نظري في الكتب التي أظن أنها أفضل الموجود من حيث الكتابة التاريخية المستلهمة للأهداف وأشهر هذه الكتب كتاب (تحذير العبقري من محاضرات الخضري) للشيخ المحقق المحدث محمد العربي التباني، وهو كتاب عرفه الأكابر وجهله الأصاغر وأكاد أقطع قطعاً أنه لم يؤلف مثله في موضوعه وقد حقق فيه مؤلفه القدير أحداث الفتنة برد (علمي دقيق موثق) على الخضري صاحب (المحاضرات) في ضوء منهج أهل الحديث وعقيدة أهل السنة والجماعة.

كذلك كتاب (الخلافة والملك) لأبي الأعلى المودودي ولو قرأه القارئ بإنصاف وحياد تام لوجد فيه فرائد قلائد قلما توجد في غيره مع ربط المؤلف بين الأحداث بتحليل سياسي عميق (١). كذلك كتب الأقدمين أمثال تاريخ خليفة بن خياط شيخ البخاري وطبقات ابن سعد ومصنفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة فإن فيها الكثير من الروايات التاريخية الصحيحة بالإضافة إلى

(١) وفيه بعض الهنات التي لا تخفى على مهتم، لكن فوائده أكبر وأغزر

الصحاح والمسانيد وشروحهما وتاريخ الإسلام للذهبي أكثر من ٣٥ مجلداً (١) وغيرها من كتب المحدثين والفقهاء والثقات (الذين يأتون البيوت من أبوابها) ويخوضون أمور العلم بأسبابها فكتبهم برد الأكباد على القلوب وقميص يوسف على وجه يعقوب!!
فهي الكتب التي لا يظماً واردها ولا يمنع باردها يطغى
جودها (٢) على وجودها تجمع الأهواء المفترقة على الصواب وترجع الآراء المشتتة إلى الألباب إليها إليها - أخي - ودع الأذنان!!
٣ - إن إعادة كتابة التاريخ الإسلامي ليس معناها أن نضع كذبا محبوبا مكان الحقائق المكروهة!! لأن هذا يؤثر على منهج أهل الحق ويتعارض مع النقل والعقل والفطرة والحقيقة.
وإنما الواجب هو تسجيل ما صح من التاريخ ونبد الضعيف والموضوع وما أبعد أكثر المؤرخين عن هذا الواجب في التطبيق.
فهم لا يقتربون من التحقيق العلمي ولا يكادون، وما مؤلفاتهم إلا مجمعات هزيلة للروايات الضعيفة المتناقضة والتخيلات العقلية المتضاربة.
٤ - أوجه ندائي إلى المحدثين أن ينقذوا منهجهم من تحقيقات - بل تلفيقات - المؤرخين الإسلاميين خاصة لأنهم أكثر الناس

(١) حذف كتاب (العلم الشامخ للمقبلي) وكنت قد أثبتته في المقالة لكن معظمه لا يتعلق بالتاريخ، ثم فيه بعض المبالغة في ذم بني أمية، لذا رأيت حذفه هنا.
(٢) بعض هذه التلميحات اللغوية كنت أحفظ بعضها من كثرة مطالعتي لكتب اللغة - يومئذ كدواوين الأدب المشهورة وبعض كتبت الثعالبي.

تشدقا بمنهج المحدثين!! وليبادر المحدثون بدراسة عميقة لأحداث التاريخ الإسلامي وخاصة العهد الراشدي والأموي والعباسي واستخراج الروايات الصحيحة بأسانيدھا من الكتب المعروفة ولا يخافوا من تباكي المؤرخين بأن هذه الطريقة قد تؤدي إلى ضياع قسم كبير من التاريخ!! فهم لم يبحثوا أصلاً!! ولم يقتنعوا بروايات الصحيحين!! ثم أن هذه دعوى عارية من الدليل سببھا الكسل والخمول!! والتعريج العقلي الخيالي!! والدليل على كذب هذه الدعوى أنني قد حصلت - بعد بحث أربع سنوات - على سلاسل ذهبية لتاريخنا الإسلامي بداية من خلافة أبي بكر وانتهاء بالعهد الأموي بطرق صحيحة ثابتة فلا تخافوا على التاريخ الإسلامي من الضياع!!.

بل إن طريقة المؤرخين هي السبب في ضياع كثير من حقائق التاريخ لأنهم جعلوا العقل هو الحكم الرئيسي!! فعقل يرفض وعقل يثبت!! فأني للحقائق أن تعرف؟! وللصحيح أن يظهر؟! وللحق أن ينصع?!.

فإذا كان المؤرخون ينكرون أو يجهلون ما في الصحاح من أحداث تاريخية، فأين سيجدون البديل؟! وھا أنتم - أيھا القراء - قد رأيتم تناقض المؤرخين في قضايا يعرفھا صغار الطلبة لأنهم جهلوا الحق!! ونادوا بالعودة إلى الصحاح!! بينما هم ينفونها أو ينفون مضامينها!! فأصبحت تحقيقاتهم مجرد دعاوى وأقوال هلامية مطاطية فضفاضة لا تستطيع أن تمسك منها بحبل ولا تحصل منها على أصل.

٥ - أعيد وأكرر بأن الدكتور عبد الحليم عويس والأستاذ محمود شاكر من الذين نقدرهم - ونحسبهم والله حسيبهم - أنهم مجتهدون في كتاباتهم ولكنهم نسوا أو تناسوا أن مهمة التحقيق في التاريخ الإسلامي ليست مهمة المؤرخين الذين لا يمتلكون المنهج القوي في علم الحديث وإنما مهمة المحدثين المنصفين أيضا اللهم إلا إذا كان المؤرخ مؤرخا ومحدثا في الوقت نفسه فهذا مقبول وإلا فلن تنفعه التخصصات العلمية والألقاب البراقة.

وعلم الحديث لا يشترط أن نحصل عليه بشهادات جامعية، بل بالجد والاهتمام والمطالعة والتطبيق وحضور دروس أهل الحديث فهذا هو النافع علميا ولا يشترط التخصص الأكاديمي بلا هم ولا تطبيق، كما أن أصغر مهتم بالحديث قد يخرج كبار المؤرخين!! وهأنذا طالب لم يحصل على شهادة في التاريخ ولكنني لما تمسكت بمنهج أهل الحديث فندت أقاويل من سبقوني بعقود في كتابة التاريخ الإسلامي!! ولو لم أقرأ ولم أبحث في الصحاح والمصنفات لما استطعت ولا تجرأت على نصيحة الأستاذين الفاضلين وبيان الخلل المنهجي في كتاباتهم.

وهذا لا يعني أن جهودهم مهدرة حاشا وكلا فكثير من كتاباتهم - خاصة عن العصر الحديث - كتابات قيمة مفيدة لا ينكرها منصف. لكن العلم لا ينتهي ولا يتوقف عند سن معينة ولا عند شهادة أكاديمية!!

٦ - خلال البحث رأيت أن السمة الغالبة على الكتب التي

انتقدتها أنها تربط (التحقيق العلمي) بالدفاع عن بني أمية فقط!!!! بل نجد أن بعض المؤرخين كمحب الدين الخطيب لا يتورع أن يطعن في علي أو الحسين أو ابن الزبير أو عبد الله بن حنظلة من أجل تبرئة بني أمية والدفاع عن يزيد والحجاج وأمثالهم!! وهذا غير لازم، بل هذا من بدع النواصب التي يقع فيها بعضهم وهو لا يدري، فالنواصب على العكس من الشيعة يتعصبون لبني أمية بالباطل كما أن الشيعة يتعصبون ضد الصحابة بالباطل، بينما أهل السنة يجب أن يكونوا منصفين ومتبعين للروايات الصحيحة غير مندفعين مع آراء النواصب المبالغة في الدفاع عن بني أمية وخير الأمور أوسطها وأتبعها للدليل. فالدفاع عن التاريخ الأموي أمر مطلوب في حدود النقل الصحيح ولكن الدفاع يكون بالحق لا بالباطل ولا يلزم من الدفاع عنهم أن نطعن في ابن الزبير والحسين بن علي!!!.

وقد درست في بداية المرحلة الجامعية عن الفتنة واستعرض أستاذي - آنذاك - جميع التهم الموجهة ضد بني أمية وفندها بكلمة (لا يعقل)!!! ثم وجدت بالبحث والتمحيص أن ٩٠ من تلك التهم ثابتة في الصحاح وقد سبق بعضها.

بينما لم نجد من يدافع عن علي الخليفة الرابع أو ابن الزبير!! وقد طعن فيهما كثير من المؤرخين الذين نشق فيهم!! كالخطيب والخضري وأمثالهما. فالدفاع عن يزيد والوليد تنوء به الكتب ولكن عليا لا بواكي له!! ومن العار والعيب أن نسوي عليا

بيزيد!! وأشد عيبا أن نجد الدفاع عن يزيد بينما نجد الاتهامات
سهاما موجهة بدون حق إلى علي!! مع أن تلك التهم وذاك اللمز
لعلي أو ابن الزبير أو الحسين ليس معتمدا إلا على مجرد الهوى
والتعصب الأعمى وردة فعل لطعن الشيعة في بعض الصحابة أو
أكثرهم!! وهذا رد للظلم بظلم مثله!!

فالقاعدة أن يبقى الشخص بريئا حتى يثبت خطأه بسند صحيح
ثم نقول أخطأ، سواء كان أمويا أو غير أموي أما أن نتهم المحق
المصيب ونبرئ المخطئ المعيب فهذا لا يقوله مسلم ولا يقبله
مؤمن.

أخيرا هذه قضية للحوار والنقاش الذي نرجو أن يكون مبنيا
على العلم والتحقيق وليس على نسيج الخيال والتعبيرات المتشدقة،
فمن أراد أن يشارك في الحوار فعليه أن يبدي آراء مدعما إياها
بأحاديث أو روايات صحيحة مفسرة التفسير الصحيح وأكثر ما
أحشاه أن يفهمني الآخرون خطأ والفهم الخاطئ ينشر الخلاف
ويفرق الآراء، أما الحوار المبني على الأصول (أصول الحوار)
فسيوّتي أكله وثماره اليانعة بإذن الله.

وأول المطالبين بالمشاركة هم أهل الحديث لأنهم أكثر من
سنستفيد منهم إذا تركوا التقليد والهوى البغيض الذي لا ينجو منه
أحد إلا من رحم ربك فهم أرباب هذا الشأن وصفوة أهل
التحقيق. والله من وراء القصد.

الفصل الثاني
متى كان سيف بن عمر
معتمد العلماء؟!
(دراسة في أسانيده ومروياته)
حوار مع الدكتور عبد الله العسكر

ردا على الدكتور عبد الله العسكر
متى كان سيف بن عمر معتمد العلماء؟!
اطلعت على مقال الدكتور عبد الله العسكر في صحيفة
"الرياض" العدد ٩٨٨٩ وكان عنوان المقال (مخطوطة كتاب الردة
والفتوح لسيف بن عمر في بلدة أشيقر) وكان المقال يدور حول
الكتاب الذي حققه الدكتور قاسم السامرائي (كتاب سيف بن
عمر) وعزمت يومها على كتابة تعقيب على مقال الدكتور العسكر
لكنني فضلت الحصول على الكتاب المحقق الذي تكلم عنه
الدكتور أولا ثم أكتب بعدها التعقيب والحمد لله قد حصلت على
الجزء المحقق من كتاب (الردة والفتوح ومسير عائشة وعلي) لسيف
بن عمر تحقيق السامرائي. وقرأته على عجل، ثم قرأت المجلد
الثالث والرابع من تاريخ الطبري وهما المجلدان الوحيدان اللذان

صحيفة الرياض، الأعداد من الخميس ٢٥ شوال ١٤١٦ هـ الموافق ١٤ مارس
١٩٩٦ م حتى الأحد ٢٨ شوال ١٤١٦ هـ الموافق ١٧ مارس ١٩٩٦ م.

فيهما روايات سيف بن عمر، ثم استخرجت روايات سيف بن عمر من تاريخ الطبري أكثر من (٨٠٠ رواية) وليس كما قال العسكر (٣٦٨ رواية) وبحثتها سندا ومنتنا على عجل أيضا. ثم قارنت كل هذا مع الكتاب المحقق وأبرز الزيادات فيه ثم رأيت بعد هذا أن أكتب التعقيب الذي أرجو أن تكون فيه الفائدة المرجوة. وسيكون هذا التعقيب على مقال الدكتور العسكر خاصة لأنني وجدت في مقدمة الدكتور قاسم السامرائي ملاحظات أخرى لكنها أقل أهمية من الملاحظات على مقال الدكتور العسكر وإن كانت أكثر عددا منها فلذلك لا يتسع المقام لذكرها هنا. وعسى أن تتوفر فرصة أخرى للحوار مع الدكتور السامرائي ويكفي من حسنات السامرائي إخراجه للكتاب وتحقيقه للنص! وأود قبل سرد الملاحظات والتعقيبات على مقال الدكتور عبد الله العسكر أن يكون هدفنا الحق أنا والدكتور العسكر وكل المهتمين، وأن نقدم المنهج على الانطباعات والأحكام المسبقة فنحاكمها إلى المنهج ولا نحاكم المنهج إليها. وأود كذلك أن يتسع قلب أخي الدكتور عبد الله لهذه الملاحظات فما أصبت فيه فليعترف به وما أخطأت فيه فليرده علي ويعلن هذا على الملأ وأنا سعيد كل السعادة لأية ملاحظة على ما أورده سواء من الدكتور العسكر أو من أي قارئ يريد إثراء الموضوع. ولعل أبرز أقوال الدكتور العسكر التي هي في حاجة إلى وقفات وملاحظات ما يلي:

١ - قوله: (ولقد أصبح كتاب سيف بن عمر معتمد العلماء! واحتفوا به وأكثروا الأخذ منه...!!).
ثم سرد أسماء العلماء والمحدثين الذين نقلوا من كتاب سيف بن عمر هذا، وكان الدكتور يرى أن النقل يقتضي التوثيق!! ولمح إلى أن سيف بن عمر (من الموثوق بهم) عندما تكلم عن فوائد الكتاب فذكر منها (معرفة بعض ما انتشر من الأمور الغامضة التي وردت عن أناس لا نثق بهم)؟! أي أن سيف بن عمر ممن نثق به بخلاف أولئك؟! ف (توثيق سيف) من كلام الدكتور سيكون محل نقاش في هذا المقال.

٢ - رأى الدكتور أن (ما انتشر حول سيف " ابن عمر " من آراء أقل ما يقال عنها أنها متحيزة)؟! فهذا أيضا محل دراسة وبحث وتعقيب بأن نعرف من من الناس تكلم في سيف ولماذا تكلم؟! وهل هم متحيزون?!.
٣ - عندما عبر الدكتور العسكر عن فرحته بطبع كتاب سيف بن عمر بين أن سبب هذه الفرحة هو (قيمة الكتاب العلمية). وهذه النقطة لها صلة بالنقطة الأولى.
٤ - ذكر أن الطبري (أكثر من الاعتماد على سيف بن عمر حيث ورد ذكره ٣٦٨ مرة)?!.
وسأبين أن هذا القول إنما نقله من السامرائي وأن السامرائي

لا يريد ما ذهب إليه الدكتور.
٥ - النقد المبطن من الدكتور للإمام الطبري فهو يأخذ عليه أنه (أغفل روايات سيف وفضل عليها روايات مثل روايات عمر بن شبة أو روايات أبي مخنف أو تجاهلها تماما)!!.

ثم ذكر الدكتور العسكر ثلاث روايات بالأسانيد!! من التي أغفلها الطبري وهي موجودة في كتاب سيف المكتشف حديثا!! ويرى الدكتور أن الطبري قد يغفل بعض روايات سيف (لأهميتها التاريخية والسياسية)!! وهذا اتهام مباشر للطبري بإغفال روايات مهمة لكنه أغفلها لأنها تعارض ما يذهب إليه سياسيا أو تاريخيا!! أقول: والعرض السابق لأقوال الدكتور العسكر يمكن تلخيصه في أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: توثيق سيف بن عمر ورواياته والإعراض عن كل ما قاله المحدثون فيه.

المحور الثاني: تعريض بكل من كان له رأي في تضييف سيف بن عمر من الذين ضعفوه وطعنوا فيه وفي رواياته والحكم على آرائهم بأنها (متحيزة)!! وهذا ينسحب على كل المحدثين والباحثين الذين تكلموا في سيف.

المحور الثالث: إيهام الدكتور العسكر بأن المحدثين والعلماء قديما وحديثا على توثيق سيف بن عمر!!

وذلك لأنهم ينقلون بعض رواياته وهو يعتبر النقل توثيقاً؟
وبهذا يكسر الإجماع على تضييف سيف بن عمر!!، كما سيأتي
بل ينقل الإجماع (على التضييف) إلى إجماع (على التوثيق)؟!
المحور الرابع: تعريض الدكتور بالإمام الطبري وأنه قد يغفل
روايات مهمة (لأهميتها) وأنه ظلم سيفاً لأنه لم ينقل منه روايات
(مهمة)؟!!

انتهى العرض الشامل لأبرز ما ظهر لي من رؤى وأفكار
الدكتور العسكر في ذلك المقال.
وأحب هنا أن أدخل مع الدكتور العسكر بالتركيز على واحد
وعشرين محورا.

المحور الأول: ضعف سيف بن عمر نفسه وإثبات أن كل من
تكلم فيه من أهل الحديث (أهل الجرح والتعديل) قد أجمعوا على
تضعيفه ولا يوجد محدث واحد له عبارة توثيق فيه، وعباراتهم
متفاوتة بين اتهامه بالضعف المطلق وبين اتهامه بالكذب والوضع
وستأتي هذه الأقوال تفصيلاً.

المحور الثاني: ضعف الرواة عن سيف: فلو كان البخاري
مكان سيف بن عمر لبقيت معظم رواياته ضعيفة الأسانيد لسبب
ظاهر معلوم وهو أن الراوي اسبر عن سيف هو (شعيب بن
إبراهيم الكوفي) ضعيف أيضاً وقد روى عن سيف نحو ٩٠ من
رواياته!!!.

المحور الثالث: ضعف الأسانيد التي يوردها سيف؟ فلو افترضنا أن الراوي عن سيف ثقة وأن سيفاً نفسه ثقة (وهذا كله بعيد) فستبقى أسانيد سيف كلها ضعيفة لسبب ظاهر ومعلوم أيضاً وهو أن أكثر روايات سيف بل ٩٥ من رواياته كانت عن المجهولين والضعفاء!!.

المحور الرابع: البقية الباقية من روايات سيف.

المحور الخامس: الانقطاع في روايات سيف.

المحور السادس: تفرد الرواية عن مجهولين لم يرو عنهم غيره!!.

المحور السابع: روايته عن أناس لم يدركهم.

المحور الثامن: مخالفة سيف للأحاديث الصحيحة للروايات الصحيحة.

المحور التاسع: طعن سيف في كبار الصحابة بدون وجه حق.

المحور العاشر: ميوله المذهبية (العقدية).

المحور الحادي عشر: ميوله وعصبته القبلية.

المحور الثاني عشر: إبطاله للأحاديث الصحيحة وتحريفها.

المحور الثالث عشر: روايته لما يحب العوام مع بيان أسباب

احتفاء المؤرخين المعاصرين بروايات سيف.

المحور الرابع عشر: تناقضات سيف.

المحور الخامس عشر: وقفة عند اتهام الدكتور لمن ضعف سيفاً بأنه (متحيز)!

المحور السادس عشر: هل أضاف الكتاب المحقق حقائق جديدة للتاريخ؟!

المحور السابع عشر: عدد روايات سيف في تاريخ الطبري.

المحور الثامن عشر: الدفاع عن الطبري من اتهام الدكتور له.

المحور التاسع عشر: خلط الدكتور بين النقل والتوثيق.

المحور العشرون: حب الوطن لا يعني القفز على ضوابط توثيق الرجال.

المحور الحادي والعشرين: لفظان موهمان يتكئ عليهما موثقو سيف من المعاصرين.

الآن إلى التفصيل:

الأول: ضعف سيف بن عمر:

للرد على توثيق الدكتور العسكر لسيف بن عمر أود أن أقول

إنه قد أجمع المحدثون الذين ترجموا أو تكلموا عن سيف بن

عمر على ضعفه وتفاوتت عباراتهم في جرحه بين (ضعيف)

و (متروك) و (يضع الحديث) و (متهم بالزندقة) و (مخالفة

الإجماع)... إلخ.

ولم يوثقه أحد منهم كما توهم البعض من بعض عبارات

الحافظ بن حجر أو الذهبي وسيأتي البيان.

وإليك الآن كل الأقوال التي وجدتها للمحدثين في سيف بن عمر.

١ - إمام أهل الجرح والتعديل يحيى بن معين (٢٣٢ هـ) قال عن سيف: (فلس خير منه)!! وقال في موضع آخر (ضعيف).
٢ - الإمام أبو زرعة الرازي (٢٦٤ هـ) قال: (ضعيف الحديث).

٣ - قال الإمام أبو داود (٢٧٥ هـ) (صاحب السنن) في سيف (ليس بشيء) وهذا جرح شديد.

٤ - قال الإمام أبو حاتم الرازي (٢٧٧ هـ): (متروك يشبه حديثه حديث الواقدي).

٥ - الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧ هـ) قال عن سيف: (حديثه وروايته ليس بشيء) ١. س. والعجيب أن الدكتور العسكر ذكر يعقوب بن سفيان في الذين اعتمدوا على روايات سيف بن عمر ووثقوه!! مع أن يعقوب قد قال هذا القول ثم أورد سيف بن عمر في المتروكين الذين لا يجوز الرواية عنهم فلا أدري لماذا قلب العسكر المسألة!؟

٦ - أورده الإمام النسائي (٣٠٣ هـ) (صاحب السنن) في كتابه (الضعفاء والمتروكين) وقال عنه: ضعيف.

٧ - الإمام الطبري (٣١٠ هـ). مع أن الطبري قد روى عن سيف مثلما روى عن غيره من الضعفاء ورغم أن الطبري لم يورد

في تاريخه أقوالا في الجرح والتعديل إلا في النادر ولم يجرح الضعفاء الذين يروي عنهم إلا أنه صرح بضعف سيف بن عمر فذكر مخالفة سيف للإجماع في أكثر من موضع مع أن الطبري لم يذكر هذا عن رواة آخرين ضعفاء كأبي مخنف والواقدي، فيعد الطبري من مضعفي سيف بن عمر.

أما روايته عنه فقد روى عن غيره من المؤرخين الضعفاء من باب جمع المادة أو جمع أمثل ما رواه هؤلاء المؤرخون يظهر ذلك من كلامه في المقدمة ثم قد روى للكليبي وأبي مخنف والواقدي والهيثم بن عدي والهدلي وغيرهم من الضعفاء والمتروكين فليس روايته عن سيف استثناء من هؤلاء.

٨ - العقيلي (٣٢٢ هـ) صاحب كتاب الضعفاء الكبير قال في سيف (لا يتابع على كثير من حديثه).

٩ - الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) صاحب كتاب الجرح والتعديل قال في سيف (متروك الحديث).

١٠ - وقال ابن السكن (٣٥٣ هـ): سيف بن عمر ضعيف.

انظر الإصابة (٣ / ٢٣٠) وأقره الحافظ ابن حجر.

١١ - ابن حبان (٣٥٤ هـ) أورد سيفاً في كتابه (المجروحين) وقال عنه (يروى الموضوعات عن الإثبات وقالوا: إنه كان يضع الحديث وكان قد اتهم بالزندقة) ١. هـ.

١٢ - الإمام ابن عدي (٣٦٥ س) أورده في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) وقال (بعض أحاديث سيف مشهورة وعامتها منكورة) ١. ٥. يعني أكثرها ولا يوجد كذاب في الدنيا إلا وبعض أحاديثه من حيث المتن المشهورة أو صحيحة لكنها قلة نسبة إلى الغرائب (المكذوبة) ولا يستطيع الكذاب أن يكذب في كل أقواله، هذا مستحيل.

١٣ - الإمام الدارقطني (٣٨٥ هـ) صاحب العلل قال عن سيف: (متروك) وقال مرة (ضعيف).

١٤ - الإمام الحاكم (٤٠٥ هـ) صاحب المستدرک قال في سيف (متهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط).

١٥ - البرقاني (٤٢٥ هـ) قال (متروك) وتابع الدارقطني على هذا.

١٦ - أبو منصور الصيرفي عد سيفاً من الضعفاء والمتروكين، اتفق مع الدارقطني والبرقاني في ذلك.

١٧ - ابن نمير (٢٣٤ هـ): نقل عنه الذهبي وابن حبان قوله (سيف الضبي تميمي وكان جميع يقول: حدثني رجل من بني تميم وكان سيف يضع الحديث وكان قد اتهم بالزندقة).

١٨ - نقل ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) قول ابن أبي حاتم السابق في الإستيعاب (٣ / ٢٥٢) ولم يتعقبه بشئ. مما يعني إقراراً له، والعجيب أن الدكتور العسكر ذكر ابن عبد البر في جملة العلماء الموثقين لسيف بن عمر!!

١٩ - ذكره ابن الجوزي (٥٧١ هـ) في (الضعفاء).
٢٠ - وقال الذهبي (٧٤٨ هـ) في الكاشف (١ / ٣٧١): (تركوه
واتهم بالزندقة)؟! وليعلم القارئ أن الدكتور العسكر ذكر الذهبي
في الذين (اعتمدوا سيف بن عمر)؟! واحتفوا برواياته؟! يعني
بلفظ آخر: من الموثقين لسيف بن عمر!! مع أن الذهبي قد ترجم
لسيف في الميزان وديوان الضعفاء وتاريخ الإسلام حوادث (١٧١ -
١٨٠) وذكر أقوال المضعفين له، ولم يذكر له موثقا واحدا؟!
فكيف اجترأ الدكتور في جعل الذهبي من موثقي سيف بن
عمر؟! قد يكون اغتر ببعض النقولات التي نقلها الذهبي عن
سيف وسيأتي الكلام عن هذه النقطة بالتفصيل وأن النقل لا
يقتضي التوثيق.

٢١ - وقال الحافظ بن حجر (٨٥٢ هـ) في التقريب (ضعيف
في الحديث عمدة في التاريخ) واللفظ الأخير مما تمسك به موثقو
سيف المعاصرون وسيأتي بيان هذه اللفظة وأنها لا تعني التوثيق؟!
كيف والحافظ نفسه قد ضعف سيفاً في روايات تاريخية بحتة كما
سيأتي؟! ويعد الحافظ المتساهل الوحيد في الإكثار من روايات
سيف مع حكمه عليه بالضعف. والحافظ ينقل عن ضعفاء غير
سيف مثل الكلبي وأبي مخنف والهيثم بن عدي مع حكمه عليهم
بالضعف والترك أيضاً. لكنه يجتهد في اختيار بعض الاختيار من
رواياتهم.

٢٢ - وقال الشيخ المحدث محمد العربي التباني ت: (نحو

١٣٩٠ هـ) في كتابه القيم (تحذير العبقرى من محاضرات
الخضرى). (١ / ٢٧٥) (سيف بن عمر الؤضاع المئهم بالزندقة
المئفق على أنه لا يروى إلا عن المجهولين).
وقال (١ / ٢٧٢): (وقد ائفق أئمة النقد على أن سيفاً لا يروى
إلا عن المجهولين وعلى طرءه).
أقول: لعل الشىء محمد العربى يقصد الأءلب فى شىء
سيف الجهالة وهذا ملاحظ أنك لا تكاد تجد له إسناداً سليماً من
المجهولين.
وقال (١ / ٢٥٦): (وهذا الئدافع والئخبط والئعن فى الصءابة
قد اسئقرىناه فى كل ءبر يرويه الطبرى عن سيف بن عمر المئهم
بالزندقة الذى لا يروى إلا عن المجهولين).
أقول: فالشىء هنا يبين أنه اسئقرأ روايات سيف ومن اسئقرأ
مقدم على من لم يسئقرئ.
وقال (١ / ٢٩٩): (سيف بطل الروايات المئدافعة الطاعنة فى
الصءابة). وأشار أنه بسبب روايات سيف بن عمر ائهم أبو ذر
بالاشئراكية!!
وقال (١ / ٢٧٢): فى رءه على الذىن يؤئقون سيفاً فى الئارىء
ءون الءءء قال الشىء المءءء محمد العربى: (وإذا كان وؤع
الأءبار الكئيرة على النبى صلى الله عليه وسلم سهلاً على الوؤاعىن فالوؤع على
الصءابة والئابعىن يكون أسهل) اهـ. والوؤع يعنى به هنا
الكذب.

وقال (٢ / ١٩): (روى هذه الرواية الطبري عن بطل الأكاذيب سيف بن عمر عن أناس مجهولين كعادته)؟!
٢٣ - الشيخ المحدث العلامة الألباني - من المعاصرين - ضعف أحاديث سيف بن عمر انظر ضعيف الترمذي (ص ٥١٩) وانظر هذا الحديث الذي رواه سيف في ضعيف الجامع فقد حكم عليه الألباني بأنه (ضعيف جدا)!.
٢٤ - وقال د. أكرم العمري (معاصر) في كتاب السيرة النبوية الصحيحة (١ / ٣٩) (إن الطبري يكثر عن رواية في غاية الضعف مثل هشام بن الكلبي وسيف بن عمر...)!.
أقول: مع أن العمري قد يستشهد أحيانا ببعض روايات سيف مع اعترافه بأنه (في غاية الضعف)!!
٢٥ - ذكره الشيخ عمر حسن فلاتة - معاصر - في (الذين رموا بالكذب في الحديث) انظر كتابه القيم (الوضع في الحديث) (٣ / ١٧٩) ولم يدافع عنه كما دافع عن بعض من اتهم ظلما بذلك!!.

٢٦ - قام بعض الباحثين بدراسات خاصة عن سيف بن عمر ضمن أبحاثهم ومؤلفاتهم في التاريخ الإسلامي واعتقد أن من قام بدراسة عن الرجل أولى بقبول الرأي ممن لم يقيم بذلك ومن هؤلاء الدكتور عبد العزيز بن صالح الهلابي وقد توصل إلى نتائج تتفق مع أحكام أهل الحديث المضعفة لسيف بن عمر بل المتهمة له بالكذب واختلاق الروايات مما يؤكد على قوة منهج أهل الحديث

وأهميته وأنهم لا يطلقون الأحكام جزافاً أو وليدة اللحظة وإنما يصدرون أحكامهم في الغالب بعد سيرهم لأحاديث ومرويات الراوي ومقارنة وافية مع غيره من الرواة وهذا ما أكدته الدراسات التي قارنت روايات سيف بروايات غيره من المحدثين والمؤرخين على حد سواء.

وهذه الدراسة من أروع الدراسات عن سيف بن عمر رغم أن موضوعها كان (عبد الله بن سبأ) لكن القسط الأكبر من الدراسة كان عن سيف بن عمر لكونه المصدر الوحيد الذي روى أخبار عبد الله بن سبأ في الفتنة.

هناك دراسة أخرى للسيد مرتضي العسكري ورغم ميوله العقديّة فإنه قد توصل للنتائج نفسها التي توصل إليها الدكتور الهلابي وقبلهما قد توصل المحدثون إلى هذه النتائج التي تفيد أن سيف بن عمر في غاية الضعف وأن أخباره لا تقبل سواء كانت في الأحاديث النبوية أو في الأخبار التاريخية فكيف بما انفرد به فضلاً عما خالف فيه الثقات! ولعل أهم ما هي ما في هاتين الدراستين (للهابي والعسكري) إن فيهما رداً على من يزعم أن المحدثين لا يتفق منهجهم مع الدراسة التاريخية وأنهم متعصبون متحيزون وإن منهجهم مثالي غير واقعي.

وخلاصة هذا (المحور الأول): إنك قد رأيت - أخي القارئ - إن المحدثين قديماً وحديثاً قد أجمعوا على ضعف سيف بن عمر وإنه قد يضع الأحاديث ويكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومن كذب على

النبي صلى الله عليه وسلم فكيف ينتظر منه أن يصدق في أخبار الجمل والقعقاع بن عمرو؟! كما رأيت أن الدراسات المعاصرة تتفق مع ما اتفق عليه المحدثون وإن كان بعض الدراسات التي لم أذكرها قد توصلت لنتائج غير النتائج السابقة لكنها مبنية على مقدمات خاطئة سيأتي بيان شيء من ذلك.

وكنت أظن أن الدراسات (الأكاديمية) قد طوت صفحة سيف منذ زمن فلم تعد أباطيله تنظلي على أحد ولا تخدع ذالبا وإذا بنا نفاجأ من وقت الآخر بكتابات تتهم (المحدثين) بدلا من (سيف) وتجعلهم (متحيزين) وتجعل من سيف (معتمدا لهم)!! فكيف نجمع بين (تحيزهم ضده) و (اعتمادهم عليه)؟! وهكذا نستخرج سيفاً من أحكامهم كما تستخرج الشعرة من العجين ولتبقى أحكامهم صالحة ضد بقية المؤرخين كالواقدي وأبي مخنف!!! فالمحدثون (معتدلون) في الحكم عليهم!! لكنهم (متحيزون) في حكمهم على سيف بن عمر! وهكذا فلتكن العلمية والمقالات الأكاديمية المتخصصة؟! وبهذا تبدأ الازدواجية ولا تنتهي عن سيف بن عمر ومروياته.

والغريب أن (الموثقين) لسيف بن عمر يزعمون أن (أهل الحديث) معهم؟! بل قال أخي الدكتور العسكر إن كتاب سيف أصبح (معتمد العلماء) وهذه لفظة في غاية التوثيق لسيف وأنا أرغب من أخي الدكتور العسكر أن ينقل قولاً واحداً للعالم واحد من أهل الحديث فيه (توثيق لسيف بن عمر)!! وإذا فعل فأنا على

استعداد أن أرجع عن كل هذا المقال بشرط أن تكون عبارة ذلك العالم (صريحة) وليست (متوهمة) فمان بعض الألفاظ مثل (عمدة في التاريخ) قد لا يراد بها التوثيق فقد أطلقها الحافظ بن حجر على سيف بن عمر وعلى ابن الكلبي وغيرهما من كبار المتروكين وغاية ما يريد منها الحافظ كون هذا من كبار المؤرخين من حيث (جمع مادة التاريخ والاهتمام بها) وكتابتها لا أنه (ثقة) ولذلك نجد الحافظ نفسه يضعف سيفاً في روايات تاريخية ويضعف الكلبي وقد سماه (عمدة النسابين) وهكذا وسيأتي المزيد من التفصيل.

على أية حال فلن يجد الدكتور العسكر ولا غير العسكر أية لفظة صريحة تدل على توثيق سيف بن عمر حتى لو بحثوا عشرات السنين فلن يجدوا!! اللهم إلا أن يفسروا بعض الألفاظ الموهمة بخلاف ما هي عليه من حقيقة أو يضحموها وينفخوها. ولو أن كاتباً عادياً نسب إلى العلماء توثيق سيف بن عمر لقلت إن هذا يضحك على القراء ولا يحترم عقولهم ولا علومهم ولكن لا تطاوعني نفسي أن أقول هذا المؤرخ أكاديمي متخصص مثل الدكتور العسكر مع ما أسمع عنه من حسن خلق ورجاحة عقل بل وقوة منهج أيضاً فلعل هذه زلة قلم.

ثانيها وثالثاً: ضعف الأسانيد إلى سيف بن عمر وضعف شيوخ سيف بن عمر.

هب أن مكابرا - وما أكثرهم في هذا العصر - ضرب بأقوال

المحدثين عرض الحائط وأصر على توثيق سيف بن عمر ولم يلتفت للدراسات الجادة التي اتفقت مع أحكام المحدثين على ضعفه وكذبه وعلى وصف مروياته بالضعف والكذب والترك. وهب أننا وافقناه على قوله واتهمنا المحدثين بدلا من سيف وقلنا بأن سيف بن عمر (ثقة ثبت حافظ حجة إمام). وجعلناه بمرتبة البخاري أو الإمام أحمد.

فإننا بعد هذا كله لن نستطيع توثيق روايات سيف بن عمر فإنها ستبقى ضعيفة أيضا لماذا؟!!

لأن الأسانيد لا تصح إلى سيف ولا تصح روايته عن شيوخه؟ كيف؟! أما النقطة الأولى:

فلان تلميذ سيف المتخصص في نقل مروياته هو شعيب بن إبراهيم الكوفي وهو (مجهول) و (في رواياته منكرات وتحامل على السلف) وانظر ترجمته في الميزان للذهبي وقبلة في الكامل في الضعفاء لابن عدي فهو أخو سيف في الضعف والمنكرات؟ وشعيب هذا قد روى أكثر من ٩٠ من روايات سيف بن عمر وانفرد بكثر هذه النسبة فقد روى ٧٣٠ رواية من أصل ٨٠٠ رواية - أو أكثر بقليل - هي كل ما رواه الطبري في تاريخه سيف بن عمر.

كما أن الكتاب المحقق الذي أخرجه السامرائي كله عن طريق (شعيب عن سيف)؟! فلو كان هذا الكتاب للبخاري لما أمكن الوثوق في رواياته لأن (ضعف التلميذ) لا يزيله (صدق الشيخ)

والعكس صحيح أيضا.
معنى هذا كله أننا نقول للروايات ال (٧٣٠) وللكتاب المحقق السلام عليكما ونلقيهما في مهملات التاريخ ومنكراته!! اللهم إلا روايات معدودة في تاريخ الطبري، قد توبع فيها شعيب (أي شاركه غيره في روايتها عن سيف) وكل الطرق والأسانيد إلى سيف ضعيفة مع قلتها (ثلاث طرق) إلا طريق عبيد الله بن سعد الزهري عن عمه يعقوب بن إبراهيم عن سيف فهذا طريق صحيح إلى سيف ولا غبار عليه ومن هذا الطريق روى الطبري نحو ٧١ رواية صحيحة الإسناد إلى سيف لكن يبقى البلاء في (شيوخ سيف) إذا خالفنا الإجماع على ضعف سيف وافترضنا أن سيفاً (ثقة ثبت حجة إمام حافظ) وهذه هي النقطة الثانية وهناك طريق ثالث إلى سيف: وهي طريق علي بن أحمد بن الحسن عن الحسين بن نصر بن مزاحم عن أبيه عن سيف (وهذه الطريق لم يذكرها العسكري) فهذه الطريق الثالثة ضعيفة لضعف نصر بن مزاحم وليس لهذه الطريق في تاريخ الطبري إلا روايتان فقط. نعود ونقول: إن سيف بن عمر مشهور بالرواية عن المجهولين الذين ليس لهم قدم صدق في الرواية ولا في الأحاديث بخلاف غيره من المؤرخين الذين يكثر من الرواية عن الثقات أو المشهورين وإن لم يكونوا بثقات لكن سيف بن عمر يكثر من روايات المجهولين الذين لا يعرفهم أحد!! فالروايات ال (٧١) التي صح الإسناد فيها إلى سيف قمت بدراستها رواية رواية

فوجدت أن سيفاً قد رواها عن رواة لم يشهدوا الأحداث أو مجهولين أو ضعفاء أو كذابين إلا روايتين فقط (سيأتي ذكرهما) فكل الأسانيد التي ساقها سيف لم تسلم من إرسال أو إعضال أو انقطاع أو ضعف ظاهر أو مخالفة للروايات الموثوقة أو رواة كذاب معروف!!.

معنى هذا أنه لو كان (البخاري) مكان سيف بن عمر لما قبلت منه هذه الأسانيد لأن شيوخه غير ثقات أو لانقطاع الإسناد مع مخالفة الروايات الصحيحة.

بل إن من علامات ضعف الراوي أنه يروي عن كثير من المجهولين مما قد يسبق إلى الظن أنه يختلق الرواة وينسب إليهم أقوالاً من عنده حتى يخرج من العهدة ويكون قد ضرب أكثر من هدف وبالرواية عن المجهولين عرف الناس كذب الكذابين يدرك العاقل هذا بقليل من التأمل. واختلاق سيف للرواة ليس بأغرب من اختلاقه الشخصيات الكبرى المشهورة الذين زعم أنهم صحابة أو تابعون بينما ليس لهم وجود أصلاً!!!.

ولا يتسع المقام لشرح هذا.

رابعاً: البقية الباقية من روايات سيف: إذا لم يبق من روايات سيف التي نجزم بأن سيفاً رواها عن ثقات ورواها عنه ثقات إلا روايتان لأن الإسناد صح إليه فيهما ولأن الإسناد الذي ساقه سيف رجاله ثقات وظاهره الاتصال مع أننا سنرى بعض العلل في المتن التي تمنع صحة هاتين الروايتين أيضاً.

أما الرواية الولي: فرواها الطبري (٣ / ٣٦٧) بسند صحيح إلى سيف ورواها سيف عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم ومفادها أن خالد بن الوليد صلى بالحيرة وقال: (اندق تسعة أسياف في يدي يوم مؤتة) وقول خالد هذا صحيح فقد رواه البخاري في صحيحه لكن صلاة خالد هذه رواها سيف ويريد بها (صلاة الفتح) كما في الروايات السابقة التي رواها سيف والتي سبقت هذه الرواية و (صلاة الفتح) هذه لفظة منكرة فليس في الإسلام ما يسمى ب (صلاة الفتح)!! فهذه صلاة مبتدعة وهذه الرواية صحيحة الإسناد كلهم ثقات غير سيف ومع ذلك لم تسلم من العلل في المتن والحمل فيها على سيف لأن تلاميذه وشيوخه هنا ثقات كلهم وهو في غاية الضعف. وسيف مع هذا ذكي - وأكثر الكذابين أذكاء - فهو ألبس المتن بقول مشهور عن خالد بن الوليد وأورد الرواية في سياق روايات ضعيفة ودس في هذا كله (صلاة مبتدعة) في الإسلام!! وسيف قد اتهم من بعض المحدثين ب (الزندقة)!! ويدخل فيها إفساد الدين بذكر (عبادات مبتدعة) أو (إباحة محرمات) أو جعل الواجبات مستحبات فقط!! وهكذا فسيف هنا قريب من بعض هذا رغم أن روايته هذه من أنظف الروايات التي رواها!!.

الرواية الثانية: رواها الطبري (٣ / ٣٧١) بسند صحيح إلى سيف وسيف رواها عن عطية بن الحارث الهمداني عن عبد خير قال: (وخرج خالد وقد كتب أهل الحيرة عنه كتابا إنا قد أدينا الجزية التي عاهدنا عليها خالد العبد الصالح والمسلمون عباد الله

الصالحون على أن يمنعوننا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم).
أقول: وهذه الرواية رغم صحة إسنادها إلا أن فيها بعض
العلل منها:

١ - إنه لا يعرف رواية لعطية بن الحارث عن عبد خير فقد
تكون الرواية منقطة انظر تهذيب الكمال (٢٠ / ١٤٤)، (١٦ /
٤٦٩).

٢ - إن عبد خير لم يشهد فتح الحيرة على الأرجح لأنه كان
باليمن يوم وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يحفظ له
التاريخ أنه شهد الحيرة ثم إن فتحها كان مبكرا (بعد وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم بنحو سنة فقط).

٣ - ثم لماذا هذا الشاء المستغرب من الكفار على خالد بن الوليد
والمسلمين؟! فقالوا عن خالد (العبد الصالح)، وقالوا عن المسلمين
(العباد الصالحون)؟! فكتابة العهود لا تحمل صيغتها ثناء من طرف
على آخر (راجع الوثائق السياسية) وأساليب كتابتها.

٤ - ثم كيف (كتب أهل الحيرة كتابا)؟! هل هذا الكتاب
اتفاق من الطرفين أم أن أهل الحيرة كتبوه دون علم خالد كما
يظهر من النص؟! فهذه لا تتفق أيضا مع سياقات الصلح
والمعاهدات المعروفة التي لا بد أن تكون بإقرار الجميع مع الشهود
وإلا لما كان لهذا الكتاب أية قيمة تدفع عنهم الخطر في المستقبل؟!
٥ - التناقض فقد روى الطبري عن سيف صيغا أخرى غير هذه

الصيغة انظر (٣ / ٣٦٧). فكل هذه العلل في هاتين الروايتين اللتين تعتبران أصح ما روى سيف من حيث الإسناد!!! تؤكد مدى هشاشة روايات سيف بن عمر، علما بأنه من المتوقع أن يحاول سيف إخفاء كذبه عندما يروي عن الثقات لأن مروياتهم (مراقبة محفوظة) عند العلماء أما إن روى عن المجهولين والكذابين فإنه سيأخذ (حريته كاملة)!!.

أما الروايات التي رواها سيف فأسانيدها كلها مطعون فيها وتبلغ (نحو ٨٠٠ رواية) في تاريخ الطبري وهناك زيادات عليها في الكتاب المحقق. ولو كان المجال متسعا لسردتها رواية رواية مبينا ما فيها من ضعف سنداً وامتناً مع مناقضتها - في أغلبها - للروايات الصحيحة وإجماع المؤرخين، وعسى أن تروا ذلك موسعا في مناقشتي مع محقق الكتاب الدكتور قاسم السامرائي والذي سأنشره قريبا إن شاء الله.

خامسا: الانقطاع في روايات سيف:

فسيف من أشهر المؤرخين الذين يروون أخبارا منقطة ليس لها زمام ولا خطام فهو يروي عن أناس لم يشهدوا الأحداث!! ولم يولدوا في ذلك العصر الذي يتحدثون عنه!!، فهو يكثر من الرواية عن (أبي عثمان وأبي حارثة) مثلا!!، ثم يذهب هذان المجهولان إلى سرد تفاصيل الأحداث التي بينهم وبينها أكثر من قرن؟! وأمثلة هذا الانقطاع في روايات سيف كثيرة جدا طالع - على سبيل المثال - تاريخ الطبري المجلد الثالث: (١٨٥، ١٨٧،

٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٩،
٢٤٤، ٣٥٧، ٣٥١، ٣٥٠، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٦٦،
٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٥٦، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٤٨، ٤٠، ٣٤٧،
٣٥٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧، ٥٩٩، ٣، ٦، ٦٠٢، ٦٠٠، ٦٠١،
٦١٢، ٦١٠) فهذه نماذج فقط من الروايات التي أوردتها سيف
عن أناس لم يشهدوا الأحداث بل بينهم وبينها مفاوز، فوالله
لو كان البخاري مكان سيف بن عمر لما قبل هذه الروايات باحث
عن الحق بل لكانت طعنا في البخاري فإن كثرة الاحتجاج
بالروايات المنقطعة والضعيفة طعن في الراوي!! يدرك هذا من
طالع كتب الجرح والتعديل، وشدة إنكار العلماء على من أخذ
عن الضعفاء والمتروكين أو أكثر من المرسلات والغرائب والافراد
فضلا عن المعضلات والبواطيل والمنكرات!!.

سادسا: الجهالة:

فسيف يكثر من الرواية عن أناس مجهولين لا تجد لهم ذكرا
ولا ترجمة في كتب الجرح والتعديل اللهم إلا من ذكرهم
ووصفهم بالجهالة. بينما يقلل سيف من الرواية عن الثقات، فهو
يروى مئات الأخبار عن المستنير بن زيد ومبشر بن فضيل وسهل
بن يوسف والغصن بن القاسم وأبو صافية!! وأمثال هؤلاء من
المجهولين، بينما لا تكاد تجده يروي عن الثقات إلا في النادر جدا
وإذا روى عنهم أخبارا قصيرة لا تتعدى الأسطر، حتى لا ينكشف
أمره!! بينما يسرح ويمرح مع المجهولين فتجد الرواية عن بعضهم

تبلغ ثلاث صفحات أو أربع أو أكثر فيها أدق التفاصيل كوصف أذني فرس القعقاع؟! وكيف أن إحداهما أطول قليلا من الأخرى؟! حتى يثبت لك أنه ثقة؟! وأنه ملم بكل التفاصيل؟! وقد اتهم سيف باختلاق أسماء للرواة الذين ليس لهم وجود أصلا بينما تكون الروايات من إنشائه!! وهذا ليس ببعيد فمن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم سهل عليه الكذب على غيره.

ولا يعني هذا أنه لا يوجد مجهولون في روايات المؤرخين الآخرين بل في روايات بعض المحدثين لكن المجهولين في أسانيد أولئك قلة نادرة بينما الجهالة في أسانيد سيف سمة ظاهرة. بل إن سيفاً أحيانا ربما ذكر أسانيد مضحكة مثل روايته في الطبري (٣ / ٦٠٠) (عن أشياخ من غسان وبلقين)؟! كيف بنا أن نعرف من هم؟! وقوله (٣ / ٢٥٦): عن عمارة بن فلان الأسدي؟! وقوله (٣ / ٣٠٤) عن عمير بن فلان العبدي؟! وقوله (٣ / ٦٣٠) عن رجل من بني كنانة؟! وكما روى (٩ / ٥٩٣) عن أبي الزهراء عن رجل من قومه؟! فهذه الأسانيد لو رواها الإمام أحمد أو البخاري أو مسلم لما قبلت منهم فكيف نقبلها من مؤرخ مجمع على ضعفه متهم بالكذب والزندقة؟

سابعاً: روايته عن أناس لم يدركهم مثل أنس بن مالك!! وكان سيفاً يريد بهذا أن يثبت لنفسه علو الإسناد وأنه تابعي؟!!

وغالبا ما يحب المحدثون هذا العلو!!، فلو كان فيهم من وثق بسيف لرووا له هذا الإسناد العالي جدا، فإن سيف قيل أنه توفي في عهد الرشيد أي نحو (١٨٠ هـ) بينما توفي أنس بن مالك بعد (٩٠ هـ) فلا بد أن يكون قد سمع من أنس وعمره نحو عشر سنوات وهذا يعني أن عمر سيف نحو ١٠٠ سنة، وقد توفي بعد سيف (نهاية القرن الثاني) كبار المحدثين أمثال يحيى القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي فلم يكونوا ليتركوا إسنادا بهذا العلو دون روايتهم له لكنهم فضلوا الإسناد النازل الصحيح على الكذب على أنس بن مالك بعلو!! فهم إما أنهم جزموا باختلاقه هذا الحديث على أنس أو أنهم يجهلون أن سيفا يروي هذا الإسناد وهذا أبعد الاحتمالات وفي تفصيله طول.

ثامنا: مخالفة روايات سيف للروايات الصحيحة فعندما تقرأ التاريخ وتقارن روايات سيف بن عمر مع روايات بقية المؤرخين كابن إسحاق وابن شبة بل والواقدي وأبي مخنف وغيرهم تجد لروايات سيف واديا ولرواياتهم واديا آخر!! مع حرصه على إيراد رواياته في السياق نفسه، لكنه كثير التفرد والمخالفة لما هو أصح وليس أدل على ذلك من مخالفته لروايات ثابتة عند المحدثين ومن أمثلة ذلك مخالفته لصحيح مسلم في قصة جلد الوليد بن عقبة عندما شرب الخمر في الكوفة فشربه للخمر وجلده من أجل ذلك ثابت في صحيح مسلم!! وشهد عليه جماعة صالحون منهم الصحابي الجليل جندب بن زهير!! فلما ثبتت عليه الشهادة جلده علي بن أبي طالب بأمر عثمان في

خلافة عثمان وعزله عثمان عن عمله.
هذا خلاصة ما يثبته المحدثون وهذا لب ما في صحيح مسلم
وهذا ما أثبته المؤرخون أيضا الثقات منهم والضعفاء من الذين
تكلموا عن الحادثة، أما سيف بن عمر فقد قلب القضية فجعل
المجلود (الأموي) بريئا وجعل الشهود - وفيهم صحابة - كذابين
شهدوا زورا؟! وأن الوليد لم يشرب الخمر وإنما أكل عنباً فقط؟!!!
ولغفلة عثمان وعلي صدقوا (شهود الزور) من الصحابة
والتابعين؟! وهكذا... فهذه من الأشياء التي يحتج بها من يتهم
سيفا بالزندقة؟ وهذه من مخالفاته للأحاديث الصحيحة. أما
مخالفته للروايات الصحيحة فحدث ولا حرج فهي لا تحصى ولا
تعد وأنا لا أريد من الآخرين أن يطالبوني بأمثلة على مخالفته
للكتاب الصحيح ولكنني أنا أطالب من يدافع عن سيف بأن
يبرز لنا خمس روايات عن سيف ليس فيها مخالفة للروايات
الصحيحة الأخرى؟! بل إنني من خلال دراستي السريعة لروايات
سيف لم أجد رواية واحدة إلا وهي مخالفة إما للأحاديث أو
الروايات الأقوى ومن وجد رواية لسيف لا تخالف الروايات
الصحيحة فليتحفنا بها مشكوراً.

تاسعا: طعنه في كبار الصحابة والتابعين:

سيف مغرم بالطعن في بعض الصحابة والتابعين الذين كانت
لهم مواقف من بني أمية كعمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري وزيد
بن صوحان والأشتر والأسود بن يزيد وأمثالهم، فأنت تجد في

رواياته أن أبا ذر وعمار بن ياسر من تلاميذ عبد الله بن سبأ يسلط
الأول على معاوية ويحرض الثاني ضد عثمان وكلاهما (أبو ذر
وعمار) آذان صاغية وأيد منفذة لهذا اليهودي النكرة؟!
سبحان الله، أين الولاء والبراء؟ أين عقيدة عمار وأبي ذر؟ هل
كل هذا من أجل يهودي يلعب بهما كيف شاء؟! ويسخرهما
لطاغته؟! سبحان الله، (أصدق الناس لهجة) أبو ذر يردد
(أكاذيب) هذا اليهودي!! (والطيب المطيب) عمار (يتلوث) بهذه
الأفكار اليهودية؟! يتحولان بعد صحبة النبي صلى الله عليه
وسلم وشهادته لهما بالجنة إلى متآمرين مع اليهود ضد المسلمين؟!
هذه ردة فإن من نواقض (لا إله إلا الله) مظاهرة المشركين ضد
المسلمين؟! فهل يريد سيف أن يطعن فيهما بهذا الطعن؟! مما
يصلح للاستدلال به على اتهامه بالزندقة!! فهو يطعن في هؤلاء
الأخيار بينما يدافع عن معاوية وزباد بن أبيه وسعيد بن العاص
والوليد بن عقبة (الفاسق) وأبي الأعور السلمي وبسر بن أبي
أرطأة (السفك) ومروان وأمثالهم وهؤلاء وإن كان في بعضهم
فضل وخير لكنهم لا يوازن عمارا وأبا ذر ولا يكادون.
فكيف يتهم سيف البرئ ويرى المتهم إلا لهوى وفساد عقل
ودين.

عاشرا: ميوله المذهبية

فمن طالع روايات سيف يجده أموي النزعة وتجده بيني
(الأموي) من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويذكر له من

الأمجاد والبطولات وحسن الرأي ما يجعل القارئ يتمنى أن يصل ذلك (الأموي) للحكم!!! ولذلك أكثر عنه أمويو عصرنا كمحب الدين الخطيب وأمثاله! فسيف يفعل ما سبق، بينما يطعن في مخالفتي الأمويين كما سبق أن بينا ولا يتسع المقال لذكر المزيد من هذا ووالله إن الأمثلة عندي وأقول: طالعوا أي شخصية أموية في تاريخ الطبري واستخرجوا أخبارها وقارنوا ما كتبه سيف عنها وما كتبها غيره وستجدون العجب! خذوا أي شخصية أموية، معاوية مثلاً، الوليد بن عقبة، زياد بن أبيه،.. الخ في المقابل خذوا أي شخصية معادية لبني أمية أو لبعضهم أو لهم مواقف معهم كأبي ذر وعمار وقارنوا أخبارهم في كتب الحديث والتاريخ مع ما كتبه سيف!! ستجدون غاية العجب وغاية الخبث!! فعمار وأبو ذر من أتباع ابن سبأ عند سيف بن عمر وجندب بن زهير شاهد زور لأنه ضد الوليد بن عقبة وزيد بن صوحان إنما قطعت يده في السرقة عند سيف!. ولم تقطع في الجهاد في سبيل الله!! وهكذا لأنه كان ضد بني أمية!! فمن خالف بني أمية أو له مواقف معهم نجد سيفاً يجدعه تجديعاً ويظهره بهذا المظهر المزري، هذه أقوال سيف في عمار وأمثاله فكيف بالأشتر وغيره من التابعين الذين كانوا مع علي فنحن في هذا العصر خاصة مغرمون بالرد على المذهب الشيعي!! وبالتالي قبول كل ما يخالفه وإن كان باطلاً ورد كل ما يوافقه وإن كان حقاً، وهذا خطأ منهجي كبير يقع فيه كثير من المؤرخين بعلم أو بجهل، فعندما يكون الإسلام ضد عقيدة اليهود والنصارى لا

يعني هذا قبول ذم موسى وعيسى عليهما السلام!!!. إذن فهناك خلط وقع فيه كثير من المؤرخين الإسلاميين المعاصرين من هذا القبيل، فله در المحدثين ما أنصفهم وما أعلمهم فهم لم يأخذوا بروايات سيف رغم أن في بعضها دفاعا عن بعض الصحابة، وإنما لم يأخذوا بها لعلمهم أنها كذب وأن المسلم لا يتسلح بالكذب فحبله قصير وأمدته قريب.

الحادي عشر: ميوله القبليّة:

فسيف بن عمر تميمي ولذلك نجده كثيرا ما يختلق شخصيات من بني تميم ويصنع لها أساطير من البطولات والفتوحات خذ مثلا على ذلك القعقاع بن عمرو التميمي كلكم يسمع به؟! ويسمع ببطولاته وفتوحاته بل وصحبه؟! فهذا الراجح أنه من مختلقات سيف بن عمر، بل إنك تجزم مع البحث أنه من مختلقاته وليس له وجود أصلا؟! أو أنه على أبعد حد رجل بسيط بالغ فيه سيف بن عمر حتى أوصله إلى مصاف خالد بن الوليد؟ وإذا قلت إن القعقاع شخصية مشهورة لا تحتاج إلى إثبات فأقول لك: إن جئت لي بمؤرخ من مئات المؤرخين أو محدث من مئات المحدثين ذكره قبل سيف بن عمر فأنا راجع عن كل ما قلته في هذا المبحث؟! وأظن هذه غاية في الإنصاف!!

هل يعقل أن رجلا مثل القعقاع ١ - صحابي، ٢ - شهد القادسية ٣ - وكان سبب النصر فيها ٤ - ودوخ الفرس في العراق والمشرق ٥ - ويوازي خالد بن الوليد شجاعة وفتوحات؟ هل يعقل

أن أحدا من المؤرخين والمحدثين بل والقصاص، في القرنين الأول والثاني لا يعرفه أحد منهم ولم يأت على ذكره ولو أسما؟! هل يعقل أن يكون مجهولا عند كل هؤلاء مع شهرته وبطولاته!! حتى جاء سيف بن عمر في أواسط القرن الثاني وعرفه؟!!!!. سيف بن عمر لأنه (تميمي) اخترع هذه الشخصية (التميمية) أو بالغ فيها وتناقلها المؤرخون عن سيف بعد موت سيف بأكثر من مائة سنة فأول من ذكرها الطبري (٣١٠ هـ) عندما نقل روايات سيف (١٨٠ هـ) أما الواقدي وابن عبد الحكم وابن سعد وخليفة بن خياط والمحدثون كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن فإنهم لم يذكروا القعقاع بن عمرو البتة لماذا؟ هل هذا جهل منهم وعلم من سيف؟! إن كان كذلك فهم يعرفون ويترجمون لمن هو أقل شهرة من القعقاع بدرجات كبيرة بل ترجموا لأناس واختلفوا فيهم هل هم مجهولو الحال أم مجهولو العين، أما القعقاع فلم يرد له ذكر ولا اسم ولا خبر عندهم؟! لماذا؟! فخالد بن الوليد ذكره الجميع ولم يهمله مصدر تاريخي ولا حديثي قبل سيف وبعده ومن هو أقل منه شهرة كعمرو بن معدي كرب الزبيدي الكل يعرفه وذكروه قبل سيف وبعده! ثم الأقل شهرة كالأشتر مالك بن الحارث ذكره المؤرخون والمحدثون قبل سيف وبعده ثم الأقل شهرة مثل أعين بن ضبيعة المجاشعي ذكره الناس قبل سيف وبعده؟! أما القعقاع الذي ملأت بطولاته وفتوحاته وشهرته بطون الكتب فهذا لم يعرفه أحد قبل سيف بن عمر؟! فسيف أرجح - بعد البحث - أنه مخترعه كما اخترع غيره وهو سبب شهرته وصاحب بطولاته المزعومة!!

ومن وجد القعقاع بن عمرو مترجما له اسما فقط في مصدر من مئات المصادر التاريخية والحديثية والفقهية قبل سيف بن عمر فأنا راجع ليس فقط عن هذه النقطة بل راجع إلى توثيق سيف وتقديم رواياته على صحيح البخاري!! وأنا أمهل من جاءني بمصدر ذكر القعقاع قبل سيف سنة، سنتين، أو عشر سنوات وأنا أجزم أيضا بأن أحدا لن يستطيع أن يجد مصدرا قبل سيف أو في عصر سيف ذكر القعقاع لأنه وبكل سهولة شخصية وهمية اختلقها سيف بن عمرو (التميمي) وزعمها (تميمية)!!!.

وكذلك اختلق سيف شخصيات تميمية أخرى كعاصم بن عمرو أخو القعقاع بزعمه وغيرهم من أبطال (تميم)؟! وزياد بن حنظلة التميمي (قائد علي) وهذا لم يذكره أحد في قواد علي ولا في أنصاره أما سيف، فجعله المختص بعلي (أمين السر) والذي لا يخبر الناس عن علي إلا هو؟! وقاتل أبي لؤلؤة المجوسي (تميمي) مع أن الثقات والكذابين متفقون على أن أبا لؤلؤة قتل نفسه ولم يقتله تميمي ولا قرشي!!.. فهل نصحوا من سبائنا العميق وندرس التاريخ دراسة جادة أم نعيش مع أوهام وتخيلات سيف بن عمر وأمثاله؟!

المحور الثاني عشر: إبطاله للأحاديث الصحيحة بروايتها محرفة بزيادة أو نقص أو روايتها في سياق يخرجها عن معناها الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم خذ مثلا على ذلك: حديث الحوآب وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه (ليت شعري أيتكن تنبجها كلاب الحوآب)

أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم كلهم بإسناد صحيح على شرط الشيخين وقال الألباني: (هو من أصح الأحاديث) وصححه قبله ابن كثير وابن حجر وابن حبان والحاكم والذهبي (والحوأب اسم ماء لبني عامر) قد نبحت كلابه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فهمت بالرجوع وتذكرت الحديث ثم رأت أن تواصل المسير إلى البصرة بعد أن نصحتها بعض من كان معها بالمواصلة للإصلاح بين الناس. فهذا الحديث يتضمن تخطئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الخروج وقد اعترفت بخطئها وأن الأولى هو بقاؤها في بيتها وكانت تبكي إذا تذكرت مسيرها إلى البصرة.

الخلاصة إن هذا الحديث هذا لفظه وهذه دلالاته أما سيف بن عمر - لانحرافه عن علي!! - لم يعجبه هذا فذهب يحرف الحديث بروايته بإسناد آخر متهاك - وهو أهلك رجل في الإسناد - يزعم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله لنسائه!! إنما قاله لامرأة أخرى اسمها أم زمل!!! وأن كلاب الحوأب نبحتها أيام الردة؟! انظر الطبري (٣ / ٢٦٤) وخالف سيف بهذا المحدثين والمؤرخين على حد سواء الذين رووا حديث الحوأب وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل في المسند؟! فانظر إلى كراهية سيف لهذا الحديث تلك الكراهية التي دفعته لذكر رواية تذهب بالحديث بعيدا عن مدلوله، ولعل هذا مما استدل به المتهمون له بالزندقة!!!.

وقد سبق تحريفه لرواية جلد الوليد بن عقبة وهي في صحيح مسلم والأمثلة كثيرة لكن هذه نماذج سريعة فقط.

المحور الثالث عشر: روايته لما يحب العوام:

فتجد سيفاً يتفرد بذكر حروب طاحنة ومعارك حاسمة لم يذكرها غيره هذا من جهة، الجهة الأخرى تجده يببالغ جداً في عدد القتلى من المشركين فتجد المعركة التي يجمع المؤرخون أنه لم يقتل فيها إلا العدد القليل من المشركين تجد سيفاً يرفع العدد ويزعم أنه قتل فيها آلاف الأشخاص؟! وكذلك الأساطير التي ذكرها عن القعقاع وأخيه عاصم وصراعهما مع الفيل!!.. وهذا يحبه العوام جداً فسبب هذا انتشاراً لروايته بين العوام.

أما بين الخاصة: فلم تنتشر روايات سيف على مدى قرن ونصف القرن من موته (١٨٠) فكان أول من أشهرها - كما أشهر غيرها - هو الطبري (٣١٠ و) وكانت روايات سيف قبل ذلك خاملة جداً فاحتاجها الناس بعد الطبري للرد على الشيعة!! لأن روايات سيف كما سبق تمجد بني أمية وتدافع عنهم!! فلما غلا الشيعة في ذم عثمان وولاة عثمان وبني أمية وجد المدافعون في روايات سيف كنزاً ثميناً في الدفاع عن العنصر الأموي!! ثم صار بعد ذلك دفاعاً لكثير من أهل السنة ضد الشيعة؟! هكذا دون تأمل ولا بحث ولا نظر في اتهامه بالكذب والزندقة!! فسبب هذا ازدياد الانتشار لروايات سيف واعتمد عليها المعاصرون للسبب نفسه تقريباً!! فالمؤرخون بل وأهل السنة المعاصرون عامة احتاجوا للرد

على هجمات الشيعة والمستشرقين على التاريخ الإسلامي خصوصا عهد عثمان وبنو أمية فلذلك اتجه المدافعون يتلمسون الدفاع سواء كان الدفاع بحق أو بباطل!! فاتجهوا للطبري فوجدوا في روايات سيف منهلا فائضا للدفاع عن بني أمية وولاتهم!! فلهذا أكثرنا من النقل عنه ثم وثقوه!! مخالفين إجماع المحدثين، بل ولم يكتفوا بهذا فنسب بعضهم إلى المحدثين (توثيق سيف)؟! وزعم آخرون أن سيف راوي أهل السنة!! كأنه يقصد راوي بني أمية!! ولله في خلقه شؤون!!؟

ثم إن توثيق المؤرخين في هذه الأيام لسيف بن عمر لأجل الدفاع عن بني أمية ضد الشيعة والمستشرقين وأحيانا ضد عمار وأبي ذر وهذا يعني بكل بساطة أن مقياس التوثيق والتضعيف لم يعد الصدق والكذب وإنما (المصالح) و (الظروف الراهنة) و (الحاجة الملحة)!! وهذا المنهج - للأسف - منهج انهزامي، ولو علم هؤلاء أننا نستفيد من أخطاء سلفنا مثلما نستفيد من صوابهم لما فعلوا هذا الفعل!!، فإن برحلة التحليل واستخلاص العبر تأتي بعد مرحلة التصنيف ومعرفة الصحيح من الضعيف لكنهم قدموا جانب مرحلة (التحليل) على (مرحلة التصنيف) بل على مرحلة (الجمع) وأرادوا أن يحرمونا - كما حرموا أنفسهم - من الاستفادة الكبيرة من تاريخنا بهذه الأحكام المسبقة الانهزامية التي يصدرونها. المحور الرابع عشر: تناقضات سيف من تتبع روايات سيف بن عمر وجد فيها تناقضات عجبية لا

داعي لاستطرادها لكنني سأذكر أمثلة سريعة فقط فمنها:
المثال الأول: أنه يروي أن عبد الله بن سبأ نشر فكرة (الوصية)
لعلي بن أبي طالب ثم يروي أن أهل البصرة عندما خرجوا كانوا
يشتهون طلحة أما أهل الكوفة فكانوا يشتهون الزبير وأهل مصر
يشتهون علياً؟!

وهذا يتناقض مع فكرة (الوصية) لأن عبد الله بن سبأ لو بث
فكرة الوصية لعلي وتأثر الناس بها فلماذا اختار اتباعه بالبصرة
والكوفة غيره؟! مع أن ابن سبأ لم يدع ب (الوصية) للزبير ولا
لطلحة؟! فهذا تناقض.

مثال ثان: يروي سيف أن أتباع عبد الله بن سبأ قاموا بالوشاية
في مصر بين عمرو بن العاص وابن أبي السرح حتى عزل عثمان
عمرو بن العاص سنة سبع وعشرين بينما يروي سيف نفسه أن ابن
سبأ لم يدخل مصر إلا سنة خمس وثلاثين؟! ويروي سيف في
رواية ثالثة إن عبد الله بن سبأ لم يسلم إلا نحو عام ٣٣هـ!!..
وذكر في رواية رابعة أن ابن سبأ أضل أبا ذر عام ٣٠هـ!!!..
فروايات سيف هنا يلعن بعضها بعضاً، فإذا كان عبد الله بن
سبأ لم يسلم إلا سنة ٣٣هـ.. فهل هو من العبقرية بحيث
استطاع في سنتين فقط أن يناطح بين الصحابة؟! هل الصحابة
بهذا الغباء؟! هل ابن سبأ هو سبب الفتنة الوحيد؟! إذا كان كذلك
لماذا لم يحذر منه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخبر به كما أخبر بالمختار
الكذاب والحجاج الظالم والمال والملك العضوض والدجال... .

الخ. هل ابن سبأ منبع الفتنة؟! أم أن أسباب الفتنة كثيرة وعديدة وواقعية تحدث عنها القرآن والسنة؟! أما سيف فيجعل سبب فتنة المسلمين في غيرهم مع أن الصواب أن أسباب الفتنة داخلية (داخل المسلمين) هذا هو الواقع الذي نريد أن نلقي به على اليهود!! هروبا من مواجهة هذا الواقع وهروبا من استفادتنا منه.. فتناقضات سيف لا تحتاج إلى تطويل وتوضيح لمن تأملها. المحور الخامس عشر: اتهام الدكتور العسكر للآراء المضعفة لسيف بأنها متحيزة؟ فيه مجازفة كبيرة، فإن أكثر تلك الآراء هي لأصحاب الحديث وإن جوزنا التحيز على أفراد منهم إلا أن اتهامهم أجمعين (بالتحيز) أمر أربأ بالدكتور أن يظنه فضلا عن أن يقره وينشره. فليس من العلمية في شيء أن نوثق من أحبيناه ونضعف من أبغضناه!! ونتهم العلماء بالتحيز إذا ضعفوا سيف بن عمر!! ونصفهم بالأمانة في تضعيفهم الواقدي!! فهذه الازدواجية منبتها الهوى وثمارها الجهل والظلم. وكلامي هنا عن نماذج كثيرة موجودة في الساحة وليس عن الدكتور العسكر فعلمية الدكتور ومنهجه أفضل من هؤلاء لكن قلمه قد يزل بما هو سائد!! والسائد ليس بالضرورة حقا!!

المحور السادس عشر: مبالغته في وصف فرحته بالكتاب ذاكرة إن السبب هو (قيمة الكتاب العلمية)!!.

أقول: إن كان يقصد من هذه العلمية إن الكتاب يزيدنا معرفة بسيف ورواياته وأخباره فهذا صحيح وإن كان يقصد (وهو الظاهر)

إن المعلومات التي يذكرها سيف نستفيد منها إضافة حقائق للتاريخ ووضعتها مكان روايات أخرى فهذا غير صحيح وللمبحث طول. وقد أشار الدكتور العسكر إلى أن الكتاب يحمل كنوزا كانت مدفونة!! وإن الطبري أخفى بعضها لأهميتها السياسية والتاريخية؟! وسأترك بقية الكلام عندما أكتب عن الكتاب المحقق قريبا.. إن شاء الله تعالى.

لكن من حيث الإسناد فالدكتور العسكر يعلم أن الكتاب المحقق كله من طريق شعيب بن إبراهيم الكوفي وهو مجهول وعلى هذا فلا نثق في كل روايات الكتاب لأن المجهول لم يوثق على مر التاريخ!! أضف إلى أن شعيبا هذا متهم بطعنه في الصحابة وليته كان طعنا بحق وإنما طعن مبني على التعصب لبني أمية ضد عمار وأمثاله!! فهل ينتظر العسكر خيرا من مثله عن مثل سيف!؟

المحور السابع عشر: قوله: إن الطبري (أكثر من الاعتماد على سيف بن عمر حيث ورد ذكره ٣٦٨ مرة). أقول: هذه نقلها د. العسكر من محقق الكتاب السامرائي ولم يشر لذلك وقد نقل كثيرا من الأقوال من السامرائي ولم يشر لذلك وهذا خلاف الأمانة العلمية. وقد يأخذ علي الدكتور أنني نقلت بعض النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين كالهلابي والعسكري!! وهذا غير صحيح لأنني رجعت للمصادر نفسها وتأكدت من تلك النتائج بنفسني وخالفتهما في بعض النتائج التي

لم أعلن عنها وأضفت مما لم أجده عندهما مع امتناني لصاحب
السبق في سبقه إلى تلك النتائج أو بعضها لكن لتأكد من
المعلومات بأنفسنا ونضيف غير مقلدين ليأتي بعدنا من يضيف
وييني على نتائجنا وهكذا، لكن أخانا الدكتور العسكر تابع
السامرائي مقلدا وفهم كلامه على غير ما أراد!! لأن سيفاً روى له
الطبري أكثر من ٨٠٠ رواية فهي أكثر بكثير من رقم الدكتور
العسكر أما السامرائي فإنما ذكر هذه الروايات في حروب الردة
فقط على ما يظهر من كلامه في المقدمة!! إذن فهناك فرق بين
الاستفادة من الدراسات السابقة وبين التقليد دون رجوع ولا تأكد
من تلك الدراسات ونتائجها!!

المحور الثامن عشر: لمح الدكتور إلى أن الطبري قد يتجاهل
بعض روايات سيف ويفضل عليها روايات أخرى ويرى أن إغفال
الطبري لها بسبب (أهميتها التاريخية والسياسية)!!
أقول: وهشا طعن ظاهر في الطبري وإنه إنما يخفي بعض
روايات سيف بسبب اتجاهات الطبري السياسية وميوله المخالفة
لهذه الروايات!؟

وأنا أتمنى لو صرح العسكر بتلك (السياسات) وتلك
(الأهمية)؟! فالطعن في إمام كبير مثل الطبري ينبغي أن تسنده
الأدلة والبراهين، بل قد يرد على العسكر آخر ويقول: إن الطبري
جر على التاريخ الإسلامي تشويهات كثيرة بسبب سرده لثمانمائة
رواية من روايات كذب مؤرخ في التاريخ وهو سيف بن عمر

فالطبري - عنده - متعصب مع سيف بن عمر لأنه في نظره ينقل دفاعاته عن بني أمية ولم ينقل الدفاعات عن عمار وأبي ذر!! وإن الواجب إلا ينقل لسيف أية رواية بسبب ما ثبت من كذبه ووضعه للأحاديث ولوجود البديل الصحيح؟! فمن يقول هذا القول تكون حجته أقوى من حجة الدكتور وأظهر دلالة!! لكننا لا نريد إلقاء التهم جزافاً إلا بعد دراسة وبحث بإنصاف وعدل، عندئذ لا مانع من اتهام مؤرخ أو غيره بأنه أخطأ أو تعصب أو أظهر أو أغفل. المحور التاسع عشر: خلط الدكتور بين النقل والتوثيق فقد أورد كثيراً من العلماء الذين نقلوا من كتب سيف وجعل هؤلاء موثقين لسيف بن عمر، مع أن هناك فرقاً كبيراً بين (النقل عن الشخص) و (توثيقه) فالله عز وجل قد نقل في القرآن الكريم أقوال الشيطان والكفار والمنافقين في سياق الإنكار، كما أن علماء الحديث قد نقلوا أقوال وروايات كثيرة من الضعفاء والمتروكين في سياق العلم بالشئ وليس في سياق الاحتجاج، وقد يغتر بعضهم بضعيف ويظنه ثقة وينقل عنه فهذا الباب كبير، لكن العلماء الذين ذكرهم فيهم كثيرون صرحوا بضعف سيف، وهذا يدل على أن الدكتور قد فهم (النقل) فهما خاطئاً أو أراد أن يفهمنا ذلك فهما خاطئاً!! فإن كان يريد هذا الأخير فهذا لعب على العقول والأفهام لا يرتضيه أحد.. ولا ينطلي على باحث ولا أظن الدكتور وقع إلا في الأمر الأول فهو أعدل من أن يقع في الأمر الثاني.

المحور العشرون: رأيت في مقال الدكتور العسكر اهتمامه بالكتاب المحقق لأن مخطوطته اكتشفت في بلدة (أشيقر) السعودية ولعل لهذا صلة بتوثيقه سيفاً فإن، فإن صح فهمي هذا فإنه لا يليق بنا أن نوثق الضعفاء، الذين اكتشفت مخطوطاتهم في بلداننا!! فهذه عصبية لا يرتضيها منصف، صحيح أننا نفرح بأي مخطوط يكتشف عندنا أكثر من فرحتنا باكتشافه عند غيرنا، لكن لا يدفعنا هذا لمصادرة العلم وأقوال العلماء من أجل بلدة أو مدينة سعودية؟! فهذا سيكون مسبة وعاراً علينا؟! فلا يجوز أن نضع معايير غير صحيحة وضوابط (غير منضبطة) لقيمة المخطوط!!.

المحور الحادي والعشرون: هناك لفظان موهمان يتكئ عليهما بعض موثقي سيف بن عمر وقد سبقت الإشارة إليهما ألا وهما قول الذهبي (كان إخبارياً عارفاً) وقول الحافظ بن حجر (عمدة في التاريخ).

وحقيقة أن الذهبي قد قال تلك الكلمة في رواية كذايين غير سيف فهو يكثر من قوله (أديب عارف) أو (نسابة عارف) أو (إخباري عارف) مع أن الذهبي نفسه يصفهم بالكذب والضعف في مواطن أخرى!! والدليل على ذلك أنه ضعف سيفاً في أكثر من مكان من كتبه فهذا اللفظ (الموهم) لا يقدمه على (التضعيفات الصريحة) إلا مكابر.

كذلك الحافظ بن حجر نجده يرد روايات لسيف تاريخية بحثة في الإصابة وغيرها فمراد الحافظ - والله أعلم - إن سيفاً يعتبر

شيخا في التاريخ مثلما كان الكلبي شيخا في الأنساب مع أن
الاثنين ضعيفان جرب عليهما الكذب ثم لو افترضنا أن الحافظ يثق
في سيف بن عمر فماذا نفعل بعشرات المحدثين الآخرين الذين
سبروا روايات سيف بن عمر وكانوا أقرب لعصره من الحافظ بن
حجر!! وهم أعلم وأدرى به من المتأخرين!! ثم وجدنا أقوالهم
وأحكامهم - بعد الدراسة والمقارنة - صحيحة!! وهي أن سيفاً
متروك كذاب لا يعتمد عليه لا في الأحاديث ولا في التاريخ!!
بل يكفي مقارنة رواياته مع بعضها لنجد التناقضات الكبيرة!!
فكيف بمقارنتها مع روايات المؤرخين الآخرين!! وكيف بمخالفتها
لمتون الأحاديث الصحيحة!!.

أظن أنه من الظلم للعلم أن نتعلق بقول موهوم مشتبه للحافظ
ابن حجر ونترك أقوال عشرات المحدثين الآخرين في تضعيف
سيف بن عمر بل من الظلم للعلم أن نعتمد على قول موهوم
للحافظ بن حجر ونترك رده روايات سيف بن عمر في مواضع
أخرى.

فالعلم بحاجة إلى دراسة وافية ومقارنة مع عدم التعلق بالأقوال
التي نحجبها ورفض الأقوال التي لا نريدها بل الواجب أن نترك
المنهج يحكم على الجميع ولا نقفز فوق المنهج ونطوعه لخدمة
أحكامنا المسبقة.

وأخيراً: لولا خشية الإطالة والملل لبسطت الموضوع أكثر فهو
بحاجة إلى استطراد كبير ليس هنا موقعه لكنني أحب أن نركز

على النقطة الأهم وهي (سيف بن عمر) هل هو ثقة أم ضعيف؟! هل تقبل رواياته أو ترد؟ هل نعتمد منهج المحدثين في سيف مثلما نطبقه على سائر المؤرخين أم نقبل هذا المنهج في المؤرخين ونرفضه في سيف؟. كما يفعل بعض المستفيدين من روايات سيف!! ثم عندما ندرس روايات سيف هل نكتفي بدراسة سيف فقط أم ندرس كل رجال الإسناد؟ هل نقارن روايات سيف مع روايات غيره أم أنه فوق مستوى المقارنة؟

وهكذا ينبغي أن نطرح مثل هذه الأسئلة ثم نجيب عليها بعد بحث ودراسة لا تكفي الإجابات الانطباعية المتدثرة بالهوى والتقليد والتعصب الأعمى. هذا ما أحببت طرحه في هذا المقال وآمل من أخي الدكتور عبد الله العسكر أن يتسع قلبه للنقد والنقاش ويعذرني أن قسوت عليه بعض القسوة في بعض المواضع فالمنهج العلمي لا يحتمل المجاملات ولا الصداقات، نريد فقط نية صادقة ومنهجاً صحيحاً وبحوثاً قوية جادة وهذا كله يوصلنا إلى الاتفاق على أكثر النتائج والتقليل من الاختلافات وبهذا نقدم للتاريخ الإسلامي خدمة جليلة في تسجيل الوقائع كما هي ثم تفسيرها التفسير الصحيح الذي نستلهم منه العبر ونفهم منه الماضي ونستضيء به في المستقبل.

الفصل الثالث
سيف بن عمر مؤرخا!!
حوار مع الدكتور عبد الله العسكر

بعد الاتفاق على طرحه حديثاً

سيف في عمر مؤرخاً!

اطلعت على رد أخي الدكتور عبد الله العسكر في صحيفة الرياض عدد ١٠١٣٧ يوم الثلاثاء ٧ ذي القعدة ١٤١٦ هـ وإن كان الأخ العسكر قد عبر عن سروره باستفاضتي في مقالاتي السابقة فإننا أعبر عن حزني لقصر مقاله وتركه كثيراً من القضايا معلقة دون بت فيها، في الوقت الذي أشكر فيه الدكتور العسكر على رده الذي اكتسى بحلل الخلق الرفيع والأدب الجم والذي لم نعهده في كثير من المردود عليهم وأنا لا أخفيكم أنني كنت أتوقع رداً (متشجراً) وكنت أجهز نفسي لمعركة (تاريخية) طويلة الأجل، فقد تعودت على ردود (بعض الفقهاء) وبعض (مشاغبي التاريخ) قبل سنوات وكان (بعضنا) قد خلط يوماً بين (الفقه) و (الشتائم) والانتهاكات المبطنة. فجاء أخونا الدكتور العسكر ليعيد لقناعاتي بأن الإنصاف ما زال باقياً وإن الاعتراف بالحق والفضل لم يمت في القلوب.

صحيفة الرياض، عددي الاثنين ٢٦ / ١١ والأحد ٢٧ / ١١ / ١٤١٦ هـ الموافق ١٤ -
١٥ أبريل ١٩٩٦ م

ولكن محاولة الدكتور لإغلاق باب الحوار حول هذه القضايا المهمة أرى أنها محاولة مستعجلة وغير مدروسة وللأسف أن أكثر حواراتنا وقضايانا نبتريها قبل أن تستوي وتؤتي أكلها. ثم يأتي الناس يسألون ما النتيجة؟! وعلى ماذا اتفقتم؟! وفي أي شيء اختلفتم؟

وفي مقالة الدكتور العسكر الأخيرة (اتفاقات جوهرية) تجعلني أطمع في التوصل لمزيد من (الاتفاقات) وليس من حقي ولا من حق الدكتور إخفاء هذه (الاتفاقات) على الجمهور لأن البعض قد يقول: اتفق أنت والعسكر في لقاءات ثنائية دون حاجة للنشر عبر رسائل الأعلام!! ولكن فات على قائل هذا القول إن القضية ليست قضيتي أنا والعسكر وليس لنا حق (احتكار تقييم سيف بن عمر)!! فالجمهور تهمة هذه المواضيع وكثير من القراء عندهم أفضل مما عندي أنا والعسكر في هذه القضية وغيرها. فليس من الحكمة (الحوار في الخفاء) خاصة وإننا متفقون على أمور جوهرية ستقودنا - قطعا - للبت في كثير من الإشكالات المتبقية. ولعل أهم النقاط التي ذكرها الدكتور العسكر في مقاله الأخير والتي أشكره عليها وعلى شجاعة إثباتها في هذا الجانب ما يلي:

١ - إن سيف بن عمر كمحدث لا يعتمد عليه وإننا نرفضه راويا للحديث النبوي، هذا ما قاله الدكتور ولي وقفه مع سيف بوصفه مؤرخا سأشرحها بعد قليل.

٢ - إن النقل لا يقتضي التوثيق.

٣ - إن الطبري ربما يكون عذره في تجاهل كثير من روايات سيف تلك السمعة السيئة عن سيف (أي وصف المحدثين له بالضعف والكذب والنكارة والزندقة... وما أشبه ذلك).

٤ - إثبات الدكتور بأن سيفاً متعصب لقبيلته بني تميم وإنه وجد ذلك عند دراسة مرويات الردة وكيف أن سيفاً برأ منها قومه بني تميم وحملها بني حنيفة فقط.

وهذا من أفضل وأقوى ما أثبتته الدكتور فهذه النقاط أرى أنها منطلق متين لدراسة بقية الآراء حول سيف بن عمر وقيمة مروياته التاريخية (بعد أن اتفقنا على طرحه حديثاً).

أما ملاحظاتي - السريعة والمهمة على مقال الدكتور الأخير فهي كالتالي:

الملاحظة الأولى:

أشعر بأن الدكتور استعجل في قراءة مقالاتي الأربع وحملني أشياء لم أقل بها وبعضها يمكن أن يكون محل نقاش واختلاف واحتجاج إلى الآن ومثال ذلك.

إنه ذكر أن كلامي عن سيف بن عمر وسردي لأقوال المحدثين فيه إنما هو جانب حديثي فقط ويتهمني بأني أخرجت القضية من (سياقها التاريخي) ولو رجع الدكتور لتلك المقالات لوجد في الجانب الأكبر منها تركيز على (الجانب التاريخي) من نواح كثيرة منها.

أولاً: أنه بطريق الأولى إذا كان سيف متهما بالكذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) في الأحاديث النبوية فكيف لنا أن نصدقه في أخبار الفتوح والفتوح!!! فهذا يدركه العاقل ولا يخفى على البليد، وهذا مما يسميه العلماء (من باب الأولى) فالذي يشرب الخمر في مسجد مثلاً فمن باب الأولى أنه سيشربها خارج المسجد!! والذي يزني بإحدى محارمه فإنه لن يتورع عن الزنا بغيرهن!! هذا من باب الأولى، والذي يترك صلاة الفرض فلن يهتم بقيام الليل!! والذي يكذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) ويحرف أحاديثه ويخرجها عن مدلولها وسياقها ويشوه أقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) بأن ينسب إليها حقائق باطلة ويجعل من كبار أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) تلاميذ لليهود فهذا (من باب الأولى) أنه سيكذب على زيد بن صوحان والأشتر النخعي!! وسيكذب في أخبار القعقاع والوليد والأحداث والمعارك وغيرها، لكن المعقول والمعروف أن بعضهم قد يكذب في الأقوال والروايات لكنه يتورع في الكذب على النبي (صلى الله عليه وسلم)، أما غير المعقول فإن يوجد من يكذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) ويصدق في أخبار الردة والفتوح والفتن وغيرها من أخبار الناس وأقوالهم. فهذه ذكرتها في تلك المقالات، وهذا الدليل العقلي لا أدري كيف خفي على الدكتور.

ثانياً: إنني نقلت أقوال المحدثين الذين يتهمون سيفاً بالضعف في الحديث والتاريخ أيضاً ومنها قول يعقوب بن سفيان مثلاً (حديثه وروايته ليس بشيء) فهذا يضعفه في الاثنين (الحديث والتاريخ). وكذلك قول الحاكم (هو في الرواية ساقط) هذه

تنصرف للناحيتين الحديثية والتاريخية. أضف إلى نقد الطبري له وذكره لمخالفات سيف لإجماع المؤرخين والمحدثين في بعض المواضع. ثالثاً؟ ذكرت في المقالات كثيراً من القضايا التاريخية البحتة التي ثبت كذب سيف فيها مثل جلد الوليد بن عقبة وقطع يد زيد بن صوحان وزعمه بأن عمار بن ياسر وأبا ذر من أعوان عبد الله بن سبأ وطعنه في الصحابي جندب بن زهير وأنه (شاهد زور) وتبرئته للشخصيات الأموية كالوليد وزياد واختلاقه للقعقاع وبطولاته وكتاب أهل الحيرة وزعمه بأن (تميميا) قتل أبا لؤلؤة قاتل عمر!!، وزعمه بأن (تميميا آخر هو (أمين سر) علي بن أبي طالب!! وغير هذا كثير من (الأخبار التاريخية) البحتة التي ثبت كذب سيف فيها أو مبالغاته فيها على أقل تقدير ولم أذكر من الأحاديث إلا حديث (الحوأب) وتحريف سيف لسياقه فكيف يقول الدكتور إنني أخرجت الموضوع من سياقه التاريخي؟! مع أن كل المقال يدور حول قيمة روايات سيف التاريخية. والتي لم تصمد للنقد التاريخي فضلاً عن صمودها للنقد الحديثي.

لكنه في الوقت نفسه يصعب علي أن أحلل روايات سيف بعيداً عن (الآراء والأقوال) في شخصه بل ليس من العلمية في شيء أن أحلل روايات سيف بعيداً عن معرفة صاحب هذه الروايات، ولم أجد له ترجمة إلا عند أهل الحديث، لا يوجد (مصدر تاريخي) يترجم لسيف بن عمر، اللهم إلا مصادر (ناقلة)

عن (المصادر الحديثية) فمن أين سأعرف سيفاً إن لم أراجع لترجمته؟!!

رابعاً: ثم إن حكم أئمة الحديث على راو من الرواة لا يعني هذا أنهم يحكمون على أحاديثه فقط، فهذا سوء فهم لمنهج المحدثين فإن المحدثين عندما يحكمون على شخص بالضعف أو بالتوثيق لا يفعلون هذا إلا بعد سبر لأحاديث الراوي ومروياته بل وأقواله وسلوكياته حتى أن بعضهم يتجنب من يكذب على الدواب؟!!

فإذا كان الكذب على الدواب معياراً عند بعضهم - على الأقل - فكيف لا يكون الكذب على الصحابة والتابعين والأحداث معياراً في ترك حديثه وروايته؟!!

فمن ظن أن أهل الحديث (منغلقون) على علم الحديث فقط وأنهم لا يهتمون بالمرويات الأخرى للرواية فقد جهل منهج المحدثين.

ولو طالع أحدنا (ميزان الاعتدال) للذهبي أو (تهذيب الكمال) للمزي لوجد أن المحدثين يحكمون على كثير من رواة الحديث بالضعف بسبب الكذب في روايات وأقوال لا علاقة لها بالحديث!! كذلك قد يحكمون على مؤرخ بالضعف لمخالفاته لروايات الثقات من المؤرخين الآخرين أو مما ثبت عن طريق المحدثين الثقات.

فإمام مثل يحيى بن معين يقوم بسبر كل أحاديث الراوي ومروياته وأخباره ثم يحكم بعد هذا. كما أن أهل الحديث لا يجهلون الأحداث التاريخية وحقائقها مع تفاوت فيما بينهم ولذلك نجد أن تضعيف بعضهم لا سيف كان نتيجة لاكتشافهم الكذب في رواياته التاريخية مثل تضعيف الخطيب البغدادي لسيف ابن عمر بسبب ما رواه من أن (خزيمة بن ثابت ذا الشهاداتين مات زمن عثمان) فرد ذلك الخطيب بأنه من المعروف أنه قتل مع علي يوم صفين واستدل الخطيب بهذه الرواية التاريخية البحتة على كذب سيف لأن هذا أمر صحيح مشهور ليس بذاك الغامض الذي يمكن فيه الاختلاف.

وتضعيف ابن أبي حاتم لسيف بسبب روايته لشهود القعقاع بن عمر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم!! فرد ذلك ابن أبي حاتم وضعف سيفاً وهكذا فلو بحثنا عن أسباب تضعيفهم لسيف لوجدنا كثيراً من تلك الأسباب (تاريخية بحتة). وأنهم لا يفصلون (رواية الخبر) عن (رواية الحديث! فمن كذب في هذا لم نضمن كذبه في ذلك. خامساً: إن روايات سيف بن عمر سقطت تاريخياً فهي لم تصمد للنقد التاريخي المجرد القائم على المقارنة ودراسة المتن. وأنت عندما تدرس متونها فلن تصمد تلك المتن لهذا النقد والدكتور العسكر نفسه لما درس متون روايات سيف في حروب الردة وجد سيفاً يبرئ قومه (بني تميم) منها ويحملها غيرهم!! وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً بأن من يكذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) فلن يتورع في الكذب على غيره!!

الملاحظة الثانية:

قول الدكتور (ومذهبي في هذا شيخي الإمام الطبري فأنا أقبل سيفاً كأخباري وأرفضه كرواية للحديث النبوي)!!
أقول: وهذا المذهب الذي اختاره الدكتور العسكر بحاجة إلى مقدمات أظن الدكتور لم يدقق النظر فيها وهي:
١ - تحديد موقف الطبري من سيف بن عمر مؤرخا ومحدثا!!.

٢ - التحديد الدقيق لمعنى (القبول)!!.

٣ - مدى علمية إطلاق التفريق بين التحديث والإخبار!!.

٤ - المستند الذي بنى عليه الدكتور متابعته - ولا أقول تقليده - للطبري على افتراض أن مذهبه قبول سيف مؤرخا لا محدثا!!.

فالمقدمة الأولى (تحديد موقف الطبري) يحتاج من الدكتور لبحث كبير ليحدد في ضوءه (موقف الطبري) من سيف بن عمر كأخباري ومحدث!! فإن الطبري انتقد (أخبارا) تاريخية بحتة لسيف بن عمر!! وأورد له (أحاديث) ولم يتعقبها بشيء!! فما هو موقف الطبري أولا حتى يتبناه أخونا العسكر!!?
هل رواية الطبري لسيف تعني (القبول به) وإذا كنا (نقبل) سيفاً على ما علمناه فيه فهل هناك مؤرخ آخر يمكن (رفضه) بعد سيف!!؟

فأنا أرى أن قبول سيف (كمؤرخ) لم يدع هناك مجالاً لرفض أي مؤرخ آخر!!، لأن سيفاً قد ضرب الرقم القياسي في عدد المضعفين له!! وفي شدة العبارة المضعفة له أيضاً!! وفي كثرة (المنكرات) و (الأكاذيب) و (العصبيات) المبنوثة في روايته (التاريخية) قبل الحديثية.

ثم إن الدكتور ذكر أن المتقدمين (لهم منهجية) في تسجيل ما وصل إليهم ونحن لنا منهجية تختلف عنهم. فإذا كان لنا منهجية (تحليلية) تختلف عن (السرد) فلماذا نقول قدوتنا في سيف الطبري!! فإذا كان الطبري له منهجه ولنا منهجنا فكيف ندعي تقليده في قبول سيف كمؤرخ لا كمحدث!؟

لا بد من البت في هذه المفارقات والكلمات المتقاطعة.

أما المقدمة الثانية: فما معنى (القبول) بسيف مؤرخاً؟! هل

يعني (الإحتجاج) أم يعني (الاستشهاد) أم (الاستثناس) أم مجرد

(السرد التاريخي) فلفظ (القبول) لفظ عام واسع فضفاض يحتاج

إلى تحديد وتقييد وتفتيت لنعرف ماهية هذا القبول ومستوياته

ومحدداته ومواضعه في الرواية التاريخية وظروفه ومواضعه!!..

المقدمة الثالثة: لماذا هذا التفريق الواسع بين (التحديث)

و (الإخبار) بكسر الألف. فإذا كان فلان من الناس متهماً بالكذب

في (الحديث النبوي) وليس بالنسيان أو الوهم أو الاختلاط أو

التغير بسبب كبر الآن فهل يجوز لنا بعد هذا أن (نصدق)

و (نعتمد عليه) في إخبار الناس؟!، فهذه مسألة عقلية بحتة!!..

قد يقول لي أخي الدكتور العسكر إن العلماء يفرقون بين رواية الحديث ورواية التاريخ أقول: سأتي لهذه النقطة وبيان أنها ليست على إطلاقها والذين يزعمون أننا لو طبقنا منهج أهل الحديث على التاريخ فلن يبقى لنا إلا النزر اليسير أما أنهم لم يجربوا تطبيقه أو أنهم سيئون فهمه أو يبالغون في التخويف منه أو يجهلونه، فليس منهج أهل الحديث خاصا بهم بل هو منهج يحدد مجال ومستوى وأسباب (القناعة) سواء في الحديث أو في التاريخ ولي تجارب (حديثة تطبيقية) على بعض (الحوادث التاريخية) فوجدت أن الذي ينقصنا هو (جمع المادة) فقط فإذا جمعت المادة شهد بعض الأسانيد لبعض واعتضدت وتوفرت (أسباب الاقتناع) أما أن نحكم باستحالة تطبيق منهج أهل الحديث قبل أن نفهمه وقبل أن نجربه فهذا فيه قصور وعجلة مرفوضة من كل عاقل. وأظن الدكتور العسكر يوافقني على هذه النقطة.

ويعجبني في هذا كلمة للعلامة الألباني حول هذه المسألة يرد بها على الذين يفصلون بين التاريخ والحديث فصلا كبيرا من حيث قبول الروايات وردها يقول في السلسلة الصحيحة (٥ / ٣٣١) (وقد يظن بعضهم أن كل ما يروى في كتب التاريخ والسيرة أن ذلك صار جزءا لا يتجزأ من التاريخ الإسلامي لا يجوز إنكار شيء منه وهذا جهل فاضح وتنكر بالغ للتاريخ الإسلامي الرائع الذي يتميز عن تواريخ الأمم الأخرى بأنه هو وحده الذي يملك الوسيلة العلمية لتمييز ما صح منه مما لم يصح وهي نفس الوسيلة التي يميز بها الحديث الصحيح من الضعيف إلا وهو الإسناد الذي قال

فيه بعض السلف: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. ولذلك لما فقدت الأمم الأخرى هذه الوسيلة العظمى امتلأ تاريخها بالسخافات والخرافات..). أ هـ.

أقول: ونحن لما صدقنا سيفاً و (اعتمدنا) رواياته وجدنا (سخافات وخرافات) تضاهي تلك الخرافات في تواريخ الأمم الأخرى بل تزيد عليها!! . ورغم أن كلمة الألباني السابقة قد تبدو مثالية متفائلة أكثر من اللازم ورغم أنني قد اختلف معه في بعض التفاصيل عند التطبيق إلا أنها أقرب إلى الحق من القول بأنه يستحيل تطبيق منهج المحدثين على التاريخ الإسلامي!! وأن هذا المنهج سيمحو كل أحداث التاريخ!! فهذا التخويف مبني على غير تجربة علمية وعلى غير فهم لهذا المنهج والألباني (مجرد) وقد صحح كثيراً من الروايات التاريخية أثناء تصحيحه لبعض الأحاديث لأن مناسبات الأحاديث هي (مادة تاريخية) ثم إن منهج أهل الحديث هو منهج الأمة الإسلامية وليس مختصاً بأهل الحديث، أقول هذا بقناعة وأوجه هذا لمن يفهم منهج المحدثين أما من (يسمع به) فقط دون تمعن فيه ولا فهم له فلا يفيد كلامي هذا إنما يفيد (صاحب التجربة + الفهم) لهذا المنهج. ولا يجوز أن نحكم على (علم) من العلوم بلا تطبيق واختبار له على أرضية (التجربة) بمعنى أنه يجب علينا (أن نعلم) قبل (أن نحكم) أما أن نحكم قبل علمنا بالشئ على حقيقته فهذا من الجهل، والناس أعداء ما جهلوا.

والتاريخ لا يوجد في كتب التاريخ فقط بل يبدأ جمع (المادة التاريخية) من القرآن الكريم ثم الصحيحين ثم كتب السنن والمسانيد والمعاجم والزوائد والمستدركات والطبقات ثم كتب التاريخ المشهورة وأنا على يقين أننا لو جربنا (جمع المادة) لخرج لنا تاريخاً هائلاً صحيحاً لا تسمع فيه بسيف بن عمر ولا الهيثم بن عدي، ثم إن مراتب الجرح كثيرة فقد نأخذ أخبار الضيف الذي سبب ضعفه الوهم والنسيان ولا نأخذ أخبار الضعيف الذي سبب ضعفه الكذب أو الزندقة!؟

فإن كان ولا بد من (الاعتماد) على الضعفاء فليكن اختيارنا لضعف الواقدي (الذي وثقه سبعة من علماء الحديث) مقدماً على ضعف سيف بن عمر (الذي لم يوثقه أحد)!. فالضعفاء مراتب أعلى هذه المراتب قريبة من (الصدوق) وأدناها قريبة من (الكذب) فكيف بمن (ثبت كذبه)!!.

ولكننا - للأسف - وفي كثير من الرسائل الجامعية التي اطلعت عليها، وجدتهم يقدمون (كذب سيف) على (صحيح البخاري) ومسلم!! بسبب عاطفتي (التبرئة) و (سفك الدماء) اللتين بثهما سيف في رواياته ولا أدري كيف اجتمعتا في عقل سيف.. إذن فالمطالب ليست (تعجيزية) فكل شيء مطروح للنقاش والحوار لكن أن نقبل روايات سيف ونترك روايات الثقات فهذا لا يقبله منصف. ثم إن قبول أخبار المؤرخين إنما تكون عند تعاضدها وتعدد القرائن والشواهد لا بما انفرد به كذاب أو متهم ولا بما

خالف فيه فرد جمهرة المؤرخين وإن كان بعض العلماء قد وقع في قبول شيء من هذا (المردود) فعندئذ نرده للمنهج ولا نجعله حاكما على المنهج.

الملاحظة الثالثة:

قيد الدكتور كلمة (العلماء) المطلقة في المقال الأول بأنه يقصد بهم (علماء التاريخ) وليس (علماء الحديث) وأقول: هذا التقييد سيبقى فيه إشكالات من نواح كثيرة. منها أن الدكتور العسكر نفسه قد ذكر في أولئك (العلماء) كثيرا من (علماء الحديث) الذين كان التصاقهم بعلم الحديث أكبر من التصاقهم بعلم التاريخ مثل ابن عبد البر وابن حجر وأمثالهما. فكتاب الإستيعاب (٤ مجلدات) لابن عبد البر لا يقاس بكتاب التمهيد (٢٤ مجلدا) له. وكذلك الحافظ ابن حجر لا تقاس الإصابة (٤ مجلدات) بعشرات المجلدات المؤلفة في الحديث ورجال الحديث.

ثم لماذا هذا الفصل الكبير بين (علماء والتاريخ) و (علماء الحديث) فهذا الفصل يكاد يكون (صوريا) في الأزمنة المتقدمة أما الأزمنة المتأخرة (المعاصرة) فالفرق واضح في بعضهم دون بعض. لكن لو تنظر للمؤرخين الأقدمين أو المحدثين لا تستطيع تصنيف كثير منهم في (الجانب التاريخي) فقط ولا في (الجانب الحديثي) فقط وانظر خليفة بن خياط مثلا وابن عبد البر والذهبي ويعقوب بن سفيان والخطيب البغدادي وقبلهم الزهري وعروة بن الزبير

وابن سعد وابن أبي شيبة وابن أبي خيثمة وغيرهم كثير فهل
تستطيع - وكلامي هذا عام أن تصف واحدا من هؤلاء بأنه
(مؤرخ) فقط أو (محدث) فقط أم الصواب أنهم (موسوعيون) في
علوم الحديث والفقه والتاريخ؟ إلا أن بعضهم غلبت عليه سمة
التاريخ كابن سعد وخليفة بن خياط وبعضهم غلب عليه علم
الحديث كأصحاب الكتب الستة وبعضهم كالذهبي والطبري
يصعب تصنيفهم تصنيفا أحاديا.

فتقييد الدكتور للعسكر للعلماء بأنهم (علماء التاريخ) بحاجة
إلى مقدمات وتقييدات أخرى في المراد بعلماء التاريخ؟ هل يريد
الذهبي وابن حجر وابن عبد البر والطبري ويعقوب بن سفيان
وأمثالهم؟! فهؤلاء محدثون أيضا. وإن أراد نصر بن مزاحم وأبي
مخنف وأمثالهما فلماذا أورد الدكتور معهم الذهبي وابن حجر
وابن عبد البر وذكرهم في (المعتمدين) على سيف بن عمر؟!
وهؤلاء أكثر التصاقا بعلم الحديث والجرح والتعديل؟! إذن فتحديد
المراد من (علماء التاريخ) بحاجة إلى بحث وتفصيل لأن الدكتور
ذكر في هؤلاء (محدثين كبارا) فسيبقى الإشكال كبيرا والمخرج
أضيق.

أما عند (التعميم) فنجد أنه نسب إلى العلماء (اعتماد سيف)
بمعنى (التوثيق) في مقاله الأول أما مقاله الثاني فقد تضعض هذا
(الاعتماد) فعلى أيهما (نعتمد)!!؟
وعندما قال الدكتور (وأقصد هنا علماء التاريخ لا كما فهم

أخي حسن بأنهم علماء الحديث وأخرجها من سياقها التاريخي).. تجد هذا القول مخروقا بذكر الدكتور لابن عبد البر وابن حجر وأمثالهما في (معتمدي سيف)!! فهذا هو الذي أخرج (الاعتماد) من سياقه التاريخي!!.

الملاحظة الرابعة: قول الدكتور لكنهم (المؤرخون الأوائل التزموا بمنهجية وهي باختصار: تسجيل كل خبر يصل إليهم ويتفق مع منهجهم).

أقول: من عيوب الدكتور أنه يعمم مثل هذه الإطلاقات التي يستطيع أن يوافق عليها كل أحد ويستطيع أن يخالفه فيها كل أحد أيضا.. فهي جمل بحاجة إلى (تفكيك) و (تفتيت) واسع فلذلك أجد نفسي مؤثرا السكوت - أحيانا - عند بعض الإطلاقات.

ولعل حبه للاختصار أدخل ببعض الوضوح في كثير من العبارات. لكنني أود هنا الإشارة تعليقا على قوله السابق إلى أن (طبيعة المادة) لها علاقة مباشرة بعملية (تسجيل المؤرخ) للأخبار قلة أو كثرة. فكتب السيرة النبوية أو الخلفاء الراشدين تختلف عن كتب (البلدان) فلا يستطيع ياقوت الحموي مثلا أن يهمل (بلدانا) لأنها جاءت في روايات ضعيفة أو موضوعة؟! فإيراد الدكتور لياقوت في (معتمدي سيف) في التاريخ فيه نظر كبير نظرا لطبيعة المادة وكذلك كتب التراجم لابن مأكولا وابن حجر وابن عبد البر، فإكثار ابن حجر من النقل عن سيف في كتاب (الإصابة) جاء نظرا لانفراد سيف بذكر مجموعة من الصحابة لم يذكرهم غيره

لكن ابن حجر عندما تكلم عن روايات الفتنة وأحداث الجمل وصفين (في فتح الباري المجلد الثالث عشر) لم يذكر عن سيف حرفا واحدا لا في فتنة عثمان ولا في مسير عائشة وعلي ولا في أخبار الجمل؟! فتأمل. إذن فيراد الدكتور لابن حجر في (معمدي سيف) بسبب نقوله عنه في كتاب (تراجم) لا كتاب (أحداث) فيه تعميم لمنهج الحافظ وتوسيع لدائرة قبوله سيف بن عمر؟! مع ما فيه من إغفال لإهمال ابن حجر لسيف في روايات الفتنة والمسير والجمل التي ألف فيها سيف أشهر كتبه - إن صح له غيرها!! - فهذا المنهج (التعميمي) المبني على (إلزام ما لا يلزم) وعلى الانطباعات والظنون والعجلة هو شر ما يقع فيه المؤرخون المعاصرون.

الملاحظة الخامسة:

قول الدكتور (فإنني أقول إن علماء التاريخ والأخباريين قد اعتمدوا على سيف إما بالنقل المباشر أو غير المباشر من كتب سيف).

أقول: ما زلت أرى هنا خلطا واضحا بين (الاعتماد) و (النقل) مع الغموض الذي ذكرناه سابقا في عدم تقييد الدكتور لهذا الاعتماد وبيان حجمه ومستواه.

ثم يقول الدكتور (ألا يكفي هذا دليلا على اعتماد المؤرخين ومن في حكمهم على سيف) ثم نجد يقول بعد هذا أن (النقل شيء والتوثيق شيء آخر) و (أننا لسنا في معرض الحديث عن

الجرح والتعديل) فهذه كلها كلمات متقاطعة جاء تقاطعها من تشكلها (حسب الطلب)!! طولا وعرضا فلها استخدامات كثيرة (تمدد) و (تنكمش) حسب المناسبة والحاجة إليها.
الملاحظة السادسة:

قول الدكتور عن الحافظ ابن حجر (إنه اقتبس من مؤلفات سيف أكثر من سبعين موضعا في الجزء الأول من كتاب الإصابة... وهو الذي وصف سيفا في كتاب تقريب التهذيب بأنه عمدة في التاريخ.. ومن هذه الجملة قلنا بأنه (معتمد العلماء).

أقول: أولا - اقتباس الحافظ بن حجر في كتاب (الإصابة) خاصة له وضع خاص كما سبق لأنه كتاب (تراجم) وكان سيف قد انفرد بذكر كثير من الصحابة (التميميين) في الفتوح!! وقد اتهمه بعض الباحثين باختلاق نحو (١٥٠) صحابيا ليس لهم ذكر ولا أثر ولم يلدوا!! ولم يولدوا فإن صح هذا الاتهام في سيف فمعنى هذا أنه سيتكرر في كتاب (الإصابة) ١٥٠ مرة على الأقل!! والحافظ ابن حجر رحمه الله معروف بحب (الاستقصاء) ولم ينقل عن سيف وحده في كتاب الإصابة بل نقل عن كل الثقات والضعفاء والكذابين ولو (وثقنا) كل من نقل عنه (ابن حجر) لما بقي عندنا في الدنيا (ضعيف ولا كذاب)!! ولأصبحت كل الروايات (معتمدة) رغم تناقضها الذي لا يطاق!!

ولا يعرف تناقض الروايات التاريخية إلا من قرأ وقارن فكيف
نجمع بين اتفاق المؤرخين مثلا على موت طليحة بن خويلد في
عهد عمر وبين انفراد سيف بأنه (أي طليحة) كان من معارضي
علي بن أبي طالب في خلافته!! أي أن طليحة مات عام ٢١ هـ
ومات مرة أخرى بعد عام ٣٥ هـ!! فله موتان لا موتة واحدة!!
هذه هي النتيجة التي سنتوصل إليها إذا قبلنا كل من (نقل عنه ابن
حجر أو الذهبي). ثم هذا (موت طليحة) نموذج فقط من مئات
التناقضات والاضطرابات المذهلة فالمشكلة أكبر مما يتصوره البعض.
ثانيا: ذكرت في مقالتي السابقة أنه ليس من العدل ولا العلم
الاعتماد على قول لابن حجر وترك بقية أقوال عشرات المحدثين
الآخرين إلا ببرهان هذا أن سلمنا بأن ابن حجر يوثق سيف بن
عمر - وهذا بعيد كل البعد - فأقل ما نقوم به هنا هو أن نقوم
بدراسة ومقارنة أما أن نتعلق بقول (موهم) لعالم و نترك عشرات
الأقوال المخالفة لهذا القول دون برهان ولا مستند فهذا لا يقوله
مريد للحق ولا أظن الدكتور يرى هذا الرأي لكن قد يفهم منه
الآخرون مثل هذا.
ثالثا: إن الحافظ ابن حجر نفسه لم يكن راضيا تماما عن كتابه
(تقريب التهذيب) وقد قمت بدراسة الكتاب ومقارنته مع أصله
(تهذيب التهذيب) و (تهذيب الكمال) فوجدت أوهاما عجيبة
استغربت صدورها من الحافظ رحمه الله، ومن ذلك أنه قد يورد
الترجمة بالاسم ثم يوردها بالكنية ويختلف الحكمان فيقول مرة

(صدوق) وفي الثانية (مقبول)!! مع أن الترجمة واحدة باعترافه هو!!، أضف إلى مخالفة كثير من (أحكامه) في التقريب لما قرره من (أحكام) في فتح الباري وغيره من كتبه الأخرى. فكيف باختلاف أقواله مع أقوال غيره من عشرات المحدثين الذين كان بعضهم اعلم منه بالرجال كابن معين والنسائي وابن المديني.. الخ. ثم إن الحافظ نفسه لم يكن راضيا عن كتابه (تقريب التهذيب) كما سبق فقد ذكر الحافظ بنفسه عدم رضاه عن الكتاب (انظر مقدمة التقريب تحقيق أبي الأشبال الباكستاني). وكلامي هذا لا يعني أن (التقريب) غير مفيد علميا لكن الاقتصار عليه أو التعلق بقول فيه دون دراسة وبرهان فيه تعسف ومجازفة وانتقاء مبني على التقليد والجهل وهناك أسباب كثيرة لأوهام الحافظ في التقريب فهو على علو كعبه وتبحره في علوم الحديث بشر له طاقات محدودة فقد ألف (التقريب) وهو في (معمة) شرح صحيح البخاري في كتابه العظيم (فتح الباري) الذي لبث في تأليفه نحو ثلاثين عاما فكيف نريد منه أن يدقق في ترجمة كل راو ودراستها تلك الدراسة التي قد تحتاج لكتاب كامل، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وللأسف أن النقل من التقريب أو الاعتماد على مصدر واحد أو قول واحد في جرح الرجل أو توثيقه هو (داء) منتشر بين كثير من طلبة (علم الحديث) فكيف بالفقهاء والمؤرخين. بل وجدنا بعض العلماء (يوثق) الراوي إذا روى ما يوافق مذهبه و (يضعفه) إذا روى ما يخالف

المذهب وهذا تلاعب وجرأة رخيصة على منهج أهل الحديث وعلى الحقيقة نفسها.

الملاحظة السابعة:

نسب إلي الدكتور أقوالا في نقد الطبري لم أقلها ولم اعتقدها فسامحه الله عندما قال (هل أستطيع أن أقول عنك إنك قدحت في الطبري عندما قلت في مقالاتك ما يلي: أنه جر على التاريخ الإسلامي تشويهات كثيرة بسبب سرده لثمانمائة رواية من روايات أكذب مؤرخ في التاريخ وتقول عنه أيضا: الطبري متعصب مع سيف بن عمر ينقل دفاعاته عن بني أمية ولم ينقل الدفاعات عن عمار وأبي ذر)!! انتهى كلام أخي الدكتور العسكر ولم ينته عتابي فأنا لم أقل هذا القول منسوباً إلي وسأضطر لنقله مرة أخرى فأنا أوردت ذلك القول رداً على اتهام العسكر للطبري بأن سبب إخفائه لبعض روايات سيف إنما هو لأهميتها التاريخية والسياسية فقلت (بل قد يرد على العسكر آخر ويقول: إن الطبري جر على التاريخ الإسلامي تشويهات كثيرة... الخ) فأنت تلاحظ أنني أنسب هذا القول ل (آخر) في الطرف (الآخر) تماماً ثم قلت بعد ذلك (فمن يقول هذا القول تكون حجته أقوى من حجة الدكتور وأظهر دلالة لكننا لا نريد إلقاء التهم جزافاً..). اه فهذا قولي وهو واضح أن القول في الطبري هو قول افتراضي منسوب لمتعصب ضد الطبري بسبب (إكثاره) من الرواية عن سيف ومفهوم

الكلام يدل على أن كلام ذلك المتعصب وكلام الدكتور طرفان متطرفان وإن كان قول ذلك أقوى من قول من يتهم الطبري بإخفاء روايات (قيمة) لسيف بن عمر لمعارضتها لما يذهب إليه سياسيا وتاريخيا!! فلا أدري لماذا نسب إلي الدكتور هذا القول وحذف الافتراضات والاستدراكات والتحفظات!! فسامحك الله يا دكتور ما أشبه قولك السابق بروايات سيف بن عمر!! فقد كان يقلب (القضية) فيجعل المجاهد سارقا وشارب الخمر بريئا وشاهد العدل الصحابي (كذابا) وأخونا العسكر قلب كلامي في الدفاع عن الطبري إلى اتهام للطبري!!.

أيضا قول الدكتور (كما ربط أخي حسن عفا الله عنه بين العثور على مخطوطة في بلدة أشيقر وبين توثيقي له... وهنا قد تقول علي أخي حسن).

أقول: أنا لم أجزم بذلك وإنما قلت (فلعل لهذا صلة بتوثيق سيف فإن صح فإنه لا يليق بنا أن نوثق الضعفاء...) فهذا صريح أنه كان ظنا ساورني وقد انجلى بصراحة الدكتور في مقاله الأخير ولم يأتني هذا الظن من فراغ فكثير من المحققين إذا حققوا كتباً أو اكتشفت في بلدانهم مخطوطات ذهبوا ينفخون فيها ويضخمونها ويوثقون رجالها وإذا كنت قد صرحت أن هذا (ظن) واستخدمت (لعل) و (إذا صح فهمي) فهذه تبين أن الأمر كان شكاً فقط وتحذيراً من هذا الفعل.

الملاحظة الثامنة:

قول الدكتور بأنه لا يسأل في (التاريخ) هل فلان ثقة أو غير ثقة وأنه سؤال غير مطروح تاريخيا!! فقول الدكتور هذا يتناقض مع قوله عندما ذكر فوائد كتاب سيف فذكر منها (معرفة بعض ما انتشر من الأمور الغامضة التي وردت عن أناس لا نثق بهم)!! فالدكتور يؤمن بأن هناك (أناس لا نثق بهم) فالدكتور لم يسأل السؤال فقط بل جاء بالجواب بأن هناك من (لا نثق بهم)!!! فلماذا لا يريد الدكتور أن طرح السؤال في أولئك الذين لا يثق بهم ولا نطرحه في (سيف)!!!.

وأخيرا أعتذر عن (الهنات) التي لمح إليها الدكتور في آخر مقاله وكأنه يريد بعض العبارات التي فيها شدة ولو رجع إليها أخي الدكتور لوجدها عامة ليست موجهة لشخصه الكريم فقد أطلق عبارة فيها نقد موجه للواقع العلمي ويفهم منها البعض أنها موجهة للدكتور مع أنها واضحة أنها مطلقة ضد واقع علمي مؤلم. وقبل الختام ادعو الدكتور وغيره من المهتمين للمشاركة في الموضوع وإبداء الآراء موثقة بتجارب تطبيقية ودراسات علمية - ما أمكن - حتى لا نقع فيما وقع فيه سيف بن عمر!!.

الفصل الرابع
نقد الدراسات التاريخية
مع الدكتور أكرم العمري
في كتابه (عصر الخلافة الراشدة)

نقد الدراسات التاريخية
كيف يضحك علينا هؤلاء؟!
من المتفق عليه عند كل العقلاء أنه يفترض في الرسائل الجامعية
(الدكتوراه والماجستير).. ومن باب أولى (مؤلفات) المشرفين
على تلك الرسائل - أن تمثل (الصفوة) في المنهج بجانبه النظري
والتطبيقي، وألا تستغفل القراء، ولا تستهتر بعقولهم ولا
علومهم، وألا تعتمد على ذر (رماد النظريات) في العيون مع
حرقها بسوء (التطبيقات).
ومن فضول الكلام أن أقول إنه يشين الرسالة الجامعية أن تدعو
إلى منهج سليم ثم تخالفه مخالفت واقعية لا نستطيع الاعتذار
عنها ولا عن أصحابها بدعوى الاجتهاد كما لا تطاوعك نفسك
على أن تصم هؤلاء بالجهل أو الجنون أو الإكراه أو الهوى لأن
هذه الأمور يصعب على النفس إطلاقها على من هو أقل منهم

صحيفة الرياض، الثلاثاء ١٨ محرم ١٤١٧ هـ ٤ حزيران ١٩٩٦ م والأعداد التالية

علما وفهما فكيف بهم؟! .
والمفترض في (الدراسات الجامعية) أن تكون (قدوة) في الالتزام
بالحق ومعرفة الأسس التي تضبط العواطف والانفعالات وردود
الأفعال غير المسؤولة حتى لا يطغى كل هذا على الرسالة وعلى
منهجها النظري الجميل.

والمفترض أن تكون هذه (القدوة) أكثر حضورا وإحاحا في
الجامعات (الإسلامية)!! التي تولي العلوم الشرعية أكبر
اهتماماتها.

ضياح التطبيق!!

لكننا نفاجأ عند الاطلاع على محتوى بعض تلك الرسائل التي
نوقشت في بعض هذه الجامعات والتي حصل أصحابها على
تقديرات ممتازة!!، نفاجأ بعد هذا كله بأن (الأحكام المسبقة)
و (الانطباعات الجماهيرية) و (التفكير بعقول الآخرين) و (البحث
بأقلامهم ورؤاهم) نجد هذا كله هو الذي يحدد نتائج الدراسة مع
مساعدة العواطف ومعاملة الوضع السائد من الركود العلمي
والتقليد والتلقين والتكرار.

ومما يزيد الأمر حسرة أن تجري مؤلفات بعض الأساتذة (أساتذة
الجامعات والمشرفين على الرسائل والمناقشين) في هذا المجرى الذي
تجري فيه رسائل تلاميذهم. مع وجود النظريات الصحيحة والتي

كان ينبغي أن تجري فيها (المادة). فتجد دكتورا كبيرا يقلد تلاميذه ويخرج أبحاثهم ورسائلهم في كتاب مفرد له مع أنه يعرف أن الوضع العلمي والجلد البحثي لطلابه لا يفرح بل ولا يعول عليه. أقول هذا - نظريا - وسأتي للتطبيق بذكر تلك الرسائل وأسماء أصحابها إيمانا أن النقد النظري - الذي أقوله الآن - لا يعجز عنه أحد. لكن النقد التطبيقي يبقى المحك والأرضية التي يتبين عليها مدى إيماننا بالنظريات التي ندعو إليها ونتبجح بها في كل مجلس وفي مقدمة كل كتاب وفي ثنايا كل رسالة. ويدفعني للنقد التطبيقي إيمان مني بأهمية (النقد الذاتي) الذي تركنا أكثره للمجاملات والصدقات بل إن بعضهم لا ينقد الدراسات الجامعية لأنها (دراسات جامعية) فحسب؟! بينما العكس يجب أن يكون إلا وهو نقد تلك الدراسات لأنها (دراسات جامعية) لأنها تمثل (النموذج) فإن كان (النموذج) صحيحا قويا فإن هذا يبشر بوضع علمي مستقبلي ينهض الأمة من سباتها العميق وينير الدرب ويفتح العقول. أما إن لم يصمد هذا (النموذج) للنقد فإن هذا ينذر بكارثة علمية مستقبلية تطيل (الغفوة العلمية والحضارية) إن لم نتدارك هذا بالنقد (الذاتي) السريع اليوم قبل غد، وهذا النقد لن يفيد إن لم يجد تجاوبا من (المعنيين) بالنقد ومن الجامعات نفسها لأنه من السهل (تطيش) المقالات ما دام أنه سبق (تطيش) الأحاديث الصحيحة والروايات الثابتة والنظريات السليمة.

وقد يقول قائل: من ينقد من؟!
ومن أنت حتى تنقد (دراسات جامعية) و (أساتذة
جامعات)؟..

أقول: قائل هذا القول لا يعرف (ضوابط التخطئة
والتصويب)!! ولا معايير الحق والباطل، فليس من هذه الضوابط
ولا تلك المعايير أن يكون الناقد حاصلًا على (شهادة أعلى) بل
ولا أن يكون (أعلم) من (المنتقد) إلا بما انتقده عليه ولو كان الأمر
كذلك لكان عذرا لعمر بن الخطاب الذي استدركت عليه امرأة
فكان يستطيع أن يقول (من ينقد من؟!).

لكن عمر كان أعلم من أن يقول هذه الكلمة (الجاهلة) لأنه
يعرف (ضوابط التخطئة والتصويب) أما نحن فحياتنا ضبابية
الضوابط عارية المعايير هلامية الأدلة فضفاضة الحجج والبراهين.
فلذلك سيأتي كثيرون يقولون (من أنت؟! لأنهم لا يعرفون
هذه الضوابط ولا المعايير التي تحكم الحياة العلمية. أما العارفون
بها فسيسألون عن (الأدلة) و (البراهين) بغض النظر عن القائل،
وهذا كان الأصل وهو السائد في عصر الصحابة والسلف الأول
ثم مع تدفق التيار التقليدي (المنهي عنه شرعا) بدأ السؤال
الاستنكاري الجاهل (من أنت؟! يأخذ حيز السؤال العلمي (ما
دليلك؟!، وبدا هذا الأخير يتوارى ويختفي من الألسنة والعقول
لندرة الناصرين وكثرة المقلدين وتراكم أخطاء السنين وكتب
التلقين!!

إذن فالسؤال الاستنكاري (من أنت؟) يجب رفعه من طريق (الإصلاح) فهذا السؤال سد الطرق والمخارج، وهبط الهمم والعزائم وأصبح (قناعاً) يختفي خلفه المرتابون من (النقد الإصلاحي) الذي كان من كنوزنا ثم تركناه لأعدائنا فعزوا وذللنا وطاروا وقعدنا.

فلذلك لن ألتفت إلى (من أنت؟) لأنه سؤال لا يستحق إلا (رد السلام)!! وأقول إن نقدي في هذه المقالات سأسببه على (النموذج) لأنه ما زال (مريضاً) يحتاج إلى (عمليات جراحية) متنوعة ومتواصلة إن وجدت من هذا (المريض) تفهما ومن أقاربه ضغوطاً لقبول الدواء المر!!

وقد تمكنت من مطالعة الكثير من الرسائل الجامعية ما طبع منها وما لم يطبع ولكنني حاولت - كمرحلة أولى - أن اختار تخصصاً واحداً بين التخصصات (الشرعية والتاريخية واللغوية) فهذه التخصصات هي التي أستطيع أن أزعّم أنني سأتي بفائدة عند الكتابة عنها. فاخترت من هذه التخصصات (التاريخ) لأنه أقرب إلى اهتماماتي وبحوثي الخاصة. ثم اخترت (التاريخ الإسلامي) ثم اخترت (الخلافة الراشدة) ثم اخترت حدثاً معيناً ليكون (أرضية التجربة) و (عينة الدراسة) وحاولت أن يكون الحدث (العينة) من الأحداث التي كثر فيها الاختلاف لنرى هل اتفقت على تحليله (تطبيقات) الدراسات المتفككة في (النظريات) أم أن التطبيق سيكون حجة على عدم الإيمان بالنظرية واقعا مطبقا. فكان هذا الحدث هو (بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه).

- أما الرسائل (وما في حكمها) التي ستكون محل دراسة ونقاش ونقد في هذه المقالات فهي على النحو التالي:
- ١ - كتاب الخلافة الراشدة: للدكتور أكرم ضياء العمري. وهذه ليست رسالة جامعية ولكننا اخترناها لأنها (نموذج) أقوى من (الدراسات الجامعية)، لأن الدكتور أكرم يعتبر أبرز المؤرخين الإسلاميين المعاصرين الذين سعوا في تطبيق (منهج أهل الحديث) على الروايات التاريخية، ويحظى بسمعة علمية كبيرة وبلغني عنه - وإن لم ألتق به - أنه على جانب كبير من دماثة الأخلاق، إلى جانب القوة العلمية. وقد أشرف على كثير من الرسائل الجامعية التي سنستعرض بعضها هنا. وكتاب الدكتور يمثل (صفوة الصفوة) عند المؤرخين الإسلاميين (أصحاب المنهج) للأسباب السابق ذكرها.
 - ٢ - رسالة: خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (دراسة نقدية للروايات).
 - رسالة ماجستير.
 - إعداد الأستاذ / عبد الحميد بن علي ناصر فقيهي.
 - إشراف الدكتور / أكرم ضياء العمري. الجامعة الإسلامية.
 - كلية الدعوة وأصول الدين - شعبة السيرة والتاريخ.
- وقد توسعنا في هاتين الدراستين لتخصصهما في الموضوع

ولأنهما كانا في بداية هذا المقال فأصبحت الإحالات عليهما
بكثرة في نقد الدراسات اللاحقة.

٣ - كتاب عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في
صدر الإسلام.

- رسالة ماجستير.

- تأليف الدكتور سليمان بن حمد العودة.

- جامعة الإمام - كلية العلوم الاجتماعية قسم التاريخ.

- إشراف الدكتور محمد فتحي عثمان.

٤ - كتاب تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة.

- رسالة دكتوراه.

- تأليف الدكتور - محمد أمحزون.

- جامعة محمد الأول - المغرب.

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وهي الرسالة الوحيدة في

جامعة غير سعودية.

- إشراف الدكتور فاروق حمادة

٥ - كتاب الإمامة العظمى

- رسالة ماجستير.

- تأليف عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي.

- جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- قسم الدراسات العليا الشرعية (فرع العقيدة).
- إشراف الدكتور راشد الراجح.
- ٦ - كتاب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة
 - رسالة ماجستير.
 - تأليف - عيادة أيوب الكبيسي
 - جامعة أم القرى.
 - الشريعة الإسلامية
 - فرع الكتاب والسنة.
- ٧ - كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام.
 - رسالة دكتوراه.
 - تأليف الدكتور ناصر بن علي بن عائض حسن الشيخ.
 - الجامعة الإسلامية - قسم الدراسات العليا - شعبة العقيدة.
 - إشراف الشيخ عبد المحسن العباد.
- ٨ - كتاب (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)
للدكتور محمد السيد الوكيل (الجامعة الإسلامية).
- ٩ - رسالة (أثر التشيع على الرواية التاريخية)
 - رسالة دكتوراه.

- إعداد الدكتور / عبد العزيز نور ولي
- إشراف الدكتور أكرم العمري
- الجامعة الإسلامية.
- ١٠ - رسالة (مرويات ابن إسحاق)
- إعداد الأستاذ عبد الله محمد علي حيدر.
- رسالة ماجستير.
- الجامعة الإسلامية.
- إشراف الدكتور عبد الكريم بن باز. والدكتور عبد العزيز العثيم.

وقبل أن أدخل في نقد بعض مضامين هذه الرسائل عن (بيعة علي) أحب أن ألخص للقارئ لب الروايات الصحيحة في الموضوع فأقول:

كانت بيعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بيعة شرعية صحيحة مجمعا عليها من كبار الصحابة وأهل الحل والعقد، ولم يصح تخلف أحد من كبارهم لا سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا أبي سعيد الخدري ولا غير أولئك ممن تردد في بعض روايات الهلكى، على أن تخلف العشرة والعشرين والولاية والولايتين ليس ضارا.. للبيعة ولا مبطلا لشرعيتها لأن إجماع أفراد الأمة أمر مستحيل فلم يرض كل الناس عن بيعة أحد من الخلفاء الراشدين فكيف بغيرهم فعارض بيعة أبي بكر وعمر سعد بن

عبادة وعارض بيعة عثمان عمار والمقداد لكنهم بايعوا أخيرا
وعارض بيعة علي معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما من أهل
الشام.

لكن الخلاصة في بيعة علي رضي الله عنه أنها بيعة شرعية
صحيحة مثل بيعة الخلفاء قبله وهي تابعة لخلافته المجمع عليها
عند أهل السنة والجماعة وهي داخلة في حديث (الخلافة ثلاثون
عامة وهو من صحاح الأحاديث وحديث (عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين..)) وغير ذلك من الأحاديث المؤكدة لصحة
خلافة الخلفاء الأربعة وأنها خلافة راشدية على منهاج النبوة وأن
من طعن في خلافة أحد منهم فهو أضل من حمار أهله كما قال
الإمام أحمد رحمه الله.

ولا ريب أن الطعن في البيعة طعن غير مباشر في الخلافة
فالروافض الذين يطعنون في بيعة الثلاثة يريدون الطعن في
خلافتهم وأن طاعتهم لا تلزم عليا!! وكذلك النواصب الذين
كانوا يطعنون في بيعة علي إنما كان قصدهم الطعن في خلافته!!
وأن طاعته لا تلزم معاوية ولا عمرو بن العاص!! والصواب مع
أهل السنة (الطرف الوسط) الذين يعتقدون صحة خلافة الأربعة
بل يعتقدون جازمين راشدين هذه الخلافة - خلافة الأربعة - وأنها
(النموذج) الواجب والذي ينبغي أن يكون (قدوة المصلحين) من
حكام وأمراء وعلماء وأهل شورى.
أما الروايات في بيعة علي خليفة المسلمين فللأسف أن أكثر

الدراسات اقتصرت على روايتين أو ثلاث ليس منها رواية صحيحة إلا رواية ابن الحنفية أما البقية فينقلون عن الضعفاء والمتروكين.

وقد وردت في بيعة علي روايات كثيرة صحيحة أو حسنة لذاتها أو حسنة في الشواهد وهذه الروايات لمن أراد مراجعتها هي (١):

١ رواية ابن الحنفية: رواها الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٢ / ٥٧٣) والخلال في السنة (ص ٤١٧) والطبري في تاريخه (٤٢٧ / ٤) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة (٤ / ٧٩). وهذه الرواية صحيحة على شرط مسلم.

٢ - رواية أبي بشير العابدي: رواها الطبري (٤، ٤٢٧) وهي رواية حسنة لغيرها.

٣ - رواية الأسود بن يزيد النخعي وخزيمة بن ثابت الأنصاري وردتا بإسناد واحد رواه الحاكم في المستدرک (٣ / ١١٤) وهي رواية صحيحة لذاتها.

٤ - رواية الأشتر مالك بن الحارث: رواها أبو بكر بن أبي شيبة شيخ مسلم في المصنف (٢ / ٥٧٦) وصححها الحافظ في الفتح (٥٧ / ١٣).

(١) يجدها القارئ مفصلة في كتاب (بيعة علي بن أبي طالب في ضوء الروايات الصحيحة) تأليف أم مالك الخالدي والمؤلف. الرياض - دار التوبة - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

- ٥ - رواية ابن عباس: رواها الطبري (٤ / ٤٢٧) والخلال (ص ٤١٦) وهي حسنة الإسناد.
- ٦ - رواية المسور بن مخرمة: رواها الإمام أحمد في الفضائل (٢ / ٥٤٧) وهي صحيحة الإسناد جدا.
- ٧ - رواية الأحنف بن قيس: رواها ابن أبي شيبة في المصنف (٧ / ٥٤٠) وصححها الحافظ في الفتح.
- ٨ - رواية الشعبي: رواها عمر بن شبة في تاريخ البصرة (مفقود) نقلها عنه الحافظ بن حجر في الفتح (١٣ / ٥٤) وأصلها في الطبري أيضا (٤ / ٤٣٣). وهي حسنة في الشواهد لإرسالها.
- ٩ - رواية ابن عمر: رواها نعيم بن حماد في الفتن (١ / ١٨٦) وهي حسنة.
- ١٠ - رواية الحسن البصري: رواها الإمام أحمد في الفضائل (٢ / ٥٧٦) بسند قوي.
- ١١ - رواية علي بن أبي طالب في بيعة طلحة والزبير طائعين: رواها أبو بكر بين أبي شيبة في المصنف (١٥ / ٢٧٤).
- ١٢ - رواية أخرى للأشتر في بيعة طلحة والزبير طائعين: رواها الطبري والحافظ في الفتح (١٣ / ٥٤) (١٣ / ٥٨).
- ١٣ - رواية زيد بن وهب: رواها ابن أبي شيبة في المصنف

- (١٥ / ٢٨٧) وهي خاصة ببيعة طلحة والزبير لعلي.
- ١٤ - رواية الحسن بن علي وقد صححها المحافظ في المطالب العالية (٤ / ٢٩٦).
- ١٥ - رواية أخرى للحسن البصري: رواها البلاذري في أنساب الأشراف (ترجمة علي ص ٢١٦).
- ١٦ - رواية ابن سيرين: رواها الطبري (٤ / ٤٣٤) وهي مرسلة ومراسيل ابن سيرين فيها قوة.
- هذه تقريبا كل الروايات الصحيحة في بيعة الناس علي بن أبي طالب أميرا للمؤمنين بعد عثمان بن عفان وهذه الروايات الست عشرة أهمل أكثرها كل الدراسات التاريخية التي سننقدها بعد قليل - بل تزعم بعض الدراسات أنه لا يصح في البيعة سوى رواية ابن الحنفية ثم (يملحها) آخرون بروايات أكذب المؤرخين سيف بن عمر التميمي.
- أما الروايات التي فيها أن بعض الصحابة لم يبايع عليا فكلها روايات ضعيفة بلا استثناء وهي كالتالي:
- ١ - رواية الزهري: له روايتان رواهما الطبري (٤ / ٤٣٠).
 - ٢ - روايتان لسيف بن عمر: الطبري (٤ / ٤٣٤) و (٤ / ٤٣٥).
 - ٣ - رواية أبي المليح: رواها الطبري (٤ / ٤٢٨).
 - ٤ - رواية عبد الله بن الحسن: رواها الطبري (٤ / ٤٣٠).
 - ٥ - رواية سعد بن أبي وقاص: رواها الطبري (٤ / ٤٣١) وهذه

الروايات كلها ضعيفة بلا استثناء (١) ولا أستطيع الإطالة في بحث أسانيدھا ومتونها لكن ليرجع إليها من شاء ومن وجد رواية صحيحة في هذا الباب فليتحفنا بها مشكورا.

كما أن هناك روايات ضعيفة في بيعة طلحة والزبير مكرهين وهي روايات عاصم بن كليب الجرمي - التي من طريق مصعب بن سلام الجمحي - أما رواية عاصم التي من طريق أبي أسامة فهي صحيحة وليس فيها (بيعة طلحة والزبير مكرهين)!! وكذلك رواية أبي نضرة ورواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ورواية الوليد بن عبد الملك (نظر مصادر هذه الروايات في الطبري (٤ / ٤٩٠) والمصنف لابن أبي شيبة (١٥ / ٢٦٠، ٢٦١)). وكل هذه الروايات ضعيفة سيأتي بيان ذلك عند نقد الدراسات.

أما الروايات في بيعتهما (طلحة والزبير) كارهين فروايتان فقط لأسامة بن زيد وطلحة انظرهما في المصنف (١٥ / ٢٦٠ / ٢٦٤). هذه كل الروايات الصحيحة والحسنة والضعيفة والمكذوبة ضغطناها في أسطر قليلة لطلبة العلم الذين قد لا تفيدهم رسائل أساتذتهم إلا بالنزر اليسير من هذه الروايات خاصة الصحيحة التي بقيت (رهينة المحابس) النفسية والعلمية والبحثية.

(١) التفصيل في هذه الروايات تجده في كتاب (بيعة علي بن أبي طالب) ص ١٢٣.

مع الدكتور أكرم العمري
في كتابه (عصر الخلافة الراشدة)
أما الآن فمع (معمعة) الرسائل والمؤلفات الجامعية التي سبق
في المقال السابق ذكرها ولنبدأ بأشهر تلك المؤلفات وهي الأشهر
مؤرخي هذا العصر وأقواهم منهجا وأعرقهم تاريخا فمع كتاب
الخلافة الراشدة: للدكتور أكرم العمري حفظه الله وسدده:
والملاحظات كالتالي:
الملاحظة الأولى: قال الشيخ الدكتور أكرم ضياء العمري في
كتابه (الخلافة الراشدة) ص ٥١، ٥٢:
(تولى علي الخلافة أثر مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنهما
في ظروف خطيرة حيث سيطر الناقمون على عثمان على المدينة،
وأفلت الأمر من يد كبار الصحابة).
أقول: هذا مضمون رواية سيف بن عمر فهو الراوي الوحيد
الذي ذكر هذه (السيطرة) وسيف مؤرخ في غاية الضعف باعتراف
الدكتور العمري نفسه. فليته لم يذكر محتوى رواية سيف فمان فيها

طعنا (غير مباشر) في خلافة علي رضي الله عنه وفي الصحابة الموجودين آنذاك بالمدينة بان الأمر (أمر هؤلاء الناقمين وليس أمر المهاجرين والأنصار)!!.

الملاحظة الثانية: خلط الشيخ أكرم العمري ص ٥٢، بين روايات الإمام أحمد وغيره الصحيحة في بيعة علي رضي الله عنه ورواية الحاكم الشاذة.

وهذا الخلط عجيب فقد حذف الشيخ كل ما يفيد بيعة الصحابة من (المهاجرين والأنصار)!! وساق روايتين بطريقة توحي بأن المبايعين لعلي الذين ألقوا عليه إنما هم (قتلة عثمان) رضي الله عنه فقط؟!.

فقال ص ٥٢: (وقد بادر الناس إلى علي ليبياعوه). وكلمة الناس هنا سليمة لولا أن الشيخ ذكرها في سياق يدل على أن هؤلاء الناس هم (قتلة عثمان رضي الله عنه) فقط؟! فقد ذكر (أول) رواية الحاكم مع (آخر) رواية الإمام أحمد وحذف كل ما يشير إلى أن (الصحابة) هم الذين أتوا عليا رضي الله عنه وألقوا عليه وليسوا قتل عثمان؟! ثم وجدنا أنه نقل هذا الكلام من تلميذه الفقيهي!! مع تصرف يسير ولم يشر إلى ذلك؟!.

فقد ذكر الفقيهي نحو من هذا (ص ٩٢) من رسالته (خلافة علي بن أبي طالب) ودمج بين الروايتين في سياق غريب مع حذف ما يفيد بأن (الصحابة) هم (الناس) الذين جاءوا إلى علي رضي الله عنه فاتفق (الفقيهي) وشيخه (كرم العمري) على حذف

(الصحابة من المهاجرين والأنصار) الذين وردوا في روايات صحيحة مفسرة للروايات التي أوردوها هنا فهل يريدان من هذا إثبات أن مبايعي علي هم قتلة عثمان فقط؟!!!! وأن الصحابة ليس لهم أمر ولا نهى ولا حل ولا عقد في بيعة علي رضي الله عنه؟! ثم لو افترضنا أن رواية الحاكم مقبولة وأن فيها لبسا وغموضا فأين الجمع بين الروايات؟! وأين تقديم الروايات الأصح والأكثر؟!.

الملاحظة الثالثة: ثم يقول الدكتور العمري ص ٥٣ عن بيعة علي:

(وبايعة الناس عن رضي واختيار سوى طلحة والزبير فإنهما بايعا مكرهين ولم يكونا راضيين عن الطريقة التي تمت بها البيعة حيث لم يتم التداول بين أهل الحل والعقد بشأنهما ولم يعقد مجلس شورى).

أقول: وهذا عليه ملاحظات:

أولا: لم يعقد (مجلس شورى) إلا لبيعة عثمان رضي الله عنه أما بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلم يعقد فيها مجلس للشورى وكذلك بيعة عمر - رضي الله عنه - فلماذا زيادة الشروط في بيعة علي هنا؟! فإذا ثبتت أحقية أبي بكر أو عمر أو علي رضي الله عنهم للخلافة باتفاق جمهور الناس أو أكثر أهل الحل والعقد مع سكوت الباقيين وعدم معارضتهم، فهل يجب بعد كل هذا عقد (مجلس للشورى)؟!.

على أية حال هذا الشرط (عقد مجلس الشورى) لم يشترط في بيعة أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما فلا ينبغي اشتراطه في بيعة علي رضي الله عنه؟!.

ثانياً: أن اتفاق كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار على الذهاب إلى علي رضي الله عنه وطلب البيعة منه له وإلحاحهم عليه يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما:

* إما أن يكونوا تشاوروا قبل الذهاب إليه.

* وإما أن الأمر لا يحتاج إلى شورى لظهور فضل علي

رضي الله عنه يومئذ على من سواه من بقية أهل الشورى.

فالأمر الواضح الظاهر لا يحتاج إلى شورى. ولم يبق يومئذ

على ظهر الأرض أفضل من علي رضي الله عنه ولا أقدم سابقة

بشهادة الصحابة أنفسهم كما سبق في الروايات الصحيحة فلماذا

التشكيك في شرعية البيعة؟! فلو تركنا العقول لهذه الوسواس

(التشكيكية) لأمكن الطعن بسهولة في بيعة أبي بكر وعمر رضي

الله عنهما لأنه (لم يعقد مجلس للشورى فيها ولم يتم التداول

بين أهل الحل والعقد بشأنها)!! والأغرب من هذا أن الدكتور

العمري أحال الكلام السابق في الهامش لصحيح البخاري والمسند

وابن أبي خيثمة وليس في هذه المصادر إلا نهى عمر رضي الله

عنه عن البيعة دون مشورة وهذا كلام نظري والكل يوافق عمر

رضي الله عنه عليه ولكن هل قال عمر رضي الله عنه أن بيعة

علي لم يكن فيها شورى وقد مات عمر قبل بيعة علي كما هو

معلوم؟! وهل ثبت في تلك المصادر وأهمها البخاري أن بيعة علي رضي الله عنه لم يكن فيها شورى كما تفيد إحالة الدكتور العمري؟! اللهم لا.

وأرى أن الذي دفع الشيخ أكرم العمري لذكر المسألة إنما هو رغبته وحبه للاعتذار عن طلحة والزبير رضي الله عنهما ولكن الاعتذار يجب أن يكون بالحق لا بالباطل وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه كثير من المؤرخين، تجدهم يدافعون بالباطل عن صحابي فيقعون في صحابي آخر بهذا الباطل أيضا.

ثم يزيد الدكتور العمري في تسويغ ما يراه من كراهية طلحة والزبير للأمر بقوله (ولأن الثوار أتوا بهما بأسلوب جاف عنيف ولا شك أن هذه الطريقة فرضتها طبيعة الأحداث لسيطرة هؤلاء الأعراب الجلف على المدينة)!! وهذا نقله الدكتور العمري من تلميذه عبد الحميد فقيهي كما يفهم من إحالته في الهامش!!، والفقيهي ذكره نقلا عن المؤرخ سيف بن عمر التميمي!! وسيف بن عمر وضاع كذاب!! فانتقل هذا الخطأ من (أكذب مؤرخ) في القرن الثاني إلى (أصدق مؤرخ) في القرن الحديث!! والسبب هو عدم البحث عن المصدر الرئيس لهذا الكلام؟! ورغم أن الفقيهي له بعض الأخطاء التي سنشير إليها بعد قليل إلا أن له بعض الأقوال الجيدة التي لم ينقلها الدكتور العمري مثل قوله (أي قول الفقيهي): (هذه هي الأسباب التي دفعت عليا إلى القبول بالخلافة عندما عرضها عليه الصحابة من المهاجرين والأنصار) وهذا في

الصفحة نفسها التي نقل منها العمري!!!.
وقال الفقيهي ص ٩٩: (وهكذا تمت البيعة لعلي رضي الله عنه
وأصبح خليفة المسلمين إذ بايعه أهل المدينة أهل الحل والعقد من
أهل بدر وأصحاب الشورى والمهاجرين والأنصار.. والناس تبع
لهم في ذلك) فهذا قول جيد لم ينقله الدكتور العمري؟! مع أن
الفقيهي سيتناقض ولن يثبت على هذا القول. كما سيأتي في
دراسة رسالته.

الملاحظة الرابعة: ثم قال الدكتور العمري ص ٥٣ وذكر مثله
ص ٤٠٠:

(واعتزل بعض الصحابة فلم يبايعوا عليا، منهم: محمد بن
مسلمة، وأهبان بن صيفي، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن
عمر.. الخ).

أقول: الدكتور العمري هنا يرى أن (من لم يقاتل) مع علي
رضي الله عنه فقد (رفض بيعته)؟! وهذا خلط ما ظننت أن
العمري يقع فيه وقد وقع فيه قبله الكثير ممن أرخوا عن هذه الفترة
والجواب على هذا أنه لا تلازم بين الحاليتين وسيأتي تفصيل ذلك.
ثم إن العمري قد ذكر إهبان بن صيفي في الذين تركوا البيعة
وهذا ما لم يرد لا في رواية صحيحة ولا ضعيفة ولا موضوعة
وإنما ورد اعتزاله يوم الجمل؟! والذي يدل على بطلان هذا
(الخلط) أن أبا موسى الأشعري كان من (المعتزلين) لكنه بعث
(ببيعته وبيعة أهل الكوفة) إلى علي فكيف سيحجب الدكتور

العمري على هذا الإشكال إن أصر على الخلط بين المسألتين؟! .
إذن لا بد من التفصيل والتفريق بين (من بايع) و (من لم يقاتل
مع علي) فكل مقاتل مبايع وليس كل مبايع مقاتلا ولا كل معتزل
رافضا للبيعة، فهذا أمر في غاية الأهمية والوضوح - مع كثرة من
أهمله - فيجب أخذه في الاعتبار.

الملاحظة الخامسة: قال الدكتور العمري معتذرا عن الرافضين
للبيعة في نظره ص ٥٣:

(فقد كانوا يرون الناس في فرقة واختلاف وفتنة فكانوا ينتظرون
أن يستقر الأمر فيبايعوا).

أقول هم من المبايعين وإنما تورعوا عن القتال فالفتنة أيا كان
نوعها لا تخلو من أمور:

الأول: إما أن تكون الطائفتان مبطلتين بحيث تطلبان الدنيا
والملك، فهذا يجب الاعتزال فيه.

الثاني: أن تكون إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطله فعندئذ
يجب نصر المحق ضد المبطل ونصر المظلوم ضد الظالم. ولا يجوز
الاعتزال فيها. هذا ما عليه أكثر علماء الإسلام وأكثر الصحابة.

الثالث: أن تكون كلا الطائفتين على حق وهذا ممتنع لأن الحق
لا يتعدد ولا يكون الحق إلا واحدا. ولو نظرنا لعهد عثمان وعلي
رضي الله عنهما لوجدنا أن الأدلة الصريحة تدل على أن الحق مع
عثمان ومع علي رضي الله عنهما ضد الخارجين عليهما من البغاة

والخوارج فلذلك وجب نصرهما وحرمة القعود عن ذلك إلا لعذر كالتباس الأمر مثلاً بحيث لا يعرف القاعد المحق من المبطل أو بسبب إصرار الإمام على القعود مع أمره الناس بالاعتزال كما فعل عثمان رضي الله عنه فعندئذ يكون الاعتزال أفضل وهذا أفضل اعتذار لاعتزال من اعتزل عن عثمان وعلي رضي الله عنهما. والدليل على أنه يجب نصر المحق في الفتنة أن النبي صلى الله عليه وسلم على قتال الخوارج ومدح الطائفة المقاتلة لهم وسماها (أولى الطائفتين بالحق) ومع أن قتال علي رضي الله عنه للخوارج كان في (فتنة) واختلاف؟! فليس كل (فتنة) يجب فيها الاعتزال. فالفتنة أنواع كثيرة لكل نوع منها حكمه الشرعي الخاص. كذلك أمر الله تعالى بقتال (الفئة الباغية) وقد توجد الفئة الباغية أثناء (الفتنة)، وأمر الله عز وجل بمقاتلة المحاربين مع أنهم قد يظهرون في (فتنة) الناس واختلافهم، فليس كل فتنة يجب فيها الاعتزال، بل ينصر فيها المحق ضد المبطل إلا إذا لم يعرف المحق والمبطل فعندئذ يجب الاعتزال، ويجب الاعتزال كذلك عند عدم وجود الإمام الشرعي (إذا كان الناس فرقا يقتل بعضها بعضاً بلا إمام شرعي) فعندئذ نعم يجب الاعتزال، وأسباب الاعتزال هذه لا توجد في عهد علي رضي الله عنه، فهو كان خليفة راشداً وبيعه صحیحة ومخالفوه منخطئون والأمر ظهرت أدلته فلا يجب الاعتزال بل ولا يجوز، ومن شك في قتال البغاة فلن يشك في قتال الخوارج ومع هذا فمن اعتزل قتال البغاة فقد استمر اعتزاله ولم يقاتل مع علي رضي الله عنه الخوارج مع حث النبي صلى الله عليه وسلم

على قتالهم، لكن لعل (من اعتزل) لم يعلم أن الخوارج هم
الواردون في الأحاديث إلا بعد أن قاتلهم علي رضي الله عنه
وظهرت العلامات الدالة عليهم أثناء وبعد المعركة.
والخلاصة في هذا كله إن اعتذار الدكتور العمري عن المتوقفين
عن البيعة - في نظره - بأنهم يرون الأمر (فتنة) وجعل هذا مبررا
لاعتزالهم فيه نظر كبير وعدم تحديد لمفهوم (الفتنة) وأنواعها ومتى
يجب الاعتزال فيها؟! وهل يجب الاعتزال في كل حدث يسمى
(فتنة)!!؟.

الملاحظة السادسة: ثم قال في الصفحة نفسها:
(كما أن معاوية وأهل الشام وكثير من أهل البصرة ومصر
واليمن لم يبايعوه).
أقول: أما أهل الشام فصحيح وكذلك بعض أهل مصر وأما
بقية الأمصار فقد بايعوا، فأهل البصرة كانوا مبايعين ولكن
بعضهم نكث البيعة وانضم لأهل الجمل أصحاب عائشة رضي الله
عنها أما اليمن والحجاز والجزيرة وخراسان والعراق فكلهم كانوا
من المبايعين كما أن تردد بعضهم في بادئ الأمر ليس مقياسا.
أما أن يعبر عنه الدكتور العمري بكلمة (كثير) فهذه مبالغة،
هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بيعة الأمصار تابعة لبيعة أهل
المدينة فمن رضيه المهاجرون والأنصار وأهل المدينة فهو الخليفة
الشرعي ولا اختيار لأهل الأمصار وإنما يشترط بيعة أهل الحل
والعقد أو أكثرهم ولا يشترط بيعة أهل الأمصار أو موافقتهم على

البيعة؟ فهذا لم يشترط في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فلا ينبغي اشتراطه في خلافة علي رضي الله عن الجميع.
الملاحظة السابعة: ثم قال الدكتور كرم العمري ص ٥٣:
(ويرى ابن حزم أن عدد من امتنع عن بيعة علي مثل عدد من بايعه وقدر عددهم بمائة ألف مسلم).
أقول: ابن حزم رغم كثرة علمه وفضله إلا أن له انفرادات لا يعول عليها عاقل مثل نفيه لجميع صفات الله عز وجل، وقوله: بأن الترمذي (صاحب السنن) مجهول، وزعمه أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من كل الصحابة حتى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. ومثل زعمه بأن قاتل عمار من أهل الجنة، ومن أهل الرضوان، مع أنه صح فيه (قاتل عمار وسالبه في النار) صححه الألباني وغيره.
ومثل تضعيفه لحديث (الموالاتة) مع أنه متواتر. وهكذا تجد أن ابن حزم له انفرادات وغرائب ومبالغات لا تجدها عند غيره، أضف إلى ذلك أنه متهم بالنصب وهو الانحراف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وموالاتة بني أمية والدفاع عن ماضيهم وحاضرهم وهذا لا يخفى على الدكتور العمري ولا يخفى على من يكثر من أقوال ابن حزم عند الكلام عن تضعيف الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه أو بيعته أو خلافته فهؤلاء لا يخفى عليهم موقف ابن حزم مع علي رضي الله عنه.
الملاحظة الثامنة: وقال الدكتور العمري ص ٥٦: (وهكذا لم

يحظ علي رضي الله عنه بالإجماع على خلافته حيث خرج عليه أصحاب الجمل مطالبين بالاقتصاص من قتلة عثمان ورفض معاوية مبايعته لنفس السبب).

أقول: إذا كان الشيخ العمري يقصد بالإجماع على (الخلافة) هنا، هو الإجماع على (البيعة) فقد أخطأ، فقد أجمع الناس على بيعة علي رضي الله عنه ولم يخالف في ذلك إلا أهل الشام وهم ليسوا أهلاً لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدرين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين. ثم إن أصحاب الجمل قد ندموا وعرفوا أنهم على خطأ فلم يبق معارضا لخلافة علي إلا أهل الشام وقد ثبت بغيبهم بالأحاديث الصحيحة والبغي إنما يكون على (إمام شرعي) وكذلك عثمان رضي الله عنه لم يحظ قي آخر عمره بالإجماع على خلافته فخرج عليه كثيرون من أهل مصر والعراق وعاونهم بعض أهل المدينة؟! هذا بغض النظر عن الحق والباطل، فإذا كان الحق والباطل مقياسا هنا في (خلافة عثمان) فهو مقياس أيضا في (خلافة علي) رضي الله عنهما.

الملاحظة التاسعة: قال العمري ص ٨٠: (وقد اجتمع أهل المدينة على بيعه علي رغم أنه أظهر عدم رغبته في ذلك ثم وافق منعا للفتن).

أقول: وهذا اعتراف وتناقض مع بعض ما سبق، ف (اجتماع) أهل المدينة لا بد أن يكون شاملا لكبار الصحابة من المهاجرين والأنصار.

الملاحظة العاشرة: وقال ص ٨٨: (وأما خلافة علي فإن الصحابة بايعوا إثر غلبة المعارضين لعثمان على المدينة ولم يحظ بالإجماع بسبب معارضة أصحاب الجمل في البصرة ومعاوية في الشام ولكن أكثرية المسلمين بايعوه ولم ينكر أحد حين بيعته أحقيته بالخلافة).

أقول: قوله (لم يحظ بالإجماع) هي التي كدرت صفاء هذا القول فأهل الجمل كانوا من المبايعين لعلي رضي الله عنه ومن الذين كانوا يوصون ببيعة علي رضي الله عنه ثم ندموا كلهم على خروجهم ونكثهم فندم الزبير وندم طلحة وندمت عائشة رضي الله عنهم فذكرهم هنا بمثابة ذكر (الأنصار) في بيعة أبي بكر الصديق.. فيمكن لقائل أن يقول إن بيعة أبي بكر لم تحظ بالإجماع إذ عارض فيها الأنصار كلهم وعارض أكثر بني أمية وبني هاشم! فقائل هذا القول لم يذكر مقياس الحق والباطل، ولم يذكر رجوع هؤلاء إلى الحق ومبايعتهم لأبي بكر رضي الله عنه، كذلك الدكتور هنا لم يذكر نتيجة هذه (المعارضة) وهي قبولهم أخيرا بعلي رضي الله عنه خليفة وتبين لهم خطؤهم فيما ذهبوا إليه من النكث والخروج لم ان كان باجتهاد.. فأهل الجمل كانوا قد بايعوه أصلا ثم نكثوا ثم ندموا في آخر الأمر أما معاوية وأهل الشام فلم يبايعوا ولم يندموا وأصروا على الخروج وشق العصا وقد سبق مرارا أنه لا يشترط موافقتهم فهم تابعون ولا يحق لهم اختيار الخليفة ولا رفض بيعته مثلهم مثل سائر الناس في الولايات الأخرى والأمصار المختلفة.

الملاحظة الحادية عشرة: ثم يقول الدكتور العمري ص ٩٣:
(وقد تمت بيعة علي بن أبي طالب في أعقاب الفتنة التي أودت
بحياة الخليفة عثمان حيث بايعه معظم أهل الحل والعقد وتخلف
بعضهم عنه ثم بايعه الناس عامة وكانت البيعة الخاصة والعامة في
المسجد النبوي).

أقول: هذا الكلام كله جيد إلا قوله: (وتخلف بعضهم عنه)
فكل أهل الحل والعقد قد بايعوا علياً مع أنه لا يشترط إجماع أهل
الحل والعقد، وهذا بناه العمري على الروايات الضعيفة التي
خالفت الروايات الصحيحة.

الملاحظة الثانية عشرة: ثم قال الدكتور ص ٤٠٠: (وكانت
بيعة علي بعد أيام من مقتل عثمان)؟!!

أقول: هذا خطأ محض بل كانت بيعة علي في اليوم الثاني من
مقتل عثمان مباشرة أما إكثار (الأيام) فهذا من رواية سيف بن
عمر الذي زعم أن المدينة حكمتها الثوار خمسة أيام وهذه فرية لم
يذكرها غير سيف والروايات القوية تجمع على ردها.

والخلاصة: أن كتاب الدكتور أكرم ضياء العمري مع أنه يعتبر
من أفضل ما ألف في الخلافة الراشدة إلا أنه لم ينجح في
(الاقتصار على الروايات الصحيحة) فكتابه ملئ بمضامين روايات
الضعفاء والكذابين كسيف بن عمر وأمثاله.

أضف إلى ذلك أنه (لم يستوعب الروايات الصحيحة) في
الموضوعات التي طرقها، سواء في بيعة علي أو في غيرها فكتابه

ظهر فيه (الاعتماد على غيره) من طلابه الذين أشرف على رسائلهم كما ظهر فيه (العجلة والجمع) كثر مما ظهر (التحقيق والترجيح) وفق منهج المحدثين الذي وعد به، و (محاولته) في (كتابه هذا) لتطبيق منهج المحدثين فيها نظر كبير، وكتابه هذا بحاجة ماسة منه - قبل غيره - إلى إعادة نظر ودراسة يعتمد فيها على نفسه وليس على رسائل تلاميذه فهو أعقل وأعلم من أن يثق في النتائج التي توصلوا إليها!!!.

ملاحظة أخيرة: من عيوب كتاب الدكتور أن الدكتور ينقل من (مصادر ناقله) ولا يعود للمصادر (الأصلية) وقد يتصرف في كلام المصدر (الناقل) ولا يشير إليه فيجمع بين هضم حق (المصدر) الذي نقل عنه، وبين الخطأ في الإحالات على المصادر الأخرى فنجد في كلامه عن البيعة (ولا داعي لاستعراض الأخطاء فيما سواها) قد نقل هذا القول ص ٥٢، ٥٣ فقال: (فخرج (علي) إلى المسجد وبايعه الناس عن رضا واختيار سوى طلحة والزبير فإنهما بايعاه مكرهين ولم يكونا راضيين عن الطريقة التي تمت بها البيعة حيث لم يتم التداول بين أهل الحل والعقد بشأنها ولم يعقد مجلس الشورى).

ثم وضع علامة التهميش (٢) ووجدناه ينسب هذا القول للبخاري في الصحيح مع الفتح ولا حمد في المسند وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير.. وهذا كله - خطأ محض فهذا الكلام لا يوجد في البخاري ولا الفتح ولا مسند أحمد ولا تاريخ ابن أبي

خيثمة؟ فمن أين جاء الخطأ؟!
جاء في نقل الدكتور عن تلميذه الفقيهي فالنص ذكره الفقيهي
ص ٩٦ من رسالته وذكر المصادر نفسها تقريبا، والفقيهي مع أنه
أخطأ في موقع التهميش إلا أنه إنما أراد مصادر (الفلتة) التي حذر
منها عمر، فتصرف العمري في الكلام وحذف (الفلتة) وأثبت
مصادر الفقيهي عن (الفلتة) وجعلها مصادر للكلام السابق الذي
يقطع من رآه أنه لا يوجد في تلك المصادر وقد راجعتها إلا تاريخ
ابن أبي خيثمة فهو مفقود فلم أجد فيها إلا حديث عمر الطويل
في (بيعة أبي بكر) وتحذيره من (بيعة الفلته).. فليت الدكتور
العمري يتوثق من المصادر بنفسه ولا يفسد (منهجه النظري) -
الذي دعا إليه في كثير من كتبه - بمثل هذا التعجل فإن خسرتنا
العمري فمن يبقى للتاريخ ودراسته تنظيرا وتطبيقا وفقه الله وسدده
وأعانه على استكمال الجانب التطبيقي بالقوة نفسها التي رأيناها في
الجانب النظري.

ويبقى خطأ الفقيهي أن قوله بأنه (لم يعقد مجلس للشورى)
ليس في صحيح البخاري ولا في المصادر التي أشار إليها أما
(الفلتة) فنعم يوجد تحذير عمر منها في المصادر التي أشار إليها
الفقيهي.

لكن بيعة علي ليست (فلتة) بل باختيار وإلحاح الصحابة من
المهاجرين والأنصار..

الفصل الخامس
مع الأستاذ عبد الحميد فقيهي
في رسالته (خلافة علي بن أبي طالب)

مع الأستاذ عبد الحميد فقيهي في رسالته
(خلافة علي بن أبي طالب)

انتهينا في الفصل الماضي من سرد أبرز الملاحظات على ما
كتبه الدكتور أكرم العمري - وفقه الله - عن (بيعة علي بن أبي
طالب) في كتابه (عصر الخلافة الراشدة) وبيننا جوانب القصور
التي اعترت كلام الدكتور العمري عن (البيعة) سواء كان هذا
القصور بالاعتماد على الروايات الضعيفة أو عدم استيفاء الروايات
الصحيحة أو سوء التفسير والاستنتاج من الروايات الصحيحة وما
إلى ذلك من ملاحظات.

واليوم سنستعرض أبرز الملاحظات على ما كتبه الطالب
عبد الحميد بن علي بن ناصر فقيهي عن (بيعة علي بن أبي طالب)
في رسالته للماجستير (خلافة علي بن أبي طالب)
ولا أريد استيعاب محاسن الرسالة والملاحظات عليها ولكنني
أريد أن استعرض أبرز الملاحظات على ما كتبه صاحبها عن
صحيفة الرياض، الأربعاء ٢٦ / ١ / ١٤١٧ هـ - ١٢ حزيران ١٩٩٦ م

(البيعة) فقط ومن أبرز الملاحظات:
الملاحظة الأولى: لم تستوعب الرسالة كل الروايات الصحيحة
عن (بيعة علي بن أبي طالب).

الملاحظة الثانية: لم تستعرض الرسالة كل أو أكثر الروايات
الضعيفة المشهورة.

الملاحظة التاسعة: عنون المؤلف الفصل الثالث بعنوان (البيعة
وموقف الولايات منها) لا داعي - فيما أعتقد - لذكر الولايات
وموقفهم من البيعة فالولايات لا اختيار لها في تعيين الخليفة وإنما
هي تبع للصحابة من المهاجرين والأنصار الموجودين بالمدينة النبوية
كما أن بيعة أبي بكر وعمر وعثمان لم ينتظر منها موافقة الولايات
والأمصار الأخرى؟

الملاحظة الرابعة: قوله ص ٩٠: فعلي رضي الله عنه يقول:
".. ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان وأنكرت نفسي، ثم نسب
الرواية لأبي نعيم والحاكم وحسن إسنادها والصواب أن إسنادها
محل توقف على الأقل ففيها: أولاً: عنعنة الحسن البصري.. أما
ثانياً: ففي الإسناد أبو جعفر الهاشمي وهو ثقة لكن شيخه في
الرواية هارون الخزاز توفي، وعمر الهاشمي لا يتجاوز ثلاث
عشرة سنة؟! وهذا محل تأمل وشك؟! هل سمع منه في تلك
الفترة؟! ومتى سمع الرواية منه؟ فالرواية محل توقف ولا نجزم
بحسن إسنادها إلا أن وجدنا متنها يتفق مع روايات مماثلة، لا
سيما عند معارضتها روايات أصح وأقوى، وقد وجدت في بعض

متنها غرابة ومخالفة للروايات الصحيحة فلذلك أرجح أن تكون رواية شاذة، خاصة ما خالفت فيه الروايات الصحيحة.. أما الرواية كلية فأنا متوقف في هذه الرواية بعد رد الشاذ منها لا أستطيع قبولها أو رفضها كلية، ولها متابعة هالكة ذكرها صاحب الرسالة.

الملاحظة الخامسة: لا يفسر الأخ الفقيهي بعض الألفاظ الموهمة التي قد يتبادر إلى الذهن غير معناها مثل رواية الحاكم نفسه فسياقها كأنه يشير إلى أن عليا يعرف قتلة عثمان بأعيانهم وأنهم هم الذين جاؤوا إلى البيعة مع أن الروايات الصحيحة الصريحة تبين أنه لم يكن يعرف القتلة بل ولا عرفهم كثر أو كل الموجودين آنذاك، فقد صح عن علي: أنه قال: (والله لو ددت أن بني أمية رضوا لنفلناهم خمسين رجلا من بني هاشم يحلفون ما قتلنا عثمان ولا نعلم له قاتلا).. أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢ / ٣٣٥) وسنده صحيح جدا وفيه أن عليا لا يعرف القتلة بأعيانهم.. فلو فسر الفقيهي ألفاظ الرواية الأولى بما يتفق مع الروايات الصحيحة لأحسن، أو ليضعف الرواية لنكارتها ومخالفتها للروايات الصحيحة الأخرى.

الملاحظة السادسة: قوله ص ٩١: (فالمدينة عاصمة الدولة ومقر الخلافة مضطربة والثائرون يسيطرون عليها). أقول: هذا من رواية سيف بن عمر فهو الراوي الوحيد الذي تفرد بذكر (سيطرة) قتلة عثمان على المدينة خمسة أيام، والصواب أن عليا بويع لليوم الثاني من قتل عثمان رضي الله عنه

وأن الثوار على عثمان ارتاعوا بعد مقتل عثمان وتفرقوا فمنهم من هرب ومنهم من ندم ومنهم من كان قصده التضيق على عثمان رضي الله عنه حتى يستجيب لمطالب معينة فليس كل من خرج على عثمان يريد قتل عثمان وسيف بن عمر هو الراوي الوحيد الذي يذكر الثوار على عثمان وكأنهم كلهم أتباع لعبد الله بن سبأ!!، مع أن الخارجين على عثمان فيهم صحابة وتابعون أجلاء وإن كان معظم الخارجين ذوي أهواء وجهل ونفاق فلا يجوز أن ننحرف مع روايات الكذابين (التعيمية) ولا يجوز أن نتهم الأبرياء بفعل الفجار.. فالخارجون على عثمان أصناف كثيرة وليسوا متفقين في الأهداف (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى) مع جزمنا بأنهم على باطل وأن عثمان رضي الله عنه على حق، لكن في الوقت نفسه نعرف لعبد الرحمن بن عديس البلوي رضي " الله سبحانه وبيعه تحت الشجرة وهو من الخارجين على عثمان ونعرف للأشتر - مالك بن الحارث النخعي حقه وتدينه وندمه وكرهيته لمقتل عثمان وهو من الخارجين لكنه اعتزل عنهم آخر الأمر فلم يكن من محاصري عثمان يوم مقتله وقد ندم، كل هذا بأسانيد صحيحة وليس هنا مجال ذكرها، كذلك نعرف لأبناء بديل بن ورقاء رضي الله عنهم صحبتهم وهم من الخارجين ونعرف لعمر بن الحمق الخزاعي رضي الله عنه صحبتته وهجرته وهو من الخارجين، والعجب فيمن يعذر معاوية في الخروج على علي رضي الله عنه ولا يعذر عبد الرحمن بن عديس البلوي في الخروج على عثمان رضي الله عنهما مع أن عبد الرحمن بن عديس أفضل من معاوية

فهو من أصحاب بيعة الرضوان الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة
أما معاوية فلم يكن أسلم يومئذ ولا عمرو بن العاص ولا كل
أهل الشام الذين حاربوا عليا بصفين، فابن عديس خير منهم
جميعا ومع هذا تجد المؤرخين يتهمون ابن عديس - تبعا لسيف بن
عمر - بأنه من السبئية سبحان الله؟ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبئية؟! أصحاب بيعة الرضوان سبئية؟!

فالإخلاصة: أننا لا نقول هذا الكلام دفاعا عن الخارجين على
عثمان فهم مخطئون قطعاً ولا نقول هذا مجاملة لعثمان رضي الله
عنه بسبب مقتله فقط، بل لأنه ثبت بالأحاديث الصحيحة أن
عثمان على حق وإن الخارجين عليه مخطئون.

وسيف بن عمر هو الراوي الوحيد الذي يذكر الصحابة في
أتباع عبد الله بن سبأ فهو يذكر أبا ذر وعمار بن ياسر وعدي بن
حاتم رضي الله عنهم وغيرهم يذكرهم في أعوان عبد الله بن
سبأ؟! ولذلك اتهم سيف ب (الزندقة) ربما لظنه في كبار الصحابة
بأنهم يتبعون (يهودياً) فيتصرف في أمورهم كيف يشاء؟ ولعلي
أفضل الموضوع في كتاب قادم عنوانه (قتلة عثمان من يكونون؟)
فأبين أن الخارجين على عثمان أصناف كثيرة وليسوا سبئية؟! رغم
أنهم مخطئون والحق مع عثمان لا معهم.

الملاحظة السابعة: صرح صاحب الرسالة بنقله عن سيف
(نحو عشر مرات) هذا في البيعة فقط؟! فكيف ببقية موضوعات
الرسالة؟! وصرح كذلك بالنقل عن الواقدي ونصر بن مزاحم
وأبي بكر الهذلي والكلبي وهذا في البيعة فقط فكيف ببقية

مباحث الرسالة؟! وهؤلاء من كبار الضعفاء والمتروكين وأخفهم
وطأة الواقدي فقد صرخ الحافظ في التقريب بأنه (متروك) لكنه في
الفتح ذكر بأنه (يستشهد به في التاريخ) وكذلك قال الذهبي نحو
من هذا القول الأخير، والواقدي مختلف فيه جدا وإن كان
أكثرهم على تضعيفه.. لكن البقية معروفون بأنهم في غاية
الضعف.. فلماذا يستدل الفقيه برواياتهم في موضوع مهم مثل
(بيعة علي).. كنا نتمنى من صاحب الرسالة أن يطهر رسالته من
أمثال هؤلاء ويكفي إخراج ربع الرسالة بأسانيد صحيحة.
وقد يقول قائل: إن للمؤلف عذره فهو لم يجد روايات
أخرى.. نقول: هذا غير ظاهر فقد أهمل كثيرا من الروايات
الصحيحة التي سبقت فلم يذكر رواية علي نفسه ولا رواية الأشتر
ولا رواية الحسن البصري ولا رواية أبي بشير العابدي ولا غيرها
من الروايات الصحيحة أو الحسنة فليس معذورا في تركها
والاعتماد على روايات الكاذبين والضعفاء!!
الملاحظة الثامنة: قوله ص ٩٥: (أهمها على الإطلاق " أي
أهم مسؤوليات الخلافة الجديدة " القود من قتلة عثمان)..
أقول: هذا فيه اتهام لعلي ومن معه من البدرين والمهاجرين
والأنصار بأنهم أهملوا (أهم مسؤوليات الخلافة على الإطلاق)؟!
ثم من قال إن أهم مسؤوليات الخلافة هو القود من قتلة عثمان؟
وما مستنده؟ صحيح أن عثمان قتل مظلوما شهيدا هذا ما يدين
أهل الله به كل مسلم، وصحيح أن قتلته المباشرين لقتله مخطئون

آثمون فاسقون، لكن ما الحكم الشرعي في هذه الحالة؟! هل الحكم الشرعي القود بالظن بلا دعوى ولا شهود؟! هل يتم قتل جميع الثوار الخارجين على عثمان؟ حتى وإن كان أكثر هؤلاء ينكر قتل عثمان ويبرأ إلى الله منه؟!

قد ثبت أن عليا وأكثر الصحابة لا يعرفون القتلة بأعيانهم بل لم يثبت أن أحدا من الصحابة عرف أحدا منهم بعينه ثم هم طائفة كثيرة وليس كل خارج قاتلا ولا كل خارج راضيا بقتل عثمان. فالمسألة كبيرة وفيها تفصيل احتار فيه الصحابة وتقاتلوا وليست بهذه السهولة ففيها تفصيل كبير كما أن لعلي مذهبها فيها بل هو مذهبه ومذهب أبي بكر وأكثر الصحابة وهو أن المقتول الذي تقتله طائفة ممتنعة متأولة أنه لا قود على الجماعة، فأبو بكر رضي الله عنه لم يقدر من قتلة الصحابة من مانعي الزكاة لأنهم كانوا جماعة متأولين، ولو علموا أن مصيرهم هو القصاص منهم لتمنعوا وصارت المفسدة أكبر وكذلك علي رضي الله عنه لم يقدر من قتلة عثمان للسبب نفسه ولم يقدر من قاتل الزبير مع أنه ثبت أنه جاء عليا معترفا، كما لم يقتل قتلة أصحابه يوم الجمل، ولا يوم صفين.. فلا يجب القصاص من المرتدين بعد توبتهم، ولا مانعي الزكاة، ولا قتلة عثمان، ولا أصحاب عائشة، وغيرهم من الطوائف الممتنعة المتأولة لا سيما عند فيئها إلى الحق ودخولها في جماعة المسلمين لأنهم تابوا وأبوا فأؤوا وأخذ القصاص من أفرادهم يسبب مفسدة أكبر وفتنة أعظم.. فالقصاص من هؤلاء لم

يقم به أبو بكر ولا علي رضي الله عنهما وهما من الخلفاء الراشدين الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم.. ولذلك ثبت عن الزهري بسند صحيح أنه قال: (أدركت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج أصيب بوجه التأويل) (١)، فقتلة عثمان متأولون مخطئون مثلهم مثل قاتل الزبير وقاتل طلحة وقبل ذلك مثل مانعي الزكاة الذين ترك أبو بكر رضي الله عنه القصاص منهم، لأن الجماعة المتأولة الممتنعة لا قصاص ولا قود على أفرادها إما بسبب الفتنة، نفسها أو بسبب التوبة والفيئة إلى الحق أو الصلح هذا (إجماع الصحابة) نقله الزهري.. راجع هذا الأمر مفصلا في كتاب الإمام للشافعي رحمه الله (٤ / ٢١٤) وهذا (الحكم الفقهي) غفل عنه (الفقيهي)!! وأكثر المؤرخين المعاصرين وزعموا أن عليا إنما يريد تأخير القصاص وهذا عذر لم يتفوه به علي رضي الله عنه إلا في روايات سيف الكذاب وغاية ما نقل عنه أنه لا يعرف القتلة ولم يقتل ولم يأمر ولم يمالئ على قتل عثمان ولم يرض وهذا غاية ما يستطيع أن يجيب به ولولا مكانة عثمان رضي الله عنه في قلوب الناس لاستوعبوا هذا (الحكم الفقهي) الذي كان عليه أكثر الصحابة على الأقل ونصره الشافعي جدا ويظهر أنه إجماع الصحابة والله أعلم.

(١) أنظر سنن سعيد بن منصور (٢ / ٣٣٩) فقد أورد أثر الزهري مطولا

الملاحظة التاسعة: قوله ص ٩٦: (والصحيح أنهما بايعا مكرهين) يعني طلحة والزبير..
أقول:، اعتماده في إكراه طلحة والزبير على روايتين:
الأولى: رواية أبي بكر بن أبي شيبة (١٥ / ٢٦١) وفيها أبو نضرة (المنذر بن مالك) لم يشهد القصة وروايته عن علي وطبقته مرسلة وإنما يروي عن ابن عباس وطبقته من المتأخرين انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٣٥٤ فقول المؤلف: (إسناده صحيح) غير صحيح فإنه مرسل والمرسل أخو الضعيف خاصة إذا عارض روايات صحيحة متصلة أما عند عدم وجود معارض صحيح موصول فإنه يمكن الأخذ بالمرسل القوي لا المرسل الضعيف.

فالمرسل نفسه مراتب ومستويات ورواية أبي نضرة هذه ضعيفة ومما يقوي ضعف الرواية أن وفاة أبي نضرة متأخرة جدا نحو عام (١٠٨ هـ) أي بعد وقعة الجمل بأكثر من سبعين سنة؟! هذا مع أن بعض المحدثين ذكروا أبا نضرة في الضعفاء كالعقيلي وابن عدي وضعفه ابن عون أيضا لكن الصواب إنه ثقة أو صدوق فقد أخرج له مسلم ووثقه بقية الأئمة أما روايته السابقة ففيها ألفاظ منكرة مثل قول طلحة رضي الله عنه: (فعرفت أنها بيعة ضلالة) يعني بيعة علي رضي الله عنه؟! فهذا منكر من قول طلحة ولما أرسل إليهم علي عبد الله بن عباس لم يقل طلحة هذا القول ولم يحتج به!! كما أن طلحة كان من المؤيدين لبيعة علي رضي الله عنه من

أيام عثمان بن عفان، فيستبعد منه هذا القول، اللهم إلا أن يكون
تغير اجتهاده لأسباب أخرى فالله أعلم.. لكن رواية أبي نضرة
هنا ليست حجة في ما ذكره الطالب.

الرواية الثانية: رواية أبي بكر بن أبي شيبة (١٥ / ٢٦٠) وهذه
إسنادها صحيح لكن ليس فيها أن طلحة بايع مكرها وإنما بايع
وهو (كاره) وهناك فرق بين اللفظين فإنه لما بلغ علي قول طلحة -
وقد يكون الناقل مخطئ - أن طلحة يزعم أنه (بايع واللج على
قفاه) أرسل علي ابن عباس ليسألهم فأنكر أسامة بن زيد رضي
الله عنه قول طلحة هذا لكنه أثبت أنه طلحة بايع وهو كاره..
فالكراهية هنا موطنها القلب، وعلي لم يعرف ما في قلب طلحة،
فإذا كان طلحة والزبير كارهين لبيعة علي ولم يخبراه بذلك فما
ذنب علي في قبول البيعة؟ ثم لا تخلوا بيعة من مبايعة بعض
الكارهين لها فبيعة أبي بكر كرهها بعض الصحابة ومنهم سعد بن
عبادة وكثير من الأنصار وبعض بني أمية وبعض بني هاشم لكن
ما ذنب أبي بكر إن كان الجمهور على اختياره؟!، وكذلك بيعة
عمر كان بعضهم لا يختارها لشدة عمر وقد حذر طلحة يومها
أبا بكر من الوصية لعمر رضي الله عنهما، وكذلك بيعة عثمان
رضي الله عنه، لم يرض بها من كان يرى عليا أولى بالخلافة،
فما ذنب عمر وعثمان إن كان الجمهور على اختيارهم فالخلاصة:
أنها لا توجد بيعة إلا ويوجد في المبايعين بعض الكارهين لهذه
البيعة فاعتذار طلحة - إن صح عنه - لا يبرر له الخروج على أمير
وقته

فهاتان الروايتان لا يصح الاستدلال بهما على أن طلحة بايع
مكرها والسيف على عنقه؟! خاصة إذا خالفها روايات أخرى
صحيحة.

وهناك رواية ثالثة لم يذكرها الفقيهي وهي رواية عاصم بن
كليب الجرمي عن أبيه التي أوردها الطبري (٤ / ٤٩٠) عن زياد بن صلى الله عليه
وسلم

أيوب عن مصعب بن سلام التميمي عن محمد بن سوجه عن
عاصم بن كليب عن أبيه فذكر رواية طويلة وفيها: فقال الناس
(يعني لطلحة والزبير): ألم تبايعوا عليا وتدخلوا في أمره؟!
فقالوا: دخلنا واللج على أعناقنا.. وعندما سئل كليب (ما
سمعت من طلحة والزبير؟ قال: أما الزبير فإنه يقول بايعنا كرها
وأما طلحة فمقبل على أن يتمثل الأشعار) أقول: وهذه الرواية
إسنادها غاية ما يقال فيه أنه حسن فإن مصعب بن سلام
التميمي.. مختلف فيه جداء (١) فقد ضعفه ابن معين في رواية
وعلي بن المديني والإمام أحمد وأبو داود وابن حبان وأبو بكر البزار
والساجي وأبو بكر بن أبي شيبة، بينما قوى أمره ابن معين في
رواية أخرى والعجلي وهارون البزار وأبو حاتم وابن عدي، لكن
أكثر ما أنكروه عليه أحاديث له عن شعبة وأحاديث انقلبت عليه
وروايتها هذه ليست من روايته عن شعبة فالإسناد غاية ما يقال أنه
حسن.

ولكن رواية ابن أبي شيبة في المصنف لهذا الخبر أقوى بكثير

(١) طالع ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨ / ٢٨).

وليس فيها الإكراه على البيعة ولا أنهما بايعا مكرهين.. فهل
الزيادة في رواية مصعب بن سلام من جنس زيادة الثقة أم من قبل
جنس الشاذ أم المنكر؟! هذا محل بحث والصواب أن ننتظر فلو
كان هذا الإسناد حسنا لوجدنا في المتن مخالفة لمتن آخر أصح
فعندئذ نرد هذه المخالفة بعينها ولا نرد كل المتن، هذا ما عليه
المحدثون يفعلون هذا مع أسانيد صحيحة جدا تجدهم يردون لفظا
ضعيفا أو كلمة في المتن مع قبول بقية المتن. وعلى العكس،
ولذلك نعلم يقينا أن في متون الأسانيد الضعيفة بعض الأخبار
الصحيحة وهذا علم كبير له اتصال بعلم (العلل) ومن أمعن النظر
في كتاب (العلل) للدار قطني عرف قيمة هذا العلم والاضطرار
إليه عند الترجيح.

والخلاصة: أن الروايات التي تقول إن طلحة والزبير بايعا
مكرهين والسيف على أعناقهما روايات ضعيفة لذاتها أو شاذة
مخالفة لما هو أوثق منها ثم تأتي للروايات القائلة إنهما بايعا
كارهين بلا رفع للسيف على أعناقهما فننظر في هذه ونرى هل
يمكن الجمع بينهما وبين الروايات المثبتة لبيعتهما طائعين؟!
وهل يمكن الجمع بين كل الروايات هذا له مبحث آخر، فإن
تعذر الجمع، نأخذ الأقوى من الروايات ألا وهي (بيعتهما
طائعين) ونعتبر المخالف لهذا الأقوى شاذا هذا هو المنهج الصحيح
الذي عليه المحدثون قديما وحديثا، أما الانتقاء للهوى أو العجلة أو
ضرب النصوص ببعضهما فليس هذا هو (منهج المحدثين) الذي

ندعو إليه ونسأل الله أن يوفقنا في تطبيقه.
الملاحظة العاشرة: في ص ٩٧: ذكر الفقيهي عذر طلحة
والزبير في كراهيتهما لبيعة علي مبينا أن كراهيتهما (ليس لعلي
وأحقيته في الخلافة ولكن للطريقة التي تمت بها البيعة وكأنها
الفلتة التي حذر منها عمر فلم يعقد مجلس للشورى ولأن الثوار
أتوا بهما بأسلوب جاف عنيف ولا شك أن هذه الطريقة فرضتها
طبيعة الأحداث لسيطرة هؤلاء الأعراب الجلف على المدينة).
أقول: وكلامه هذا عليه ملاحظات منها: إن الطريقة التي تمت
بها البيعة لعلي أفضل الطرق وهي طريقة الاختيار من أهل الحل
والعقد ولم تتم بيعته (فلتة) كما لمح الفقيهي!!... بل إن عليا
رفض أن تكون بيعته سرا وأبى أن تكون إلا في المسجد النبوي
وعن رضى من المسلمين (راجع الرواية الأولى).. وكان الصحابة
من المهاجرين والأنصار هم الذين بايعوه بعد إلحاح منهم عليه في
تولي الخلافة.. فما أدري ما الذي دفع الفقيهي إلى التلميح بأن
هذه تشبه (الفلتة) التي حذر منها عمر رضي الله عنه؟!، ثم إن
الفلتة إنما تكون مكروهة إذا كان المبايع له غير أهل للبيعة أو
يوجد من هو أفضل منه أما إن كان هو الأفضل فلا كراهة وقد
بويع أبو بكر رضي الله عنه (فلتة) كما قال عمر رضي الله عنه
لكن الله وقى شرها وكان الأفضل يومئذ فلو ادعى مدع أن بيعة
علي رضي الله عنه كانت (فلتة) فعلي كان أفضل الناس يومئذ
ولا كراهة في الأمر.. ولكن الصحيح الذي تدل عليه الروايات

الصحيحة أن بيعة علي لم تكن (فلتة) وهذه الكلمة لم تأت في أقوال المحاربين له من أهل الجمل وصفين بل ولا حتى الخوارج فلم يدع منهم أحد أن بيعة علي رضي الله عنه كانت فلتة وإنما خرج أهل الجمل وصفين والنهروان لأمر أخرى والصواب فيها مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

ثانيا: أما عقد مجلس للشورى فقد سبق في نقدنا لهذه المسألة في كتاب الشيخ الدكتور أكرم العمري.. ثم من قال إنهم لم يتشاوروا؟! وقد جاؤوا إلى علي في داره ثم واعدتهم علي المسجد ثم جاؤوا ثم بايعوا ولم يتخلف منهم أحد فهل يحتاج الأمر بعد هذا إلى الزعم بأنه (لم يعقد مجلس للشورى)؟! ثم هل عقد (مجلس للشورى) ني بيعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟! أما ما ذكره من إتيان الثوار لطلحة والزبير وإجبارهما على البيعة فهذا لم يثبت من طريق مقبول ولو حدث لما رضي علي رضي الله عنه، فإنه أبى أن يكون خليفة إلا عن (رضى من المسلمين)، أيضا لو تم هذا لما احتاج علي رضي الله عنه أن يرسل ابن عباس يسأل عما بلغه عن طلحة رضي الله عنه من أنه بايع مكرها ونفى هذا أسامة بن زيد رضي الله عنه لكنه أثبت بيعة طلحة كارها.. فلو أحضر طلحة والزبير إلى علي إحضاراً وسلت عليهما السيوف وبايعا لما احتاج علي أن يرسل أحدا ليستقصي حقيقة الخبر ولقال: (نعم قد أكرهناهما على البيعة خوفا من الفتنة وحرصا على الكلمة).. مع أن الفقيهي صحح إسناد الرواية التي

فيها إرسال علي لابن عباس وهي تتناقض مع ما أثبتته هنا (انظر ملحق الرسالة ص ٧٣).

أما قوله ص ٩٧: (إن الأعراب سيطروا على المدينة) فقد سبق أن هذه من انفرادات سيف بن عمر وهو أكذب المؤرخين بل هو يضع الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم ومن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم فلن يتورع أن يكذب على غيره.

الملاحظة الحادية عشرة: قوله ص ٩٧: (وتكاد الروايات الصحيحة والضعيفة المشهورة تجمع على أن طلحة والزبير بايعا مكرهين أكرههما قتلة عثمان وأحضر وهما للبيعة).

أقول: قد رأينا الروايات الصحيحة ورأينا أنها تكاد تجمع على العكس في بيعتهما طائعين غير مكرهين لكن هناك روايات قوية تؤكد أنهما بايعا كارهين وقد تم الجمع بين هذه الروايات بأن كراهية القلب للبيعة لن يطلع عليها أحد إلا إذا صرح صاحب النية بذلك.. ولو صح أن بعض قتلة عثمان رضي الله عنه أكرهوهما على البيعة فلن يكون هذا إمام علي رضي الله عنه وإنما يحمل أنهما هددوهما وحذروهما المخالفة وألحوا عليهما في وجوب البيعة فلم يجدا بدا من الاستجابة والحضور إلى علي وإظهار البيعة والطاعة مع أنهما في واقع الأمر كارهين لبيعته، هذا إن سلمنا بصحة (الإكراه) ثم إن طلحة والزبير ليسا (كل الأمة) بل هما فردان من كبار الصحابة قد كرها قبل ذلك بيعة أبي بكر وعمر وعثمان، فالزبير تخلف مع علي في بيت فاطمة ولم يبايعوا

أبا بكر في بادئ الأمر كما في صحيح البخاري وهذه (كراهية للبيعة) وأما طلحة فحذر أبا بكر من توليه عمر خوفا من شدته ثبت بأسانيد قوية كراهيته لبيعة عمر رضي الله عنه وتجد الزبير يوم الشورى جعل أمره إلى علي (ثابت بأسانيد صحيحة) وهذه كراهية لبيعة عثمان.. فليس كراهيتهما لبيعة علي - إن ثبتت - طعنا فيها فلو كان طعنا فيها لكان طعنا في بيعة الخلفاء قبله فكراهية طلحة أو الزبير رضي الله عنهما لبيعة علي إن ثبت ذلك - ليس جديدا فالصحابا (ومن كبارهم طلحة والزبير) كانوا في مستوى كبير من الشجاعة يعبرون عن آرائهم متى شاؤوا فإن كرهوا بيعة فلان أعلنوا ذلك وإن رضوا فلانا أعلنوا ذلك وقد كانا يأمران الناس ببيعة علي رضي الله عنه، فإن كان كراهيتهما لبيعة علي طعنا فيها فكراهيتهما لبيعة من سبق طعن فيها أيضا.. وقد سبق أنه يستحيل موافقة كل الأمة على البيعة ثم هذا (رأي) من طلحة والزبير فليس معهما نص في وجوب كراهية (بيعة علي) وإن كرها (بيعة علي) فقد رضيها المهاجرون والأنصار أو جمهورهم على الأقل ولو ببيع غير علي لكان عدد (الكارهين) أكثر ولبقيت مشكلة (إجماع كل أفراد الأمة) لا حل لها ولن يكون لها حل لأنها (غير واقعية) والإسلام دين واقعي ليس مجرد (مثاليات) غير صالحة للتطبيق، ولولا هذه (الكراهية) لكان (المنهج النظري السياسي) في الإسلام صعب التطبيق على أرض الواقع، والله في كل شيء حكمة وله في خلقه شؤون.. ولكننا لا نستفيد - للأسف - من حقائق تاريخنا بسبب المجازفة في تضييف الحقائق

أو سوء تفسيرها أو تأويلها حتى يضيع جوهرها وحكمتها وفائدتها..

الملاحظة الثانية عشرة: قوله ص ٩٨: (أما الروايات التي تذكر أنهما بايعا طائعين أو أنهما أول من بايعا في قليلة وضعيفة).

أقول: جاءت روايات صحيحة في معنى الشطر الأول (البيعة طائعين) أما أنهما (أول من بايع) فالروايات فيها ضعف لكن بمجموعها قد تتقوى، ولا يهم إن كانا بايعا أول الناس أو آخر الناس.. ثم لم يستوعب الأخ صاحب الرسالة كل الروايات الصحيحة في الباب فكيف يحكم على كل الرايات بأنها ضعيفة وهو لم يستوعبها بل فاته أصح الروايات في الباب!!..

الملاحظة الثالثة عشرة: قوله ص ٩٨: (ولم يبايعه (بيده) من اعتزل الفتنة مثل ابن عمر رضي الله عنه).

أقول: قد سبق للجواب على هذا. ثم ما الداعي لذكر (يده) هنا؟! وهل يشترط البيعة باليد؟! فللبيعة صور منها ما يكون باليد وما يكون باللسان وما يكون بالمكاتبة ومنها ما يكون بالرضى العام وعدم المخالفة.

وهذا مثل بيعة عامة المسلمين فإن أهل الحل والعقد عندما يبايعون الخليفة (بأيديهم) فإن البيعة تلزم بقية المسلمين ولو لم يبايعوا بأيديهم يكفي أنهم لا يعارضون البيعة ولم يكرهوها فإنهم بهذا يعتبرون مبايعين فالخلفاء الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي

لم يبايعهم كل المسلمين (بأيديهم) وإنما كانت البيعة باليد (للصفوة) والكبار أو بعضهم أما العامة وبقية الناس فهم تبع لهم. الملاحظة الرابعة عشرة: ذكر صاحب الرسالة ص ٩٨: دليلاً على أن ابن عمر لم يبايع علياً فقال: (فقد جاءت عنه رواية صحيحة أنه قال لعلي رضي الله عنه حين أراد أن يبعثه إلى الشام واليا عليها وألح عليه في ذلك رفض ابن عمر وقال: فوالله لا أبايعك فتركه علي وانصرف عنه).. ونسب الرواية لمصنف ابن أبي شيبة (١٥ / ٨١) عن ابن علي عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر وهذا سند صحيح لا شك فيه.. لكن الرواية وردت بأسانيد أخرى صحيحة ذكرها الفقيهي نفسه ص ٨٤ وليس فيها لفظة (والله لا أبايعك) وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي أن مصنف ابن أبي شيبة مطبوع طبعت رديئة وفيها كثير من التصحيفات والتحريفات حتى في أحد لفظي الرواية نفسها قول علي لابن عمر (أنك امرؤ محبوب في أهل السماء وقد استعملتك عليهم) والصواب (في أهل الشام)؟! وإلا كيف يستطيع علي أن يستعمل ابن عمر على (أهل السماء)؟! وفي الرواية أيضاً قول ابن عمر (فذكرت له القرابة وذكرت النهب) وإنما الصواب (النسب) فلا يستبعد عندئذ أن تكون لفظة (فوالله لا أبايعك) مصحفة أو محرفة وأن الصواب (لا أتابعك) أو (لا أطيعك) وغيرها من الألفاظ لأنه ليس لذكر (المبايعة) هنا مناسبة فقد تمت البيعة وصارت ملزمة لكل المسلمين فليس لأحد

أن يستثني ويمتنع من بيعة شرعية حتى في الرواية نفسها قول ابن عمر (لما بويع علي) فهذه لفظة شاملة فيها إقرار ابن عمر بأن عليا (بويع)!! وهناك رواية أخرى حسنة عن ابن عمر في بيعته علي وأنه قد (فزع الناس إليه)!! في البيعة وذكر ابن عمر في الروايتين ما يفيد إجماع أهل المدينة فكيف يخرج نفسه من بيعة أجمع عليها أهل المدينة خاصة في (بيعة الإمام) فإن ابن عمر يتشدد في وجوب مبايعة المسلمين للإمام.. وقد خالف رضي الله عنه أهل المدينة ولم يخلع بيعة يزيد بن معاوية يوم الحرة. فهل يزيد بن معاوية عنده أولى بقبول البيعة والمحافظة عليها من علي بين أبي طالب رضي الله عنه؟! هذا ما يريد الروافض إثباته للطعن في ابن عمر ويريد النواصب إثباته للطعن في بيعة علي ويساعدهم - أعني (الفريقين) بعض أهل السنة بلا علم ولا قصد.. والصواب أنه إن كان ابن عمر قد خالف أهل المدينة وحافظ على بيعة يزيد بن معاوية رغم فسقه، فكيف لا يدخل مع أهل المدينة في بيعة علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي مع المحافظة عليها!!؟

فلفظة (والله لا أبايعك) فيها نظر كبير من حيث المتن ومن حيث احتمال التحريف ومن حيث روايات أخرى صحيحة ليس فيها هذه اللفظة ومن حيث إجماع أهل المدينة وحرص ابن عمر على الوفاء ببيعة الإمام وتحذيره من الغدر به وحثه على الجماعة.. فابن عمر من فقهاء الصحابة ولن يفوته أن إجماع أهل المدينة على البيعة ملزم له ولغيره.. وهناك احتمال ضعيف وهو تعبيره بلفظ (لا أبايعك) ويقصد بها بيعة خاصة في طاعته في

ولاية الشام فعبر بالبيعة عن الطاعة وهذا موجود في لغة العرب. الملاحظة الخامسة عشرة: وقال الفقيهي ص ٩٨: (ويظهر أن عليا رضي الله عنه يرى فيمن لم يحاربه ولم يناصر خصمه عليه أنه مبايع له).

أقول: وهذا هو الصواب فما دام للمسلمين خليفة فمن لم يعارض خلافته بخروج أو تحريض فهو مبايع له والاعتزال لا يعني خلع الإمام ولا نكث البيعة ولا عدم إلزامها للمعتزل. الملاحظة السادسة عشرة: عقد الفقيهي مر ١٠١ بابا بعنوان (موقف الولايات من بيعته) أي من بيعة علي رضي الله عنه. أقول: الولايات تابعة لبيعة الصحابة أهل المدينة فمن رضي به أهل المدينة فهو خليفة فأيراد باب خاص ب (موقف الولايات من البيعة) كأن فيه إيحاء بأن للولايات حق اختيار الخليفة الجديد وهذا ما لا يشترط في بيعة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم وقد توسع في نقض هذه الدعوى الشيخ المحدث محمد العربي التباني (راجع كتابه تحذير العبقري) وقد سبق شيء من التفصيل في هذا الموضوع.

الملاحظة السابعة عشرة: ذكر مي ١٠٧ موقف البصرة وذكر (إن المعتزلين والمحايدين والرافضين لبيعة علي أكثر من المبايعين)!!.. وهذا باطل، فالصواب أنهم بايعوا وبعث علي عليهم عثمان بن حنيف رضي الله عنه وكان الأمر مستقيما حتى قدم أصحاب عائشة فنكث من أهل البصرة من نكث واعتزل من

اعتزل واضطربت البصرة أقساما ثم توحدت على بيعة علي رضي الله عنه بعد معركة الجمل، وكانت تحت إمرة علي رضي الله عنه وبيعته قبل قدوم أصحاب الجمل.

أما قول الفقيهي: (حتى إن أحد الكوفيين قال عن البصرة عندما سأله: كيف رأيت البصرة؟ قال: قطعة من أهل الشام نزلوا بين أظهرنا).. فهذا خطل من القول وسوء فهم فهذا القول لا علاقة له ببيعة أهل البصرة لعلي رضي الله عنه وهذا القول قاله حماد بن أبي سليمان بعد بيعة علي بنحو تسعين سنة؟ ولا يقصد منها حماد أنهم لم يبايعوا عليا رضي الله عنه، وإنما قصد أنهم (نواصب) يتفقون مع أهل الشام في الانحراف عن علي رضي الله عنه.. وهذا معروف عن أهل البصرة وأهل الشام أن فيهم نصبا ظاهرا.. وهو تنقص علي رضي الله عنه أو بغضه أو الانحراف عنه..

فإيراد الفقيهي لهذا القول هنا عن هذا العالم بل وصفه ص ١٢٦ بأنه (بعض الموالين لعلي)؟! يجعل القارئ يتوهم خلاف الحقيقة فراجع سياق الخبر في الطبقات لابن سعد (٦ / ٣٣٣) وأعرف قائل الخبر لتعلم أنه لا علاقة لهذا القول ولا لقائله بالبيعة البتة!!!.. والأعجب من هذا أن هذا دليل الفقيهي (الوحيد) على أن (أكثر أهل البصرة) لم يبايع عليا!!.. ثم صارت رسالة الفقيهي الدليل (الوحيد) للدكتور أكرم العمري في أن (أكثر أهل البصرة) لم يبايعوا عليا! ولا تعليق!!!..

الملاحظة الثامنة عشرة: أورد ص ١٠٩ عن موقف اليمن من البيعة فقال: (بقي بعض اليمنيين لم يبائع ويرغب في قتل قتلة عثمان ولما لم يحدث هذا نجدهم يرسلون معاوية بعد التحكيم)!!..

وهذا القول مبني على رواية بطل الأكاذيب (١) سيف بن عمر التميمي وقد أحال المؤلف على الطبري (٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣) من طريق سيف، وسيف أكثر مروياته انفرادات وغرائب يخالف فيها المحدثين والمؤرخين على حد سواء!!.. ومن منكراته في الرواية نفسها التي أحال عليها الفقيهي أنه ذكر طليحة بن خويلد الأسدي فيمن خرج يطلب بدم عثمان رضي الله عنه مع أنه (أي طليحة) قتل شهيدا في عهد عمر رضي الله عنه قبل أن يتولى علي الخلافة بخمسة عشر عاما بل قبل مقتل عمر وهكذا فمن اعتمد على روايات الضعفاء والمتروكين يقع في تناقضات مثل هذه وأكبر.. وما اعتمد مؤرخ على مرويات سيف إلا افتضح.

الملاحظة التاسعة عشرة: قوله ص ١١٠: (وسيطرة الثوار على المدينة وإن لهم اليد الطولى في عقد الخلافة).. فهذا القول قبل أن يخالف الروايات الصحيحة يخالف ما كتبه المؤلف نفسه ص ٩٩ عندما قال: (وهكذا تمت لعلي رضي الله عنه البيعة وأصبح خليفة المسلمين إذ بايعه أهل المدينة أهل الحل والعقد من أهل بدر وأصحاب الشورى والمهاجرين والأنصار والناس تبع لهم في ذلك).

(١) هذا اللقب أطلقه على سيف الشيخ المحدث محمد العربي التباني

وقد سبق أن تضخيم دور الثوار (وسيطرتهم) على المدينة جاء من روايات سيف بن عمر الذي أكثر عنه المؤرخون المعاصرون رغم اعتراف محققيهم بأنه في غاية الضعف. الملاحظة العشرية: ثم نجد المؤلف ص ١١١ كأنه يصبوب معاوية في عدم مبايعته لعللي!!!.. وهذا خلاف الأدلة الصحيحة .. ولو رفض معاوية أو غيره بيعة أبي بكر أو عمر أو عثمان لحكمنا بأنه أخطأ فلماذا هنا نريد تصويبه؟! بل وصل الأمر بنا إلى أن نستدل له بآيات لا تدل على التصويب في ترك البيعة؟! مع الاعتراف بأنه مخطئ في قتال علي رضي الله عنه إ!!!.. وهذا تناقض فلا يجوز أن تتضارب الأحكام، فنحكم بأن معاوية مصيب في ترك البيعة ونحكم بأنه مخطئ في الخروج على علي؟! كيف يجتمعان!!!?

ومن الأدلة التي ذكرها المؤلف لمعاوية حديث النعمان بن بشير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يا عثمان إن الله عسى أن يلبسك قميصاً.. (الحديث) وهذا الحديث إنما سمع به معاوية بعد موت علي بدهر، طالع الحديث وسياقه وشروحه، تعرف ذلك وليس في الحديث إلا تصويب عثمان رضي الله عنه في التمسك بالخلافة والامتناع عن خلع نفسه وهذا متفق عليه ولم يقل أحد أنه كان يجب على عثمان أن يخلع نفسه، فالدليل صحيح لكن الاستدلال به خاطئ وفيه مجازفة عجيبية؟! ثم نجد للفقيهي أوهاما كثيرة في الخلاف بين علي ومعاوية

ذكره في البيعة لا أريد الخوض فيه لأنه خارج موضوعنا..
الملاحظة الواحدة والعشرون: ذكر المؤلف تأولات معاوية
في الخروج على علي ص ١١٢، ١١٣، ١١٤ ولم يرد على هذه
التأويلات!! وهو إن كان قد نقلها عن الباقلاني لكن كان من
الواجب بعد أن يستعرض هذه التأويلات أن يمحصها وينظر فيها
فالباقلاني وإن كان من كبار المتكلمين لكنه كثير التناقض، قليل
الاعتماد على الروايات الصحيحة، فهو يقارن بين المتون ويستنبط
دون تضعيف أو تصحيح، وهو من كبار الأشاعرة ومتكلميهم،
ولكن علمه بالروايات والأحاديث الصحيحة فيه ضعف ظاهر لمن
تأمل مؤلفاته.. وكثر المتكلمين فيهم ضعف مثل هذا.

الملاحظة الثانية والعشرون: ذكر الفقيه ص ١١٥ موقف
مكة المكرمة من البيعة وجاء بعجائب منها: (إن أهل مكة أجمعوا
على رفض بيعة علي)!! وهذا ما لم يرد في رواية صحيحة ولا
يؤيده الواقع التاريخي.. فقال: (ويذكر أبو مخنف أن عليا أرسل
إلى خالد بن العاص بأن يأخذ له البيعة من أهل مكة لكن أهل
مكة أجمعوا تقريبا على رفض بيعته) ونسب هذا لأنساب الأشراف
للبلاذري.

أقول: أولا هذه ليست من رواية أبي مخنف وإنما رواها
البلاذري عن أحمد بن إبراهيم عن وهب بن جرير عن ابن جعدبة
عن خالد بن كيسان وهذا سند تالف، فيه ابن جعدبة واسمه (يزيد
بن عياض بن يزيد بن جعدبه الليثي) وهو من أكذب الناس وضاع
للأحاديث (انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٩ / ٢٨٢). أضيف

إلى ذلك أن الإسناد معضل فصالح بن كيسان توفي بعد تلك الأحداث بنحو مائة سنة فالإسناد معضل والرواية موضوعة والنتيجة اتهام أهل مكة برفض بيعة خليفة من الخلفاء الراشدين حتى لا يكون أهل الشام وحدهم في الاتهام؟! الملاحظة الثالثة والعشرون: قوله ص ١١٥: (هرب الكثير من سكان المدينة إلى مكة)؟! أقول: أين الإسناد في هذا؟ ومن قال هذا؟!

الملاحظة الرابعة والعشرون: قوله ص ١١٦: (لم يقتصر أمر مكة على الاستنكار والغضب ورفضه البيعة لعلي..!!!). فيقال: هل ثبت هذا أولاً من رواية الثقات وليس من رواية ابن جعدبة الوضاع؟! فقد بنى المؤلف على رواية هذا الكذاب نتيجة كبيرة وهي أن (موقف مكة كموقف الشام بل أشد منه تأثراً)؟! ثم تجرأ وقال: (فقد رفض هذان الإقليمان البيعة لعلي بالخلافة عن بكرة أبيهم)؟! وأترك للقارئ الحكم على الرسالة كلها بعد هذا الكلام!!

ثم أقول: أما الشام فنعم وأما مكة فما الداعي لجرها إلى ميدان الشام بالاعتماد على رواية موضوعة شاذة؟! هل القصد إظهار أهل الشام بأنهم ليسوا وحدهم في رفض البيعة؟! أم القصد الطعن في بيعة علي بأن الأقاليم اختلفت عليه؟! أين (المنهج) الذي يحكم الدراسات الجامعية؟ أين المشرف والمناقشون؟ الذين لم يتعبوا أنفسهم بالتأكد من المعلومات من مصادرها الأصلية على

الأقل؟ وأرجو ألا يظن أحد من نقدنا هذا الطعن في نيات أو مقاصد الناس، لكننا إن لم نتناصح ونتواصى بالحق فلا خير فينا، ولا في علمنا ومناهجنا التي ندعو إليها.. ولو أحيينا (النقد الذاتي) لما وصلنا إلى هذا المستوى الذي أصبح سمة من سمات كثير من الرسائل الجامعية.

نعود إلى صاحب الرسالة ونقول:

لم يكتب بما سبق حتى قال: (أما الأقاليم أو الأمصار الأخرى فلم يبايع جميع أهلها) إذن فليس على أهل الشام بأس إن لم يبايعوا؟! فمعهم جميع الأمصار؟! وهذا أكثره استقاه الفقيه من روايات الكذابين مثل ابن جعدبة وسيف بن عمر فسيف خاصة يحاول إظهار كل الولايات والأقاليم بأنها مضطربة وليست مجمعة على البيعة حتى ولو دعى الأمر إلى (إحياء الموتى) أمثال طليحة بن خويلد والادعاء بأنه خرج يطالب بدم عثمان؟! هذه هي أبرز الملاحظات على ما كتبه الفقيه عن (بيعة علي) خاصة ولم أشأ أن استطرد في بقية الملاحظات على كل ما كتبه في (البيعة) فكيف بكل ما كتبه في (فصول الرسالة ومباحثها الأخرى)!! فإذا كانت هذه الرسائل هي (الصفوة) فيما يزعم الناس فكيف بالغاء؟!.. والخطير في أمر مثل هذه الرسائل أن الجميع أصبح ينقل منها بكل ثقة ويقين فهي (رسالة جامعية)؟! ولا يدري أكثر الناقلين أن الأوهام في (الرسائل الجامعية) مثل الأوهام والأخطاء في غيرها.. بل لعلها أكثر مجاملة من المؤلفات

الأخرى فالمشرف يوافق على المخطط والمناقشون يسجلون ما صاده
الخاطر أثناء التصفح دون (محاكمة بحثية) للادعاءات والأقوال
والروايات التي يوردها الطالب ثم تكتمل بحصول الطالب على
(امتياز مع مرتبة الشرف الأولى) وقد عبث بالعلم وهزئ بالحق
ورفع الباطل ثم مع هذا لا يرد عليه ولا ينصح ولا ينتقد، بل
نتبارى في مجاملة بعضنا، وكأن الملاحظة جريمة والنصيحة
عداوة، فالنواحي الوظيفية والاجتماعية - للأسف - غلبت على
النواحي العلمية.

الفصل السادس
مع الدكتور سليمان، العودة
في رسالته (عبد الله بن سبأ)
والدكتور محمد أمحزون
في رسالته (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة)
كتاب عبد الله بن سبأ
للدكتور سليمان بن حمد العودة

في البداية أقول: إن ما كتبه الدكتور سليمان العودة عن (بيعة
علي) رضي الله عنه، كان معظمه، مستقى من روايات سيف بن
عمر وقد سبق مرارا أنه من أكذب المؤرخين إضافة إلى انحرافه
الظاهر عن علي رضي الله عنه ومحبيه كأبي ذر وعمار وغيرهم
رضي الله عنهم ممن يصورهم وكأنهم أذئاب لعبد الله بن سبأ!!
ومن الأمثلة التي اعتمد فيها العودة على روايات سيف ما يلي:
الملاحظة الأولى: قوله: ١٦٩: (فالثوار يمسون بزمام المدينة
ويتولون الصلاة فيها). ثم نسب هذا للطبري (٤ / ٤٣٢) ولما
رجعنا للطبري وجدنا هذا النص من طريق سيف بن عمر!!!.
وليت المؤلف يبين في الإحالة أن الطبري رواه (من طريق سيف
بن عمر). لأن كلمة (رواه الطبري) عامة تشمل الأسانيد

صحيفة الرياض، الثلاثاء ١٦ / ٢ / ١٤١٧ هـ - ٢ يوليو ١٩٩٦ م.

الصحيحة والضعيفة والموضوعة والمنكرة وقد سبق للعودة مثل هذا القول ص ٥ إلا أن فيها زيادة (خمسة أيام). وهذا يخالف ما أورده نفسه ص ١٦٩ من قوله: (نقل ابن سعد البيعة لعلي في اليوم الثاني من قتل عثمان) فأين ال (خمسة أيام) المزعومة؟! الملاحظة الثانية: ثم أورد أقوالا لبعض العلماء كابن حبان والقاضي عبد الجبار المعتزلي وابن كثير وهي أقوال مضمونها صحيح لكن لبعضها أسانيد صحيحة فلو نقل الرواية الصحيحة لكانت أولى من قول العالم أيا كان، خاصة مضمون قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في بيعة الصحابة من المهاجرين والأنصار فقد جاء بإسناد حسن عن ابن عباس فلو نقل رواية ابن عباس بإسنادها الحسن لكان خيرا من قول المعتزلي؟ أ.

كما أن المؤلف قد رد على ابن خلدون فأجاد، وكان ابن خلدون قد زعم تفرق الصحابة في الأمصار وأنهم لم يشهدوا بيعة علي، ودعوى ابن خلدون هذه دعوى عريضة ومشهورة وليس لها أصل إلا في بعض روايات الكذابين كسيف بن عمر واشتهرت عند المؤرخين المعاصرين مع ضعفها الذي لا يخفى على متأمل.

الملاحظة الثالثة: أثبت المؤلف ص ١٧٢، ١٧٣ كثيرا من الأحداث يوم البيعة كإجماع الصحابة وبيعة طلحة والزبير وغير ذلك، وساق روايات كثيرة جدا لكن لا يذكر لها إسنادا ولا يدرس الإسناد وإنما ينسب للطبري والعواصم والطبقات وكتب المقالات والفرق وهذا خلاف المنهج الحق من إخضاع كل الروايات

لمنهج التصحيح والتضعيف ولذلك يستطيع غير المؤلف أن يذكر خلاف ما قال وينسب ذلك للكاتب نفسها التي أخذ منها المؤلف، إذن لا بد من منهج (قبول ورد) للاتفاق أو للتقليل من كثرة الاختلاف. والمؤلف نظريا لا يقر منهجه الذي اتبعه هنا.

الملاح حظة الرابعة: التناقض فينقل ص ١٧٣ عن ابن العربي رده لخبر اشتراط طلحة والزبير إقامة الحدود مؤكداً بأن ذلك لا يصح في شرط البيعة. ثم تجده ص ١٧٦ يذكر روايات سيف بن عمر التي فيها قول طلحة والزبير: (يا علي إنا قد اشترطنا إقامة الحدود...!) فهذا التناقض الذي جاء بعد ثلاث صفحات فقط جاء نتيجة (للورود) مع الروايات الضعيفة (والصدور) مع الموضوعية، والباطل أشد اختلافاً، فالحق قد يكون فيه خاص وعام، مطلق ومقيد، أما الباطل فيتناقض تناقضاً لا يقبل الجمع فلو أراح المؤلف نفسه من البداية واعتمد على الروايات الصحيحة فقط وشواهدهما لما وقع في هذه التناقضات.

وكثير من الروايات التي أثبتتها يعارض بعض متونها ما يقرره المؤلف في موطن آخر.

وعلى أية حال فكتاب (عبد الله بن سبأ) للدكتور سليمان العودة رغم حسن جمعه، ورغم ما يظهر من سلامة مقصده إلا أن الكتاب بلا منهج والأخطاء فيه والتناقضات أكثر من أن تحصر وأنا إنما ذكرت الأخطاء الخاصة ببيعة علي رضي الله عنه والتي لا تتعدى خمس صفحات فقط (من ص ١٦٩ إلى ص ١٧٣)

وذكرتها باختصار أيضا لأن أكثر الملاحظات على هذا الكتاب (في
البيعة) قد سبق الجواب عليها في المقالات السابقة فليس هناك داع
للتكرار.

مع الدكتور محمد أمحزون
في رسالته (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة)
هذا الكتاب من أشمل الكتب التي تحدثت عن الفتنة، فقد
جمع جمعا لا بأس به إلا أنه كثير التناقض جدا، فما يعقده في
مكان يحله في مكان آخر، وما يصححه في موضع ضعفه في
آخر، وكان الكتاب لأكثر من مؤلف وليس لمؤلف واحد، ولم ينج
(مبحث البيعة) من هذه التناقضات والمفارقات العجيبة، ولكن
يحسن بنا إنصافا للمؤلف أن نذكر بعض تقاريراته الصحيحة ثم
نذكر بعض الأخطاء التي وقع فيها فمن التقارير والنتائج الحسنة
التي توصل إليها المؤلف ما يأتي:

١ - قوله (٢ / ٦٥): فتقرر عند أهل السنة والجماعة بالدليل
الشرعي أن عليا كان إماما وأن كل من خرج عليه باغ، يجب قتاله
حتى يفئ إلى الحق وينقاد إلى الصلح). وقوله هذا في غاية
الصواب لولا أنه نقضه في موقع آخر كما سنبين.

٢ - كذلك من الأقوال الحسنة قوله (٢ / ٣٢٤): (وقد ثبت بما

لا يدع مجالاً للشك أن بيعة علي رضي الله عنه كانت بيعة شرعية ويؤيد ذلك ما ورد في السنة النبوية من مؤشرات علي خلافته وما روي عن الصحابة في هذا الشأن وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة علي وصحتها ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار).

٣ - وعند جوابه على الروايات التي تذكر موقف بعض الصحابة قال (٢ / ٨٥): (والذي يظهر من هذه الروايات أن التوقف في البيعة كان في البداية فقط فلما اتضح الأمر واجتمع الناس على بيعة علي بايعه هؤلاء...).

ونقل قول الواقدي (ولم يتخلف أحد من الأنصار فيما نعلم) وقول ابن كثير: (فلما كان يوم الجمعة وصعد علي المنبر بايعه من لم يبايعه بالأمس). وكذلك ما ذكره من النواحي النظرية ص ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩. كان سليماً جداً ومتفقاً مع الروايات الصحيحة، كذلك كلامه عن عزل علي للولادة ص ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ وصوابه في ذلك، وإن كان كثير من هذا نقله من كتاب (تحذير العبقري) للعربي التباني ولم يشر إلى هذا؟! لكن هذه النقاط الإيجابية قلما تجدها في الرسائل الجامعية، والله أعلم ما سبب انعدامها في الرسائل الجامعية!؟

أما أبرز الملاحظات على كتابه فهي:
الملاحظة الأولى: كثرة اعتماده على الروايات الضعيفة رغم

مخالفتها لمنهجه النظري في وجوب تركها! فهو يجمع كل ما يؤيد وجهة نظره سواء كان صحيحا أو ضعيفا أو موضوعا منكرا. وقد نقل في (مبحث البيعة) أكثر من عشر روايات ضعيفة وموضوعة خلطها بالروايات الصحيحة وبتزويرها كل ما يتعارض مع أحكامه المسبقة ولو تركها لكان أولى.

الملاحظة الثانية: كثيرا ما ينقل عن غيره ولا يشير لذلك فتجد له أقوالا منقولة من محمد العربي التباني والعقاد وابن تيمية ولا يشير إلى ذلك مع أن بعضها (بالنص)؟! وهذا خلاف الأمانة العلمية في نسبة كل قول إلى قائله.

الملاحظة الثالثة: التناقضات: ومن أمثال ذلك قوله ص ١٦٤:

(لكن عليا لم يصب الحق بتمامه)!!؟

وقوله ص ١٦٦: (الموقف الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة... وقد كان في إمكان علي اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة وللصلح أبواب كثيرة، ولو بالتنازل عن بعض الحق).

أقول: وهذا القول يتناقض تماما مع ما قرره سابقا بأن (من خرج على علي وحب قتاله حتى ينقاد إلى الصلح)!!.

ويتناقض مع ما ذكره ص ١٠٢ عندما قال: (وأما ما قيل عن استعمال علي رضي الله عنه القوة في غير موطنها بإيثار الحرب على السلم والرفق في الأمور فإن ذلك لم يعهد في سياسة علي رضي الله عنه إلا عند الضرورة وعندما تفرض عليه الحرب

فرضا، ويمكن القول إن عليا - وإن كان شجاعا بطلا مغوارا في الحرب - فإن ذلك ليس بداع ليلجأ إلى الحرب كل مرة فلم يكن يلجأ إلى الحروب إلا حين لا يمكنه إخماد الفتنة إلا بها ولم يكن هذا المسلك من عمله وحده)!!؟

ثم ذكر أن أبا بكر قاتل مانعي الزكاة أيضا ولم يستعمل معهم الرفق والتساهل. فهذا هو يرد على نفسه وييني ويهدم. فالتناقض في كتابات المؤلف واضحة فمرة ينقد عليا ومرة يبرئه وثالثة يصوب قتاله لمن خرج على الخلافة ورابعة يخطئه أو يكاد فالتناقضات سمة من سمات الكتاب الكبرى ومباحث الكتاب يلعن بعضها بعضا وهذا من أكبر عيوب التأليف التاريخي المعاصر.

الملاحظة الرابعة: عدم تمييزه بين الأقوال فقد ينسب قولاً إلى غير قائله، ومن ذلك قوله ص ١٤٢: (وينفي ابن شبة في كتابه " أخبار البصرة " هذا الزعم بقوله: (إن أحدا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليا في الخلافة...)).

أقول: هذا الكلام نقله من الفتح (١٣ / ٥٦) وهذا القول للمهلب الفقيه وليس لعمر بن شبة!! فلا أدري من أين جاء خطأ المؤلف اللهم إلا كون ابن حجر اشترط على نفسه تلخيص كتاب عمر بن شبة (أخبار البصرة) والاقتصار على ما صح أسانيده كما في الفتح (١٣ / ٥٤) لكن الحافظ توقف نقله عن ابن شبة بعد نصف الصفحة الخامسة والخمسين، ثم أخذ الحافظ ينقل عن

الطبراني والبخاري وأحمد وغيرهم. ثم إن المهلب قائل الجملة ولد بعد موت (عمر ابن شبة) بدهر طويل فكيف ينقل عنه (ابن شبة)!!؟ فهذا تخليط عجيب!! وعجلة في البحث. الملاحظة الخامسة: ومن أخطاء المؤلف التي لها صلة بالبيعة زعمه أن أكثر الصحابة اعتزلوا ولم يحاربوا مع علي رضي الله عنه، وعقد لذلك (المبحث الثالث) ص ١٦٧ وحشر كل أحاديث الفتن والآثار في الاعتزال في الفتنة، ولم يفصل بين فتنة وفتنة، ولا شك أن كلامه في هذا الفصل باطل، وأن أكثر الصحابة من البدرين وأصحاب الشجرة كانوا مع علي رضي الله عنه. أما الأحاديث التي أوردها في اعتزال الفتن فليست صريحة في هذا الموطن فهي أحاديث عامة تخصص بالأحاديث الدالة على وجوب قتال الخوارج والبغاة وشاقي العصا والخارج على الجماعة. أما أحاديث الاعتزال في الفتن فتتوزع عند تقاطع الناس على الملك وعند عدم وجود الإمام الشرعي وعند التباس الحق على الفرد لا يعرف الحق من الباطل فعندئذ يرجح الاعتزال. وهكذا فهذه الأمور لم يتطرق لها المؤلف بل عالج المسألة بشكل عام بأنه (يجب الاعتزال في الفتنة) مطلقا وهذا غير صحيح فإنه أيضا (يجب قتال الخوارج والبغاة) فكيف نجمع بين (وجوب الاعتزال في الفتنة) و (وجوب قتال الخوارج وأهل البغي)!! لا ريب أن هذا تناقض واضح، إذن فلا بد من التفصيل، بأن الاعتزال في وقت دون وقت وهناك أحاديث كثيرة صحيحة تبين

وقت الاعتزال بأنه (أيام الهرج) و (عندما لا يأمن الرجل جليسه)
انظر الفتح (١٣ / ٣١، ٣٧، ٤٣، ٤٧) فكأنها تتحدث عن فترة
القتال على الملك وما وقع بين بني أمية وابن الزبير مثلاً أو ما وقع
بين بني أمية وآل المهلب وما وقع بين بني أمية أنفسهم في آخر
دولتهم وغير ذلك من الفتن التي كان القتال على الملك، وفي
بعضها لم يكن للمسلمين إمام شرعي بل كانوا فرقا ليس فيها
خليفة راشدي ولا بيعة شرعية لأهل الحل والعقد. كما أنه فات
المؤلف أن علياً رضي الله عنه والصحابة الذين معه يروون أحاديث
الفتن أيضاً ويعرفونها ويوردون بجانبها أحاديث قتال الخوارج
والمتأولين فليست أحاديث الفتن مما اختص بمعرفته المعتزلون،
فالمقاتلون مع علي رضي الله عنه يعلمون أحاديث الفتن، لكنهم
ينزلونها في مواطن غير تلك المواطن التي ينزلها فيها المعتزلون،
ولا ريب أن رأي علي ومن معه أصوب وقد رجع بعض المعتزلين
عن رأيهم، كما أنه من المعلوم أن أعلم الناس بالفتنة حذيفة بن
اليمان وقد أوصى باتباع علي في (الفتنة) ولم يأمر (بالاعتزال).
فكان يقول (عليكم بالطائفة التي تدعو إلى أمر علي بن أبي طالب
فإنها على الحق) رواه البزار وصححه الحافظ ابن حجر. وحذيفة
أعلم بالفتن من المعتزلين بل هو أعلم الصحابة مطلقاً بأخبار الفتن
وما يجب فيها. إذن فالخلط في المسألة ليست من العلمية ولا
الإنصاف ولا العدل ولا التجرد للحق. وكأن المؤلف يقلد في هذه
المسألة بعض العلماء الذين رجحوا الاعتزال مع عدم دراسة الأدلة
المخالفة إضافة إلى أنهم لم يناقشوا (نتائج الاعتزال). فلو اعتزل

علي رضي الله عنه (الفتنة) ولم يحارب الخارجين عليه، ولم يحارب البغاة لخالف نصوصا صريحة من القرآن والسنة تأمر بقتال البغاة والخوارج، هذا أولا. أما ثانيا: فلو اعتزل علي رضي الله عنه القتال ولم يقاتل أهل الجمل ولا أهل صفين لسن سنة سيئة في ترك قتال من خرج على الجماعة وترك قتال البغاة!! وعلى هذا فكل وال من الولاة سينفرد بولايته ويقول: ما دام معاوية انفرد بالشام ولم يقاتله علي فسأنفرد بولايتي هذه ولن يقاتلني علي ولن أطيعه حتى يطيعه معاوية؟! وهكذا تتفكك الدولة الإسلامية خلال أشهر نتيجة تعطيل (حكم شرعي) ألا وهو (قتال شاق العصا والخارج عن الجماعة) حتى ولو كان الخارج فاضلا، فالفضل لا يقتضي العصمة فإذا ارتكب الفاضل أعمالا فلا تكون حجة في ترك العقوبة، وهذا مبحث يطول الكلام فيه وقد أتطرق إليه إن شاء الله بتوسع كبير في كتاب بعنوان: (أحاديث الفتن)، ومن الملاحظات على المؤلف في هذا المبحث أيضا إيراده للنصوص التي تفيد اعتزال أكثر الصحابة مع أنها نصوص إما مرسلة والمرسل أخو الضعيف أو ضعيفة باطلة أو منكرة مردودة على قائلها وقد سود بها المؤلف كتابه من ص ١٦٧ إلى ص ١٨٧ (عشرون صفحة تقريبا ولا يصح منها إلا اعتزال بعض أفراد الصحابة كسعد وابن عمر وأسامة بن زيد وغيرهم رضي الله عن الجميع فهؤلاء لم يكن لهم فضل قتال الخوارج الذي حث عليه النبي صلى الله عليه وسلم حثا صريحا - كما في البخاري - .. أيضا كان على المؤلف أن ينقل الآثار المتصلة التي تثبت شهود

أكابر الصحابة رضي الله عنهم مع علي رضي الله عنه منهم
(ثمان مائة) من أصحاب بيعة الرضوان وفي هؤلاء نحو (سبعين
بدريا بينما لم يصح أن أحدا من البدريين اعتزل إلا اثنين أو ثلاثة
فكيف يقال إن أكثر أكابر الصحابة اعتزلوا؟! وكيف يقرر إن هذا
مذهب أهل السنة؟! سبحان الله؟! وكان خلافة علي رضي الله
عنه (الراشدية) ليست على (مذهب أهل السنة)!!! فإن أكثرها
كانت في قتال (الناكثين والقاسطين والمارقين) فكيف يقال: إن
مذهب أهل السنة هو (ترك قتال الخوارج والبغاة)؟! سبحان الله،
هذا لا يقوله من يدرك نتائج أقواله!!
وعلى أية حال فكتاب (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة) رغم
جمعه لكثير من النصوص إلا أنه ملئ بالروايات الضعيفة
والموضوعة والتناقضات والآراء الفاسدة والهوى المتبع وقد حاولنا
أن نقتصر على أهم الملاحظات الخاصة (ببيعة علي) فقط دون
توسيع فالملاحظات على الكتاب تحتاج إلى كتب نسأل الله الهداية
للجميع.

الفصل السابع
مع الأستاذ عبد الله الدميحي
في رسالته (الإمامة العظمى)
والأستاذ عيادة الكبيسي
في رسالته (صحابه الرسول)
والدكتور حسن الشيخ
في رسالته (عقيدة أهل السنة والجماعة)

مع الأستاذ عبد الله الدميحي في رسالته (الإمامة العظمى)
، الأستاذ عيادة الكبيسي في رسالته (صحابه رسول الله)
والدكتور حسن الشيخ في رسالته (عقيدة أهل السنة والجماعة)
استعرضنا في الفصول الماضية أبرز الملاحظات على أربع
دراسات تاريخية كانت لكل من الدكتور أكرم العمري والطالب
عبد الحميد فقيهي والدكتور محمد أمحزون والدكتور سليمان
العودة عن (بيعة علي بن أبي طالب) في كتبهم أو رسائلهم
الجامعية ومدى التزامهم بالنظريات التي يدعون إليها، أما اليوم
فنستكمل الملاحظات على ثلاث رسائل أخرى تناولت موضوع
(البيعة) وهي:

- ١ - كتاب (الإمامة العظمى) للطالب عبد الله الدميحي
وأصله رسالة ماجستير.
- ٢ - كتاب (صحابه رسول الله) للطالب عيادة الكبيسي
وأصله رسالة ماجستير.

صحيفة الرياض، الثلاثاء ٢٣ / صفر ١٤١٧ هـ - ٩ يوليو ١٩٩٦ م.

٣ - كتاب (عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام)
للدكتور حسن بن علي الشيخ.
وسنحاول - ما أمكن - ذكر أبرز الملاحظات باختصار وعدم
تكرار بعض الملاحظات التي سبق ذكرها والجواب عليها في
الحلقات الماضية فنقول:

رسالة ماجستير للطالب عبد الله الدميحي:
كتاب الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة
تكلم المؤلف عن بيعة علي في الصفحات (١٥٤، ١٥٥)،
١٥٦، ١٥٧) من كتابه ومن أبرز الملاحظات على الكتاب:
١ - عدم التزامه بالروايات الصحيحة فقد أورد في البيعة
روايتين طويلتين عن سيف بن عمر، وحاله لا يخفى على
محقق.

٢ - لم يستقص أكثر الروايات الصحيحة المشهورة فلم يذكر
منها إلا رواية محمد بن الحنفية فقط.

٣ - لم يحقق الأسانيد ولم يبين صحة الأسانيد من ضعفها
وإنما سردها سردا.

٤ - أهمل مبحثا مهما وهو (حكم الامتناع عن البيعة) مع أن
كتابه جله في الجانب النظري وكان من المهم ذكر هذا
المبحث.

٦ - من حسنات الكتاب، إنه لم يطعن في بيعة أحد

الخلفاء الراشدين ولم يجار بعضهم في الطعن في بيعة
علي، ولا طعن في كونه علي الحق في قتاله للخارجين
عليه وذكر ص ٥٣١ ندم سعد وابن عمر رضي الله عنهما
على تركهم القتال مع علي رضي الله عنه وهذا جيد منه.

رسالة ماجستير للطالب عيادة الكبيسي
كتاب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة
تعرض المؤلف لبيعة علي رضي الله عنه أثناء الفصل الثالث
(بيان حكم ما وقع بين الصحابة وتأويل ذلك) ومن أبرز
الملاحظات:

- ١ - اعتماده على الروايات الضعيفة والموضوعة انظر
ص ٣٠٧ ولا يحقق أسانيد الروايات بل ينسبها للطبري
والمسعودي وابن الأثير وابن كثير... إلخ ومعلوم أن هذه
الكتب فيها الصحيح والضعيف والمنكر والموضوع.
- ٢ - ص ٣٠٨ ذكر أن أهل الكوفة صدوا عمارة بن شهاب
والي علي على الكوفة وإن الذي تولى صده هو طليحة بن
خويلد الأسدي؟! وهذه من أكاذيب سيف بن عمر نقلها منه
الكبيسي دون تحقيق لأن طليحة بن خويلد مات، قبل بيعة
علي بنحو خمس عشرة سنة؟! والغريب أن المؤلف قد
اعترف بهذا في الهامش وذكر أن طليحة بن خويلد توفي

عام ٢١ هـ!!! مع أن بيعة علي كانت عام ٣٥ هـ!!! والخبر من أكاذيب سيف بن عمر انظر الطبري (٤ / ٤٤٢).
٣ - قوله ص ٣٠٨: (وقد قام معاوية وجماعة من الصحابة في الشام يحرضون الناس على المطالبة بدم عثمان منهم عبادة بن الصامت وأبو الدرداء وغيرهما من الصحابة).

أقول: هذا باطل. فعباد بن الصامت وأبو الدرداء ماتا قبل مقتل عثمان. فقد مات عبادة بن الصامت عام ٣٤ هـ على الصحيح ومات أبو الدرداء نحو ذلك على الصحيح أيضا فكيف يحرضان على الطلب بدم عثمان وهما قد ماتا قبله؟!
ثم إن عبادة بن الصامت كان على خلاف كبير مع معاوية فقد أنكر على معاوية بعض المعاملات الربوية كما ثبت في صحيح مسلم وسنن النسائي - والتي اجتهد معاوية وظنها مباحة وأنكر على معاوية أشياء أخرى بأسانيد قوية (انظر ترجمة عبادة بن الصامت في تاريخ دمشق وسير أعلام النبلاء). فمثل هذا لن يقف مع معاوية ضد علي وهو على خلاف شبه دائم مع معاوية، إضافة إلى النقطة الأهم وهي موته قبل مقتل عثمان رضي الله عنه وقبل هذه الأحداث كلها.

وهذه الرواية من بلايا سيف بن عمر انظر الطبري (٤ / ٣٥٢). ولكن مع هذا فإن سياق سيف يدل على أن هؤلاء طالبوا

بنصرة عثمان في حياة عثمان فنقلها محرفة ابن كثير (٧ / ٢٢٨)
فأصبحت تدل على (الطلب بدم عثمان) بعد موت عثمان وتابع
المؤلف ابن كثير في تحريف السياق وتتبع الأوهام بسبب إهمال
المصدر الرئيس للخبر.

وأخيرا نقول: من طالع كتاب الكيبيسي (صحابه رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وجده ملآن بالروايات الضعيفة وإن كان قد أجاد في بيان
الحكم الشرعي فيما جرى بين الصحابة (ص ٣٢١ - ٣٢٩)، وإن
من خرج على علي رضي الله عنه فهو مخطئ يجب قتاله (انظر
ص ٣٢٠) وقد استورد الأدلة في ذلك (ص ٣٣١، ٣٤٩).

الدكتور حسن بن علي الشيخ في رسالته:
عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام
تكلم المؤلف عن بيعة علي رضي الله عنه في المجلد الثاني
تحت الفصل الرابع (خلافة علي بن أبي طالب) ومن أبرز
الملاحظات على ما سطره في البيعة فقط ما يأتي:
١ - أنه اعتمد على كثير من الروايات الضعيفة والموضوعة
منها ثلاث روايات عن سيف بن عمر.
٢ - لم يذكر من الروايات الصحيحة إلا رواية ابن الحنفية
وابن عباس والحسن البصري.
٣ - تهجم المؤلف على بعض مناصري علي بن أبي طالب
رضي الله عنه اعتماداً على أقوال ابن العربي المالكي ومن
ذلك وصفه للأشتر النخعي ب (اللئيم) وأن (يده لا تزال
رطبة من دم الإمام الشهيد عثمان بن عفان) رضي الله عنه
وأرى أن هذا الاتهام لأحد المناصرين لعلي بن أبي طالب
هو اتهام لعلي رضي الله عنه نفسه، والأشتر تابعي كبير

وهو برئ من دم عثمان جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحة،
أما خروجه مع الثائرين فلم ينكر حصوله أحد، وقد خرج
مع الثائرين من هو أفضل من الأشتر كعبد الرحمن بن
عديس البلوي وعمرو بن الحمق الخزاعي وهما من الصحابة
المهاجرين، بل كان معهم بعض البدرين كجبله بن عمرو
الساعدي، وقد صح عن الأشتر براءته من دم عثمان رضي
الله عنه وكرهيته لمقتله واعتزله بالمدينة قبل مقتل عثمان
وصح عنه مفارقتة للثوار وكرهيتهم له وسبهم له ولذلك
استعان به علي رضي الله عنه وكان من كبار قواده. ولا
شك أن الصحابة الذين كانوا يعارضون سياسة عثمان قد
ندموا ولم يكونوا يرون قتله، أما الأشتر فقد اعتزل من أيام
الحصار وكرهيته لقتل عثمان صحيحة معلومة، لكن
الباحثين (لا يبحثون) والمحققين (لا يحققون) وروايات
الكذابين تغزو (الحواشي والمتون) فيتهم البرئ ويبرأ الفاعل
وتخلط الأوراق والمؤلفون مشغولون بالوظائف والأعمال عن
الدراسة والتدقيق والتحقيق فأصبح تاريخنا (خلطة) تجد فيها
الحق بصحبة الباطل في تزامن عجيب لم يشهد له التاريخ
مثيلاً!!!.

٤ - ومن أخطاء المؤلف ما ذكره ص ١ - ٧ من أن طليحة
بن خويلد رد عمارة بن شهاب والي علي على الكوفة وهذا
خطل من القول بناه علي روايات سيف بن عمر الموضوعية،
فطليحة بن خويلد مات قبل بيعة علي بنحو خمسة عشر

عاما. وكذلك زعمه أن عبادة بن الصامت وأبا الدرداء وغيرهم قاموا للمطالبة بدم عثمان؟! قد سبق أن هذا القول قول باطل فعبادة بن الصامت قد مات قبل عثمان بسنة وكذلك أبو الدرداء مات قبل عثمان بمدة فكيف يطالبان بدمه؟! هذا نقله المؤلف من ابن كثير، وابن كثير نقله محرفا عن سيف بن عمر وسيف إنما روى ذلك في حياة عثمان وليس بعد وفاته فوهم (ابن كثير) وتبعه (كثير) من الناس منهم المؤلف.

هذه بعض الأخطاء التي تتعلق بالبيعة وتوابعها. ومن حسنات المؤلف أنه قد أصاب في كثير من النتائج التي توصل إليها من كون بيعة علي رضي الله عنه وخلافته مجمع عليها وأنه لم يتخلف عنها أحد ولم يكرهها أحد ومثل هذه التقارير الجيدة، أضف إلى ذلك - وهو الأهم - إثباته لدلالات الأحاديث الصحيحة.

مثل حديث عمار وحديث خاصف النعل وغير ذلك فالكتاب رغم تقاريره ونتائجه الجيدة إلا أنه ضعيف المنهج جماع بين الصحيح والضعيف والموضوع.

عتاب وجواب:

عتب علي بعض الأخوة الإكثار من ذكر سيف بن عمر

وتضعيفاته أثناء هذه المقالات وقال قد سبق لك في حلقات ماضية أن أشبعت سيف بن عمر بحثا ودراسة وتضعيفا فلا - داعي للتكرار..

والجواب على هذا العتاب أقول: الذنب ليس ذنبي وإنما ذنب هؤلاء الذين أكثروا من النقل عن سيف بن عمر فعندما أنقد أقوالهم وأحكامهم الضعيفة لا بد أن أبين سبب الضعف فعندما أفتش عن هذا السبب أجد سيف بن عمر في الانتظار!! فماذا أفعل؟! هل أترك نقد الروايات الضعيفة في الدراسات الجامعية ولا أبين سبب ضعفها حتى لا تتكرر بعض المعلومات؟! فأنا عندما أخذت نموذجا (بيعة علي) لأرى مدى التزام أصحاب هذه الدراسات بما يدعون إليه من نظريات وجدت كثيرا من أقوالهم بينونها على روايات سيف بن عمر!! ويتركون الروايات الصحيحة أو يجهلونها فكان لا بد من ذكر هذه الأخطاء، وتكرار نقد روايات سيف مني إنما هو فرع عن أصل، فالأصل هو تكرار هذه الدراسات لسيف ومروياته ومضامين مروياته والفرع هو نقدي لهذا التكرار والاعتماد!!.. فالذنب في التكرار ذنب هؤلاء الأخوة وليس ذنبي فلو لم يعتمدوا على سيف بن عمر لما وجدتم في مقالاتي هذه حرفا واحدا عنه هذا أولا.

أما ثانيا: فإن تكرار تضعيف سيف بن عمر لا يعني تكرار المعلومة نفسها فإن المعلومات مختلفة وإن كان راويها واحدا، فالتكرار من هذه الزاوية فيه فوائد من حيث بيان (الحضور الكبير)

لروايات سيف بن عمر في دراساتنا التاريخية!! التي تعد بتجنبه وأمثاله، وكثير من المعلومات غير الصحيحة التي بينت ضعفها من وجهة نظري لم يكن يعلم بعض المهتمين أنها من طريق سيف بن عمر!!، بل ربما كرر أصحاب الدراسات أقوالا لا يعرفون أنها مبنية على روايات سيف بن عمر؟! فكان في تكرار سبب الضعف الواحد لهذه المعلومات المختلفة أمر مدهش ومستغرب ويدعو للحيلة والحذر!!، وقد جلست مع بعض المهتمين بالتاريخ الإسلامي ممن يؤمنون بضعف سيف بن عمر وكانت عنده معلومات يظنها حقائق ولا يعرف أن مصدرها سيف بن عمر!! فلما عرف أن مصدرها سيف أبدى تعجبا واستغرابا وتعلم جديدا.. فالتكرار من هذه الزاوية عظيم الفائدة..

أما ثالثا: فإن سيف بن عمر من أكثر المؤرخين تشويها وطعنا في بيعة علي بن أبي طالب ونقل أكثرهم هذا التشويه وهذا الطعن في البيعة وشرعيتها فكان لزاما علي أن أبين هذا، وهذا يقودنا قطعاً لشيء من التكرار، في وصم سيف بالضعف والكذب والاختلاق والمخالفة.. الخ لأننا وجدنا رواياته تخالف الروايات الصحيحة التي أشرنا إليها وإلى مصادرها باختصار في المقال الأول..

فطعن سيف في بيعة علي وتشويهاها ومخالفته للروايات الصحيحة أدى إلى تكرار النقد..

رابعاً: مقالانا السابقة عن سيف بن عمر لا تعني أننا لا نعيد ذكر ضعفه عند الحاجة، وأغلب المقالات أو الدراسات لا بد أن تكرر أشياء وتحيل على بعضها ولن تجد دراسة أو مقالا أو كتابا خاليا من بعض التكرار لأن المادة التاريخية متداخلة وكذلك المادة الفقهية والحديثية وغيرها من العلوم لا بد أن تجد فيها معلومات مكررة تدعو الحاجة إلى هذا التكرار.

أحببت التوسع في ذكر هذا العتاب وجوابه لأنه قد يأتي بعض التكرار أيضا سواء في هذه المقالات أو مقالات قادمة وإذا لم نكرر نقد المصادر فلن نستطيع معرفة الحقائق.

الفصل الثامن
مع الدكتور محمد السيد الوكيل
في كتابه (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)
والدكتور عبد العزيز نور ولي
في رسالته (أثر التشيع على الرواية التاريخية)
والأستاذ عبد الله محمد علي حيدر
في رسالته (مرويات ابن إسحاق)

مع الدكتور محمد السيد الوكيل في كتابه (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)
والدكتور عبد العزيز نور ولي في رسالته (أثر التشيع على الرواية التاريخية)
والأستاذ عبد الله محمد علي في رسالته مرويات ابن إسحاق)
كتاب: جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين.
تأليف: الدكتور محمد السيد الوكيل.

أيضا هذا الكتاب لم يكن أصله رسالة جامعية لكن مؤلفه
يشرف ويناقش العديد من الرسائل الجامعية في التاريخ الإسلامي
فلذلك أدخلناه هنا مثلما أدخلنا كتاب الدكتور أكرم العمري،
والدكتور الوكيل أكد في المقدمة ص ٦: إن المؤرخين الأقدمين
(تلقوا الأحداث تلقيا عن طريق الرواة بينما نحن لا نقبلها إلا بعد أن
تمر بفحص دقيق وتجارب عديدة وتجتاز الاختبار بنجاح). وأكد
قبل ذلك في الصفحة نفسها أنه (ينبغي تحقيق الحادثة والتثبت من
صحتها) وهذا جيد ومقدمة كتابه أيضا جيدة متينة رغم قصرها
لكن لما نأتي لموضوعات الكتاب لا نجد ذلك (الفحص) ولا

صحيفة الرياض، الأربعاء ٢٤ صفر ١٤١٧ هـ - ١٠ يوليو ١٩٩٦ م

(التدقيق) ولا (الاختبارات والتجارب العديدة) فنجد المؤلف
سامحه الله يكتفي بالجمع ونسبة ذلك لمصادره دون تفصيل ولا
دراسة للأسانيد ولا مقارنة بين المتون.

وعقد المؤلف فصلا عن بيعة علي ص ٤٣٣ من كتابه بعنوان
(مبايعته بالخلافة) وسرد مضامين روايات سيف بن عمر فقال ص
٤٣٥: (أما بيعة علي فكانت على خلاف ذلك، فإنها تمت في
ظروف سيطر فيها الإرهابيون على العاصمة واعتدوا على الخليفة
فقتلوه...).

وسبق أن قلنا: إن هذه السيطرة انفراد بها سيف بن عمر وإن
الروايات الصحيحة تؤكد أن الصحابة من المهاجرين والأنصار هم
الذين عقدوا البيعة لعلي وهم الذين جاؤوه في بيته ثم واعدتهم
في المسجد النبوي وبايعوا ولم يصح تخلف أحد منهم هذا ما
نطقت به الروايات الصحيحة التي ذكرنا مصادرها في بداية
المقالات ولم نسردنا خوف الإطالة وإنما نقلت مضمونها
وخلاصتها. أما روايات سيف خاصة فتصوران الأمر (أمر قتله
عثمان) وليس للصحابة في هذه البيعة حل ولا عقد ولا مشورة
مع أنه صح عن علي في أصح الروايات أنه أبقى قبول البيعة إلا
(عن رضى من المسلمين) وأنه أبقى البيعة في بيته وأبى أن تكون
بيعته (فلتة) فلذلك لما جاء المسجد جاء المسلمون وفيهم المهاجرون
والأنصار فبايعوه بكل رضا واختيار ولم يشترطوا (إقامة الحدود)
كما في روايات سيف الكذاب لأن البيعة إنما هي على الكتاب

والسنة فهي تأتي على كل شيء، وكأن سيف في روايته (اشترطهم إقامة الحدود) كأنه يريد الاعتذار عن الخارجين على علي بأن (قتله عثمان لم يقتلوا) وما دام أن البيعة بشرط ولم يتحقق الشرط فقد بطلت البيعة ولم تلزم أهل الشام!! وفي رواية سيف اتهم مبطن لعلي بأنه يريد (إضاعة الحدود ويرفض تطبيق أحكام الشرع) فسيف بروايته تلك يكون قد ضرب أكثر من حقيقة بخبر مكذوب وقد بينا في حلقات ماضية موقف الصحابة من الاقتصاص من الجماعة المتأولة أو من أفرادها وكيف أن أكثر الصحابة على ترك القصاص من المتأولين إضافة إلى عدم معرفة القاتل بعينه وعدم توفر أدلة الإثبات والشهود فهذا كله من موانع الاقتصاص وقد توسع الشافعي في كتاب الأم في شرح هذه القضية.

- وذكر المؤلف ص ٤٣١: (غياب كثير من الصحابة عن المدينة) أيام بيعة علي وهذا أيضا من أباطيل سيف بن عمر فإن أكثر الصحابة بالمدينة أما خروج بعضهم من المدينة للفتوح والولايات فهذا حاصل من عهد أبي بكر رضي الله عنه.
- وذكر المؤلف ص ٤٣٧: عرض الثوار البيعة على طلحة والزبير وسعد وابن عمر ثم ختم الرواية بقوله (يقول ابن جرير: فبقوا خيارى لا يدرون ما يصنعون والأمر أمرهم) وهذا ليس قول ابن جرير الطبري بل هذه رواية سيف بن عمر التميمي انظر الطبري (٤ / ٤٣٢) وكان الأولى بالمؤلف أن ينقل الخبر منسوباً إلى

قائله لأننا بقولنا (قال ابن جرير) نلغي الاستفادة من سرده
للأسانيد فهو لم يسرد الأسانيد عبثاً لأن كلمة (رواه الطبري)
يدخل فيها الصحيح والموضوع ولا يجوز أن نطلقها دون تقييد مثل
(رواه الطبري من طريق سيف) أو (رواه الطبري من طريق
الواقدي...) وهكذا فهذا التحديد يوفر على القارئ نصف
المرحلة ويبقى النصف الآخر بالانتقال إلى الرواية نفسها والنظر في
إسنادها، فإسناد فيه الواقدي أخف وأفضل بكثير من إسناد فيه
سيف بن عمر فقد يستشهد بإسناد الواقدي أو عوانة بن الحكم
وقد يحتج بإسناد لابن إسحاق أما سيف بن عمر فهذا لا يعرف
كذبه وخبث رواياته وتعمده التزوير إلا من درسها وقارنها بروايات
الصحاح وأسانيد المحدثين وثقات المؤرخين أما من يشني عليها قبل
دراستها فهذا لن يفيد هذا الكلام وسيظل أسير الخيالات
والأوهام.

- قوله ص ٤٣٧: (تواترت الروايات على أن علياً رفض أن
يتولى المسلمين بعد مقتل عثمان).

أقول: التواتر صعب، والصواب أن يقول (صحت الروايات)
فدقة التعبير تدل على دقة التفكير ودقة العلم.

- ذكر ص ٤٤٥ - ٤٤١ إكراه الثوار لطلحة والزبير البيعة وقد
سبق أنها لم تصح من وجهه وأن الصحيح من الروايات يعارضها.

- أجاد المؤلف ص ٤٤٢: في الجمع بين الروايات التي تزعم
تخلف بعض الصحابة على ضعفها مع الروايات العامة بأنه يظهر

أن التوقف في البيعة كان في البداية ثم لما اجتمع الناس على بيعة علي كانوا معهم، وهذا جيد على افتراض صحة تلك الروايات مع أنها كلها ضعيفة بلا استثناء وقد أشرنا لها بالمصادر في المقال الأول وليرجع إلى أسانيدنا من شاء فسيري بنفسه أنها ضعيفة بلا استثناء مع معارضتها لما هو أقوى منها وأصح.

وذكر المؤلف ص ٤٥٦ رد طليحة بن خويلد لعمارة بن شهاب وقلنا إن هذه من مختلقات سيف بن عمر فإن طليحة مات قبل بيعة علي بنحو خمس عشرة سنة وهكذا فقد نقل المؤلف كثيرا من الروايات عن سيف وغيره من الضعفاء بل يكاد نصف كتابه أن يكون نقلا وتحليلا لروايات سيف بن عمر فكيف يمكنه (وهو على هذا الحال) أن يستطيع دراسة الأسانيد ومعرفة الضعفاء والثقات والجمع بين الروايات وحسن تحليلها؟! وكيف يمكنه الالتزام بمنهجه النظري من (التدقيق) و (الفحص) و (الاختبار) للمرويات!؟

رسالة (أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن
الأول الهجري)

- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب عبد العزيز نور ولي
- الجامعة الإسلامية - قسم التاريخ الإسلامي -
- إشراف الدكتور كرم العمري
- الملاحظة الأولى:

- ذكر المؤلف بيعة علي ص ٣٧٩ من رسالته في الفصل الثالث
وأورد الروايات التي جاءت من طريق الشيعة أو من طريق من
اتهم بالتشيع من المحدثين وخلط بين الثقات والكذابين ويظهر من
خلال رسالته أنه لا يفرق بين رواية سلمة بن كهيل وأبي مخنف
ولا بين عمرو بن حماد شيخ مسلم وابن الكلبي وهذا خلط بين
متفارقات. فروايات سلمة بن كهيل الذي روى له الجماعة ومنهم
البخاري ومسلم واعتمدوه في روايات الأحكام الشرعية فكيف
بغيرها لا يساوى بروايات أبي مخنف ولا نصر بن مزاحم.
وكان على المؤلف أن يبين أن هذه الرواية صحيحة وإن كان في
أسانيدنا بعض من اتهم بالتشيع من الثقات لا سيما وأنه قد روى
عنهم المحدثون وعلى رأسهم البخاري ومسلم. ثم إن الذي عليه
أهل الحق من أهل الجرح والتعديل أن البدعة لا تؤثر في رواية
الثقة حتى وإن كانت هذه الرواية يفهم منها تأييد لبدعته، وأول

من اشترط ألا تؤيد رواية المبتدع الثقة بدعته هو أبو إسحاق الجوزجاني وهو نفسه مبتاع فهو من كبار النواصب بالشام وإنما أورد هذا القول في مقدمة كتابه (الشجرة وأحوال الرجال) للرد على ثقات الكوفيين الذين اتهموا بالتشيع حتى يسقط الكثير من فضائل علي التي جاءت من طريقهم!! وعلى هذا فقوله هذا يؤيد بدعته فسيكون مطرحا ومردودا بمنهجه نفسه ولذلك نجد كبار المحدثين كالبخاري ومسلم لم يعولا على هذا، فقد أخرج مسلم أحاديث في فضائل علي من طريق بعض الشيعة الثقات كعدي بن ثابت وأخرج البخاري روايات يفهم منها التقليل من بني هاشم من طريق بعض المتهمين بالنصب كقيس بن أبي حازم ومروان بن الحكم.

إذن فالدائرة المعيارية الحقيقية هي دائرة الثقة فإذا كان الراوي ثقة فلماذا لا نقبل رواياته فإن وجدنا في رواياته مخالفة مطردة لما رواه الثقات الذين يخالفهم المذهب فعندئذ يضعف بهذا ويكون ضعيفا جملة أما أن نأخذ من رواياته ما نشاء ونرد ما نشاء دون منهج ثابت فهذا خلاف ما عليه أكثر المحدثين وعلى رأسهم البخاري ومسلم فلم يتركوا روايات ثقات المبتدعة حتى ولو كان فيها تأييد لبدعتهم والأمثلة على هذا كثيرة قد سبق بعضها. ملاحظات أخرى:

لم يذكر المؤلف الروايات الصحيحة الأخرى المخالفة لروايات الشيعة التي سردها، كما لم يبين أن بعض روايات هؤلاء الشيعة

صحيحة مثل رواية سلمة بن كهيل التي رواها الإمام أحمد وسندها صحيح وسلمة بن كهيل وإن اتهم بشئ من التشيع إلا أنه لا يخفى على المؤلف أن كثيرا من ثقات المبتدعة سواء من الشيعة أو النواصب أو المرجئة أو القدرية قد اعتمدتهم أصحاب الصحاح وأكثر المحدثين وخرجوا لهم بل لا يخلو مصدر حديثي من الاعتماد على سلمة بن كهيل وهو من كبار التابعين وأكثر التابعين الكوفيين شيعة وكانوا في عصرهم من أوثق الناس كما قال شعبة (انظر تهذيب الكمال ١١ / ٣١٦) فكنا نود من المؤلف لو صنف هذه الروايات وبيّن صحيحها من ضعيفها أما الاستعراض لهذه الروايات فإنه بسبب غموضها وتعميمها مزعجا لكل باحث.

مرويات محمد بن إسحاق في كتاب تاريخ الرسل والملوك.

- رسالة ماجستير

- إعداد الطالب عبد الله بن محمد علي بن حيدر علي.

- إشراف الدكتور عبد الكريم بن باز والدكتور عبد العزيز العثيم.

- هذه الرسالة لم تتعرض لبيعة علي بن أبي طالب من قريب

أو بعيد لعدم وجود روايات لابن إسحاق عنها في تاريخ الطبري
لكننا أوردناها هنا لسبب في غاية الأهمية وهو أن بعض الأسانيد

التي تكلم عنها قد نقلت لنا متونا كثيرة منها (بيعة علي) ومن

أبرز هذه الأسانيد رواية ابن عباس فقد رواها الطبري عن جعفر

بن عبد الله المحمدي عن عمرو بن حماد بن طلحة وعلي بن

حسين بن عيسى عن حسين عن أبيه عن عبد الملك بن أبي سليمان

عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس ولها شاهد من رواية أبي

بشير العابدي.

وهنا في رسالة عبد الله حيدر ذكر إسناد الطبري إلى عيسى

(والد حسين) عن ابن إسحاق فماذا قال عن رجال الإسناد

السابقين؟!.

قال ص ٤٤١:

- جعفر بن عبد الله المحمدي: لم أجد له ترجمة!!.

- عمرو بن حماد بن طلحة: لم أجد له ترجمة!!.

- علي بن حسين بن عيسى: لم أجد له ترجمة!!.
- حسين بن عيسى: لم أجد له ترجمة!!.
- أقول: سبحان الله بل هؤلاء معروفون عينا وإن كان بعضهم مجهولا حالا وإليك التفصيل:
- ١ - جعفر بن عبد الله المحمدي: هو جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب ونسبته (المحمدي) نسبة إلى محمد بن الحنفية وهو (ابن علي بن أبي طالب). وانظر الأنساب للسمعاني (٥ / ٢١٨) فكافي الأولى بالمؤلف ألا يقتصر على الكتب المشهورة في الجرح والتعديل بل يمتد لما سواها من كتب الأنساب والتواريخ.
- ٢ - عمرو بن حماد بن طلحة: قال المؤلف: (لم أجد له ترجمة) وهذا عجيب وجهل بالغ بأصول البحث عن الرواة فهذا من رجال مسلم واسمه عمرو بن حماد بن طلحة القناد وهو (ثقة يتشيع) من شيوخ الإمام مسلم وروى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة (الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه) وروى له البخاري في الأدب المفرد. وله ترجمة في أشهر ومعظم كتب الرجال فهو مترجم في تقريب التهذيب ترجمة رقم (٥٠١٤) (طبعة عوامه) وفي الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ٤٠٨) وفي تاريخ الدارمي (ترجمة رقم ٥٥٣) وتاريخ البخاري الكبير (٦ / الترجمة رقم ٢٥٢٩) وفي الجرح والتعديل (٦ / الترجمة ١٢٦٨) وفي ثقات ابن

حبان (٨ / ٤٨٣) والكاشف للذهبي (٢ / ترجمة ٤٢٠٨)
والمغني للذهبي أيضا (٢ / ترجمة ٤٦٤٥) والميزان له أيضا
(٣ / ترجمة ٦٣٥٣) وتهذيب التهذيب (٨ / ٢٢ / ٢٣)
وخلصة الخزرجي (٢ / ترجمة ٥٢٧٩) وتهذيب الكمال
(٢١ / ٥٩١) وتاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٢٢١ - ٢٣٠)
ص ٢٩٩ .

والأنساب للسمعاني (١٠ / ٢٣٢) وغيرها من كتب الرجال
والتواريخ والأنساب ولا أدري بعد هذا كيف استطاع
الطالب أن يتلفظ بكلمة (لم أجد له ترجمة)!!؟ فإذا لم نجد
ترجمة لرجال مسلم فهل نستطيع أن نجد تراجم لرجال ابن
إسحاق والواقدي!!؟

٣ - أما علي بن حسين بن عيسى فقله عنه (لم أجد له
ترجمة) يشعر بكونه مجهولا عينا وهذا غير صحيح فهو
معروف عينا فهو علي بن حسين بن عيسى بن زيد بن علي
بن الحسين بن علي بن أبي طالب وجهالته حالا لا تضر
لأنه قد توبع من عمرو بن حماد (السابق) أحد شيوخ
مسلم.

٤ - أما حسين بن عيسى: فقله عنه لم أجد له ترجمة.
فهذا غير صحيح فقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح
والتعديل (٣ / ٦٠) وهو حسين بن عيسى بن زيد بن علي
بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولم يذكر فيه ابن أبي

حاتم جرحا ولا تعديلا لكنه من كبار أهل البيت وأشرفهم وقد تزوج من ابنة الحسن بن صالح بن حي وهو مقل من الرواية بسبب خلافه مع بني العباس وعاش متخفيا مع أبيه ومثله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن فمن المعلوم عند أهل الجرح والتعديل أن الأشراف وكبار القوم لا يكذبون فكيف بكبار أهل البيت المتقدمين.

٥ - عيسى أبو حسين: ولم يقل عيسى بن زيد لأنه ظنه مجهولا عينا وحالا ولم يتعب نفسه للرجوع إلى الجرح والتعديل (٦ / ٢٧٦) لابن أبي حاتم ففيه ترجمة عيسى هذا وقد سبق أنه ابن زيد بن علي الذي ثار على الأمويين عام ١٢٢ هـ وقتل فعيسى هذا ابنه وكان من أجلاء بني هاشم في زمنه ومن كبار أهل البيت ومحدثيهم وكان مع النفس الزكية وخرج على أبي جعفر المنصور ثم اختفى خوفا على نفسه وكان سفيان الثوري والحسن بن صالح وأمثالهم يجلسونه ويحبونه وقد توسع أبو الفرج الأصفهاني في ترجمته في مقاتل الطالبين ص ٤٠٥ وكذلك ترجم له من المعاصرين الزركلي في الأعلام (٥ / ١٠٢).

فهؤلاء الرواة الخمسة معروفون عينا وكثرهم معروف عينا وحالا وبعضهم من شيوخ مسلم فقول المؤلف عن كل واحد منهم (لم أجد له ترجمة) فيه قصور واضح خصوصا وإن هذا الإسناد سيضعف به المؤلف أسانيد كثيرة لأن هذا الإسناد من الأسانيد إلى

ابن إسحاق وابن إسحاق موضوع رسالته!! فكانت المسؤولية
مضاعفة هنا في استيفاء تراجم رجال الأسانيد التي توصلنا إلى
ابن إسحاق والرسالة موضوعها مرويات ابن إسحاق فإذا كان هذا
القصور في دراسة الطرق المحدودة الموصلة إلى ابن إسحاق فمن
باب أولى أن يكون القصور في دراسة الأسانيد الكثيرة التي
يوردها ابن إسحاق!!.

الفصل التاسع
مغالطات الفقيهي
بين بريق النظرية وظلام التطبيق!!

مغالطات الفقيهي

بين بريق النظرية وظلام التطبيق

كنت في الأسبوع الماضي قد كتبت مقالا من جزئين (١) حاولت فيهما استنهاض همة القارئ ليكون أكثر مساهمة ومتابعة وإيجابية لما ينشر من (المقالات العلمية) خاصة ولما يقرأه من المواد بشكل عام.. وبينت شيئا من المعاناة التي يكابدها الكاتب المخلص الذي يحرص على هذا القارئ لكن القارئ قد لا يقدر له جهده ويبقى سلبيا حتى لو حصل على الفائدة العظمى من هذا المقال أو ذاك. وطلبت من القارئ أن يحاول - بقدر الإمكان - التحلي بالموضوعية والعدل وأن يحاكم الكاتب ويجبره على احترامه وألا يكون (إمعة) مع آخر المقالات ولا يقلد الكاتب بل يشارك في تقويم الكاتب نفسه. إذن فالمطلوب من القارئ هنا أن يتبع المنهج العلمي في حسن

صحيفة الرياض، السبت ٢٣ / ١٤٧٥ هـ - ٥ أكتوبر ١٩٩٦ م
- المقالان ستجدهما في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

القراءة وحسن الفهم وحسن المتابعة ثم حسن الحكم على
مجهودات الآخرين سلبا وإيجابا.
وعلى هذا فلا أريد من القارئ الكريم أن يقلدني ولا يقلد
الدكتور العمري، ولا الفقيهي ولا غيرنا، بل يحاول نصرة الحق
الذي يراه ليساهم في (التصفية النقدية) التي نحن أحوج ما نكون
إليها في هذا العصر.

عودة إلى الفقيهي
أعود إلى تعقيب الأخ عبد الحميد فقيهي الذي نشره على
حلقتين في صحيفة "الرياض" أعداد (١٠٢٣٧ و ١٠٢٣٨) بتاريخ
١٨، ١٩ صفر ١٤١٧ هـ. وكان الأخ عبد الحميد قد كتب ذلك
التعقيب ردا على ما أوردته في نقد رسالته للماجستير ضمن
مقالاتي المنشورة بعنوان (كيف يضحك علينا هؤلاء؟!)
لماذا هذا الرد؟!!

وأنا لا أخفيكم سرا أنني لم أكن أنوي كتابة هذا الرد لأن
نقدي لرسالة الأخ الفقيهي أو غيرها من الرسائل والمؤلفات
الجامعية كان واضحا بحيث يستطيع المهتم العادي أن يكتشف
بنفسه من صدق معه ومن ضحك عليه!!
لكنني فضلت الرد لأمر منها:
١ - أن الفقيهي يمثل قطاعا واسعا من المؤرخين

(الإسلاميين) المعاصرين الذين يلبسون التاريخ الإسلامي
لباس الوعظ مع السطحية في تناول الروايات ودراستها
وتحميلهم المنهج الإسلامي (منهج المحدثين) أخطاءهم
وأحكامهم المسبقة!! ومسايرتهم للوضع العلمي السائد!! بما.
فيه من ركود وخمول، وسطحية، وغلبة العواطف على
الحقائق، والتشنج في تناول الجاد للقضايا الهامة في
تاريخنا الإسلامي، واتهام المخالفين والظعن في عقيدتهم
ومنهجهم، وهذه للأسف أصبحت سمة من سمات
المؤرخين الإسلاميين المعاصرين..
فردى على الأخ الفقيهى هو رد على (منهج قائم بذاته)
يحمل السمات السابقة ويضرب بجذوره في الصروح
الأكاديمية!!.

٢ - سلبية القارئ: التي أشرت إليها في المقالات السابقة
فقد كانت سببا رئيسا في نشر هذا الرد لأن أكثر القراء إن
لم نبين لهم الصواب ونكرره وندافع عما نراه من حق
فسيكونون ضحية تلبيسات وأباطيل الذين لا يراعون (أمانة
الكتابة) ولا يهمهم إلا الدفاع عن مؤلفاتهم أو أبحاثهم أو
أفكارهم وكان الرجوع إلى الحق جريمة.
لكننا مع الردود وإيضاح المسائل أكثر نساهم في حماية الحق
وإفادة القارئ والرفع في مستوى إجابته.

٣ - ومن الأسباب أن الأخ الفقيهي - سامحه الله - قد حملني أشياء لم أقلها وأفهم القراء من مقالاتي أشياء لم تخطر لي على بال، فأجاد - سامحه الله - التحوير وأساء التفسير لكثير مما كتبه ولم ينس أن يتهمني بالبدعة والاستشراق كما هي ديدن أكثر المؤرخين (الإسلاميين) أيضا في هذا العصر.

فلهذه الأسباب وغيرها كتبت هذا الرد الذي أرجو أن يساهم الأكاديميون أنفسهم في عملية (النقد الذاتي) التي نحن في أمس الحاجة إليها، بل لن يعلو لنا علم ما دمنا (نتستر) على أخطاء بعضنا حتى صار كثير من مؤلفاتنا ورسائلنا (أضحوكة) لكل متمرس في هذا الفن.

المؤرخون الإسلاميون وأمانة المنهج
كنت أتمنى ألا يشوه المؤرخون الإسلاميون منهج المحدثين هذا التشويه القائم على الشك في الآخرين واتهامهم مع الضعف البحثي وتحميل كل هذا (منهج المحدثين) فهم بهذا يسيئون أبلغ الإساءة إلى (منهج المحدثين) الذي لا يعرفون منه إلا (ألفاظ الجرح) لمخالفهم في الآراء، وألفاظ (التعديل) للمتفقين معهم. أضف إلى أن المؤرخين الإسلاميين أو أكثرهم في هذا الزمان قد أدخلوا في العقيدة أمورا تاريخية بحتة، فأصبحوا يتهمون كل من لم يقر بوجود عبد الله بن سبأ أو شكك في شخصية القعقاع

بل وصل الأمر بصاحبنا الفقيهي إلى اتهام من ضعف سيف بن عمر!!، أي أن سيف بن عمر أضيف أخيرا إلى (العقيدة) وصار الإيمان بأنه (ثقة) من الواجبات العقديّة!!، فأتخمت العقيدة بهذه الأباطيل، لأن كل أحد أصبح يضيف إليها ما يشاء ويوافقه أمثاله حتى أخرجوا الآخرين بجهل لا يعلم من دائرة السنة إلى دائرة البدعة.

وللأسف فإن هذه (الإدخالات) قد وظفت منذ زمن بعيد في محاربة وطمس الرأي المخالف لآرائنا ولو كان حقا، وبسبب هذه (الإدخالات) والإضافات إلى العقيدة) تجد المسلمين اليوم أو أكثرهم غارقين في (الاتهامات المتبادلة) لأنهم - إضافة إلى ما سبق - لم يحددوا (الأسس العلمية الصحيحة) لهذه الاتهامات فكم من حق ظنه الآخرون باطلا وكم من مخلص أتهم ومن عاجز كيلت له المدائح (البالونية)!!.

إذن فأرجو أن يتسع صدر أخي عبد الحميد لما أورده من ملاحظات مثلما اتسع صدري لملاحظاته مع أن فيها من الاتهامات (الثقيلة الوزن) التي أرجو أن يغفرها الله له إن كان مجتهدا معتقدا أنه محق فيها لكنني لا أسامحه إن كان يعرف أنه مبطل فيها، فالفقيهي يعرف نيته ولا أعرفها. أما أبرز الملاحظات على الأخ الفقيهي مما أورده في تعقيبه فكالتالي:

الملاحظة الأولى:

نشر الأخ الفقيهي تعقيبه قبل اكتمال الرد عليه فهذه سابقة عجيبة لم أعرف لها سرا اللهم إلا أن كان الفقيهي يريد من (تلاميذه) أن يحصلوا على تعقيبه قبل تفرقهم في العطلة الصيفية!! لكن يبقى هذا خلاف المنهج فمن المعلوم عند العقلاء أنه يفترض في (المردود عليه) أن ينتظر حتى ينتهي (صاحب الرد) من إتمام رده، وهذا من (آداب) الحوار المعروفة التي ينبغي أن يلتزم بها الأكاديميون فكيف بغيرهم؟
والغريب أن الأخ الفقيهي ذكر أنه سيتناول (بالتفصيل)!! كل ما نشرته من مقالات فكيف يستطيع وقد نشر رده قبل اكتمال نشر مقالاتي!!

الملاحظة الثانية:

لم يستطع الفقيهي أن يرد ملاحظة واحدة من الملاحظات الأربع والعشرين التي أوردتها في مقالاتي ردا على الأخطاء التي وردت في رسالته للماجستير فيما يتعلق ببيعة علي بن أبي طالب فقط. وهذا إقرار من الفقيهي (غير مباشر) بأنني مصيب في تلك الملاحظات!!..

قد يقول قائل: فماذا كان رد الفقيهي متعلقا به؟
أقول: أغلب رده كان إما نبذة عن الجامعات في المملكة

وخاصة الجامعة الإسلامية أو الدخول في موضوعات خارج الملاحظات وذهب إلى كتابات حول الفتنة وصلح الحسن وغيرها مما لم أتكلم عنه بينما ترك الدفاع عن الأخطاء التي وقع فيها وللأسف لم يعترف بخطأ واحد، كما لم يستطع أن يدافع عن خطأ واحد، فجمع بين المكابرة والمحاورة.

ويتبين من رد الفقيهي أنه لم يكتبه إلا لتلاميذه لأنه يحتك معهم يوميا وربما فيهم بعض النابهين فذهب رد الفقيهي في أودية ليس معه فيها إلا الريح وكان الأولى أن يرد على ملاحظاتي واحدة واحدة أو ليعترف بالأخطاء ويربي طلابه على الاعتراف بالخطأ وهذه من أكبر ميزات الرجل العالم. وللأسف فإن رد الفقيهي يظهر منه أن الفقيهي لم (يفقه) لب الموضوع ولا موطن الاختلاف وخلاصته أن الفقيهي لم يلتزم بما وعد به من النظريات البراقة. فراح يغرق في التنظير مع أن هذا ليس موطن الخلاف إنما الخلاف في التطبيق.

الملاحظة الثالثة

عنون مقاله بقوله (نرحب بالنقد العلمي) ولم نجد إلا ترحيبا نظريا في العنوان فقط أما التطبيقي فكان محتوى المقال خلاف هذا الترحيب!! وإلا قل لي متى يكون استعداد الجامعات ترحيبا بالنقد العلمي؟! ومتى يكون اتهام المخالف بأنه مع المستشرقين ترحيبا علميا إلا في قاموس الفقيهي؟! وإذا كان هذا ترحيب الفقيهي فكيف يكون تأنيبه؟!

الملاحظة الرابعة

قول الفقيهي (ونرفض اتهام الصحابة بالخروج)..
أقول: أيضا الفقيهي (لم يفقه) القضية فلا يستطيع هو ولا غيره إلغاء التاريخ ولا يستطيع أحد أن يقول إن عثمان لم يتلى بخروج بعض الصحابة عليه، ولا يستطيع أحد أن يقول إن عليا لم يتلى بخروج بعض الصحابة عليه، فهذه مسألة أصبح العوام يعرفونها فضلا عن الخواص والمتخصصين، وقد أثبت الفقيهي نفسه كلمة (خرج) في رسالته في أكثر من موضع.. أما تفسيره لكلمة (خرج) بأنها تعني رأي الخوارج فهذا لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف وأنا أجزم بأن الفقيهي يعرف هذا جيدا لكنه وجد شحا في الملاحظات على مقالاتي حتى أنه لم يجد إلا هذه الكلمة فذهب ينفخها ويفسرها تفسيراً بعيداً لا يوافق عليه أحد، لكنه يريد من هذا استعطاف السذج من القراء (ومواصلة الضحك عليهم)!! بهذا العنوان (العاطفي) الذي ليس له موقع من الأعراب.

الملاحظة الخامسة:

أسلوب الأخ الفقيهي الذي مارسه في استعداد الآخرين ضدي سواء المؤسسات العلمية أو بعض الشخصيات فأنا أعاب الفقيهي على هذا الأسلوب ليس حماية لي وإنما حماية لمصداقية الفقيهي، لأن هذا الأسلوب أصبح دليل العجز وشماعة الأخطاء. وكل من قرأ المقالات يعرف أنه ليس هناك من داع لما بدأ به الفقيهي مقاله

من الثناء العطر على جامعات المملكة ثم الجامعة الإسلامية وقسم
السيرة والتاريخ بها!!، فهذا كله خارج الموضوع إضافة إلى أن
دفاعه عن هذه الجهات دفاع ضعيف وليت الفقيهي أجاد الدفاع
عن رسالته فكيف يجيد الدفاع عن هذه الجهات ويورد نفسه في
أمور ليس له فيها ناقة ولا جمل!! . ثم إن الجامعات أو الأقسام
التاريخية بها تستطيع أن ترد على ما كتبه إن كان ما كتبه عنها
يخالف الحقيقة. فليس من المحرم أن نكتب بعض الملاحظات على
جامعة من الجامعات أو قسم من الأقسام أو وزارة أو أية مؤسسة
حكومية أو أهلية، الفقيهي نفسه يقول (لا يابى النقد العلمي إلا
مكابري)!! لكن أن يجعل الفقيهي نفسه (وصيا) على الجامعات في
المملكة فهذا يبدو أنه أسهل له من أن يدافع عن رسالته!!
الملاحظة السادسة:

الأخ الفقيهي بعدما اتهمني - وما أسهلها من تهمة - بأنني
خصصت الجامعة الإسلامية بمزيد من النقد ذكر السبب بقوله
(لأنها الرائدة في محاولة تطبيق منهج المحدثين...)?! وأنا أبارك
للأخ الفقيهي (فقهه) للمسألة وذكاءه في هذه النقطة وقوة
(حاسته) النقدية!! وهكذا فليكن الترحيب بالنقد العلمي!!
الملاحظة السابعة:

قول الفقيهي (وقبل الدخول في المناقشات التفصيلية لكل ما
ذكره (المالكي) في مقالاته عموما ولما خص به رسالتي
خاصة...)

أقول: كيف تستطيع (المناقشات التفصيلية لكل ما ذكرته) مع أنك نشرت ردك قبل اكتمال نشر مقالاتي تلك بل قبل الانتهاء من نشر الردود على رسالتك وحدها؟! فكيف تجمع بين النقيضين؟! وبأي منهج تتحدث؟! ألسنت معي بأن هذا خلاف (النقد العلمي)!! لماذا تعد القراء بأشياء هم أول من يكتشف أنك غير صادق فيها؟! لماذا تحرق نفسك بهذه الطريقة؟! أنا أربأ بالأخ الفقيهي أن يتشبه ببعض الكتاب الذين (يزمجون) في بداية المقال ثم لا يفعلون شيئاً بعد ذلك. والفقيهي يهدد ويتوعد (بالمناقشات التفصيلية) ثم لم يرد على ملاحظة واحدة مما ذكرته رداً علمياً وإنما يقتطف بعض الجزئيات ويدندن حولها.

ثم إنه قد بلغني عن بعض (المردود عليهم) ممن يعترف الفقيهي بعلمهم وفضلهم عليه أنه أثنى على المقالات التي كتبتها ولم يتحفظ إلا على عنوان المقالات ولو ذكرت اسمه للفقيهي لسببت له (للفقيهي) حرجاً شديداً!!
الملاحظة الثامنة:

الاتهامات والطعون التي لمح لها الفقيهي سواء بالاستشراق أو الرفض أو الطعن في الصحابة لم أستغربها فليس لأكثر المؤرخين الإسلاميين اليوم إلا هذا، وهم ضحية التربية المتوجسة من الآخرين فلا تستغرب ألا تجد لهم من التحقيق إلا وعظ الموالم واتهام المخالف واستجداء العواطف!!.

الملاحظة التاسعة

قوله عن عنوان المقالات (كيف يضحك علينا هؤلاء) بأنه لا يفهم منه إلا اتهام أصحاب قسم السيرة والتاريخ بالجامعة الإسلامية..

أقول: وهذا أيضا من كمال (فقه الفقيهي) وحسن فهمه لما يكتب وصدق (حاسته) النقدية!! ولو سأل نفسه: هل كل هؤلاء الذين رددت عليهم تخرجوا من قسم الفقيهي فقط؟! بل هل كلهم تخرجوا من الجامعات الإسلامية فقط؟!

الملاحظة العاشرة

ذكر الفقيهي بأن رسائل قسم السيرة والتاريخ (حظيت بتقدير المراكز العلمية داخل المملكة وخارجها)!!

أقول: هذا لا يمنع من وجود بعض الملاحظات الكبيرة أو الصغيرة، وأنا لم أنقد جميع أعمال ورسائل القسم ولا غيرها من الرسائل التي نوقشت في الجامعات الأخرى وإنما انصب نقدي على عشر رسائل ومؤلفات أخذتها (كنموذج) لم يلتزم أصحابها بالنظريات التي وعدوا بها.. ولا ريب أن ثناء الفقيهي (المطلق) على هذه الرسائل ثناء مشكوك فيه إن لم يكن مجروحا لأنه بهذا يثني بطريقة غير مباشرة على رسالته!!

ثم لم يخبرنا الفقيهي (أين هي تلك المراكز العلمية التي قدرت

تلك الرسائل؟! وكيف عرف بأن الرسائل حظيت بتقدير تلك المراكز؟! وما هي معايير تلك المراكز في (التقدير)؟! وهل خصوا قسم السيرة والتاريخ بشيء من (التقدير) أم أن مثله مثل غيره؟! وهل اطلع أصحاب تلك المراكز على (خبايا التطبيق) أم أنهم اطلعوا على (موجز) عنها وأبعوه بالتصفيق؟! علماً بأن الباحث أو المحقق أو الكاتب الواثق إن اكتشف خطأ فلا تهزه ثناءات الآخرين على هذا العمل (المنقود)، ولو تركنا كل عمل أو مؤلف أو رسالة لثناءات الآخرين وتقديرهم لما ساهمنا في تصحيح مسار هذه البحوث والدراسات.

ثم إن المراكز العلمية داخل المملكة وخارجها ليس فيها إلا بشر مثلنا ومثل هؤلاء الذين ناقشوا هذه الرسائل وأعطوها (امتياز مع مرتبة الشرف الأولى)!! أم أن الفقيهي يريد إيهامنا أن تلك المراكز لا يمكن أن تخطئ؟

الملاحظة الحادية عشرة

ذكر أن مقالتي لا تحتاج إلى رد (لولا ما قد يظنه غير المتخصص أنه نقد علمي)!!.

أقول: قد أثنى على هذه المقالات من المتخصصين في التاريخ من حصل على الدكتوراه فيه قبل حصول الفقيهي على شهادة الابتدائية!!، لكنني لا أحب التشبث بالأسماء ولا بالتخصصات،

فالبراهين والأدلة أفضل التخصصات..
كذلك لو كنت متشبثا بالتخصص لقلت للفقيهي قد رد عليك
الشيخ مفلح الشمري وهو متخصص في (السنة وعلومها)
بخلافك فأنت متخصص في (التاريخ فقط) وقد انتقد الشيخ
مفلح تحميلك لمنهج (المحدثين) أخطاءك في الرسالة، لكنني أيضا
لا أحب أن استخدم مع الفقيهي معايير أو ضوابط غير صحيحة
لأن التخصص معيار فيه ما فيه بينما الدليل والبرهان خير ضابط
وأفضل معيار.. لأن المتخصصين أنفسهم مختلفون في كثير من
النتائج التي توصلوا إليها، ورسائل القسم (الذي يطريه الفقيهي)
قد اختلفت في كثير من النتائج، ورسالة الفقيهي مختلفة عن
مقاله في كثير من الأمور (سيأتي ذكر بعضها).

إذن فمعيار التخصص معيار غير علمي على إطلاقه وخاصة
العلوم الإنسانية التي يترابط الكثير من موضوعاتها، إذن فقد بطل
الاحتجاج بالتخصص الذي أراد الفقيهي أن يحتمي بزجاجه.
فلا الفقيهي استطاع تطبيق منهج المحدثين ولا استطاع تطبيق
المنهج التاريخي، بل كانت رسالته خلطة عجبية لا لون لها ولا
طعم ولا رائحة بسبب عدم التحديد الدقيق للمنهج وعدم التطبيق
الأدق لنظرياته.

الملاحظة الثانية عشرة:

قال الفقيهي (إن للنقد موازين ومعايير إذا التزم بها الناقد
استفاد وأفاد).

أقول: أنا متفق مع الفقيه في هذه النقطة، لكن يبقى الكلام نظريا فقط فالفقيه لم نجد في نقده من الناحية التطبيقية أيا من هذه الموازين ولا تشم فيها رائحة لمعيار من المعايير بل نجد اتهام الآخرين بالباطل مع المكابرة والتنصل من كل الأخطاء فأين الموازين والمعايير؟! فتعقبيه الذي نشره لم نلمس منه شيئا من هذا الكلام النظري الجميل.

الملاحظة الثالثة عشرة

أرشدنا الفقيه إلى الرجوع لفصل (النقد) في كتاب الدكتور أكرم العمري المسمى (مناهج البحث).

وأقول: ليس المهم الإحالة إلى الكتب والنظريات التي تضمنتها لكن المهم هو الالتزام بتلك النظريات، فليس الخلاف إلا في التطبيق. وكتاب (مناهج البحث) للدكتور العمري لم يستوف الجانب النظري فضلا عن الجانب التطبيقي فكيف بالتزام طلابه (عمليا) بهذه الموازين في النقد؟!.

وقد رأينا الفقيه نموذجا من هؤلاء لا يحسن من النقد إلا الاتهام بالباطل أو التنصل من الأخطاء، بل إن الفقيه أول من يخالف كتاب العمري من الناحية العملية لا النظرية، فمن المقاييس التي ذكرها العمري ألا يتأثر الناقد أو المنقود (بالعلاقات الاجتماعية والمجاملات الشخصية منها والعامية مثل مجاملة الرأي العام والتجاوب مع اتجاهاته). فهل ترون الفقيه قريبا من هذا

المقياس؟! وبم تفسرون بداية مقاله الذي وشحه بإطراء ومديح الجامعات والأقسام والمشرفين والأساتذة وجعل هؤلاء فوق مستوى النقد والتعقب وهكذا لم أجد مقياسا صحيحا من مقاييس كتاب العمري إلا وقد خالفها الفقيه عمليا لا نظريا!!
فالفقيه إلى الآن (لم يفقه) أن الأقوال سهلة لكن التطبيق هو المحك. ومن طالع نقد الفقيه للدراسات المعارضة في آخر رسالته عرف مدى علم الفقيه بالمقاييس والموازن ومدى إيمانه بها وتطبيقه لها؟!

الملاحظة الرابعة عشرة:

قول الفقيه (إن المنهج الذي سلكه قسم السيرة والتاريخ لا غبار عليه)!! أقول: القسم لا يتحمل أخطاء الطلاب مباشرة ثم أقول للفقيه: هل تستطيع أن تزعم (أن عليه غبار)؟! لا أظنك تستطيع إلا الموافقة على صحة المنهج وخلوه من العيوب النظرية والتطبيقية ولو قلت خلاف ذلك لأدنت نفسك ورسالتك فما أنت إلا أحد أبناء القسم وما رسالتك إلا صناعة من صناعات القسم ولو كان في المنهج أدني غبار (لما أخرج لنا مثل رسالة الفقيه)!! التي لم تحمل منهج المحدثين ولا حسن تحليل المؤرخين.. ولا أدري لماذا لم يذكر لنا الفقيه أهداف ذلك المنهج وأسسه حتى نناقشه في ضوءها.. أم أن المنهج (شفوي) فقط - والشفوي يخضع للتحوير والتبديل من شخص لآخر فعندما نحاكم هواء

وكلاما منطوقا يكون أصعب بكثير من محاوراة المنهج المكتوب
المعلن.. وسواء كان القسم (الذي تخرج منه الفقيهي) له منهج أو
هو بلا منهج لا يهمنا هذا، إنما يهمنا أن بعض (انتاجاته) ورسائله
فيها ضعف ظاهر وبعض تلك الرسائل فيها قوة ظاهرة، ورسالة
الفقيهي خير شاهد على ضعف ذلك (البعض) من الرسائل ولا
أدري كيف أجزى للفقيهي تجاوز (الأحكام الشرعية) في رسالته
فضلا عن تجاوز الحقائق التاريخية!!؟
الملاحظة الخامسة عشرة

قول الفقيهي (إن علماء أهل السنة قد حصنوا أفكار أتباعهم
من القواصم).

أقول: هذا اتهام شبه معنن بأنني لم أنج من تلك القواصم!!،
التي ذكر منها الفقيهي تهجمي على قسم السيرة والتاريخ!!
وزعمي!! بأن عبد الرحمن بن عديس خرج على عثمان!! لم ينس
القاصمة الكبرى وهي أنني (أعبر عن آرائي بكل صراحة)!!
وبأمثال هذه (القواصم) أخرجني الأخ الفقيهي من (أهل السنة)
إلى المبتدعة والمستشرقين!! وليت الفقيهي (يفقه) بأن إخراج الناس
من السنة إلى البدعة بلا علم ولا بينة هي (القواصم الحقيقية).
فإذا كان الفقيهي قد حمل قسم السيرة والتاريخ أخطاه في
رسالته فهو هنا يحمل أهل السنة هذه العقيدة، التي هم منها براء،
وقديما قيل (عدو عاقل خير من صديق جاهل)!!.

قلنا في حلقة سابقة إنه ليس الهدف من هذه المقالات رد الأخطاء التي وقع فيها الأخ الفقيهي فقط، إنما الهدف الأهم والأشمل هو استعراض أبرز الأخطاء (التطبيقية) عند قطاع كبير من المؤرخين ألا وهم (المؤرخون الإسلاميون) على وجه الخصوص، فهؤلاء وإن كان فيهم القوي في علمه الصحيح في نيته إلا أن أغلب هذا القطاع - للأسف - فيه سطحية ظاهرة في تناول القضايا التاريخية مع إلباس العاطفة والآراء الجماهيرية بلباس العلم والتحقيق والتدقيق مما (شوش) على المنهج (منهج المحدثين) وشوه تطبيقه، فهذه المقالات أرجو أن يكون فيها إبراز للمنهج التطبيقي عند (المحدثين) مع تبرئه من تطبيقات (المؤرخين الإسلاميين) المعاصرين، وأنتم تلاحظون تركيزي على (المؤرخين الإسلاميين) دون غيرهم لأن هؤلاء يتحدثون بلسان (أهل الحديث) ويكتبون باسم (الإسلام) مع ما في كتاباتهم من آراء خطيرة لا يقرها (الشرع) ولا (منهج المحدثين) ولا (أصول الاستدلال) ولا (المنهج التاريخي البحت) القائم على مقارنة المتون ودراستها، فلذلك أرجو ألا يفهم القارئ من هذه المقالات أنها مجرد رد على خصم، وإنما أرجو أن تساهم في تصحيح مسار (الدراسات الجامعية) في التاريخ لتكون أكثر عمقا وأقوى تحليلا وألصق بالنظرية. أما الآن فنستكمل المشوار مع الأخ الفقيهي فنقول:

الملاحظة السادسة عشرة:
قوله: (يظهر أنه (يقصدني بهذا القول) لم يقرأ كتاب العواصم من القواصم لابن العربي).
أقول: أولاً: مما يدل على تقليد وسطحية كثير من المؤرخين الإسلاميين أنهم ينسبون لهذا الكتاب ويوصون به وكأنه أحد الصحيحين!! مع أن الكتاب مثل سائر الكتب فيه حق وباطل ولعل تعليقات محب الدين الخطيب زادت الأمر شراً مستطيراً، وصارت أقواله مقدسة عند كثير منهم مع أنه (أي الخطيب - رحمه الله -) كان في غاية السطحية والانتقاء المدفوع بدوافع (الهوى المضاد) فقد دفعه هذا الهوى إلى تنقص علي بن أبي طالب في أكثر من موضع، ولو استطردت في إثبات هذا لما انتهيت. إضافة إلى تحريفه للنص (الذي حققه من العواصم) وتصرفه الذي يدل على أنه - رحمه الله - لم يكن نظيف البحث ولا نظيف النية. أما المقلد فيمدح الكتاب مع المادحين (١).
ثانياً: الأخ الفقيهي قد خالف موضوعات رئيسية في كتاب العواصم ووقع في كثير من (القواصم) التي يراها ابن العربي أو الخطيب، بل إن رسالة الفقيهي تكاد تتناقض تناقضاً شبه كامل مع

(١) من الذين ردوا على محب الدين الخطيب وانتقدوا تعصبه لبني أمية، الأستاذ منذر الأسعد في كتابه (براءة الصحابة في انفاق) ص ١٠٤ ومن الذين ردوا على الخطيب تحريفاته للنصوص الدكتور محمد جميل غازي والأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في تحقيقهم لكتاب العواصم، ورد عليه الألباني تضعيفه للأحاديث الصحيحة كما في حديث الحوآب وغير ذلك واتهمه عمار طالبي بتحريف نصوص من كتاب ابن العربي!!

(العواصم) فمن منا لم يقرأ الكتاب؟! ثم هل الكتاب بهذه الأهمية حتى يصبح الجهل به جهلاً بالعلم؟! كنت أتمنى من الفقيه أن يوصيني بالكتاب والسنة فهي المنجية من القواصم. وليس بكتاب من زعم (أن الحسين قتل بسيف جده)!! على أية حال: فإن كانت مخالفة كتاب ابن العربي (من القواصم) فقد وقع الفقيه في كثير منها وكم من قضية أثبتتها الفقيه هي عند ابن العربي (أكاذيب)!! ووالله إنني كنت قد جمعتها لكن خشية طول الرد لم أوردتها لكن ليرجع الفقيه ويقارن النتائج التي توصل إليها ابن العربي ومحب الدين الخطيب ثم ليقرن هذا مع نتائج رسالته فإن فعل فلن يوصي بقراءة كتاب (العواصم) بعد اليوم!!!
الملاحظة السابعة عشرة:

دلل الفقيه على أنني لم أقرأ كتاب العواصم بقوله (وإلا لو قرأه لما وقع في تلك القاصمة وهي قوله) (والعجب فيمن يعذر معاوية في الخروج على علي ولا يعذر عبد الرحمن بن عديس في الخروج على عثمان). فإن هذا القول - ولا يزال الكلام للفقيه - لم يسبق إليه أحد من أهل السنة ولم يصدر إلا من الرافضة. أقول: أولاً أيضاً الفقيه (لم يفقه) القضية، القضية بكل بساطة أن عثمان وعلياً خليفان راشدان وأن من خرج عليهما فقد أخطأ بغض النظر عن النية والاجتهاد. فإذا حكمنا على الخارج على عثمان بأنه أخطأ فكذلك الخارج على علي وإن عذرنا الخارج

على علي وزعمنا أنه مصيب، فكذلك الخارج على عثمان لأن أدلة المعارضين (معارضى عثمان وعلي) ضعيفة لا تبرر لهم الخروج بالسيف. أما الفقيهى فإنه يعتبر من يعذر عبد الرحمن بن عديس البلوى (الرضوانى) فى الخروج على عثمان (رافضيا بينما من يعذر معاوية (وهو أقل فضلا من ابن عديس) فى الخروج على علي يعتبره سنيا سلفيا!!).

ثانيا: ابن العربى (الذى أوصى الفقيهى بكتابه) يعتبر عبد الرحمن بن عديس البلوى من الخارجين على عثمان (أنظر العواصم ص ١٢٣)، وهذا أمر ظاهر ومعلوم لكن الفقيهى تناقض هنا مع ابن العربى وزعم أن ابن عديس إنما يخالف عثمان فى أمور اجتهادية، وهذه من (القواصم) عند ابن العربى!!
ثالثا: هل تريدون أن يزيد عجبكم أكثر؟! إذن تعالوا معي: الفقيهى فى رسالته ص ١١٩ يعتبر عبد الرحمن بن عديس البلوى من (الخارجين على عثمان)، بل يعتبره من (قتلة عثمان) يدل على ذلك العنوان الذى وضعه باسم (موقف علي من قتلة عثمان ص ١١٨). لكن فالفقيهى فى المقال الأول يقول عنى: (ومن اتهمه لعدد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم بالخروج على عثمان.. والحقيقة غير ذلك، فابن عديس ومن ذكرهم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ممن أنكروا بعض الأمور الاجتهادية من عثمان مثل ابن عديس فى ذلك مثل أم المؤمنين عائشة وأبى ذر، وهذا من باب الخلافات الفقهية أما التماذى ليصل إلى العصيان والخروج، فهذا لم يحصل

منهم مطلقاً..). أ. هـ.
أقول: فهذا هي الدنيا مليئة بالعجائب وها هو الفقيهي يرد على
الفقيهي، فالفقيهي صاحب الرسالة يعتبر ابن عديس من الثوار
على عثمان، لكن الفقيهي صاحب المقال يجعل ابن عديس
صاحب رأي فقط مثله مثل طلحة والزبير وعائشة في معارضتهم
بعض سياسات عثمان (كما سيأتي). وعلى هذا فالفقيهي صاحب
المقال يتهم الفقيهي صاحب الرسالة (بالرفض) لأنه اتهم (ابن
عديس) بالخروج!! وهذا لا يقوله - في زعمه - إلا الرفضة!!
على أية حال: الفقيهي في مقاله ما زال يضحك علينا والفقيهي لا
يؤاخذ على هذا الضحك بقدر ما نؤاخذ نحن الذين لا نتصارع
ولا نشجع النقد الذاتي حتى وصلنا إلى هذه (المهازل).
الملاحظة الثامنة عشرة:

أورد الأخ الفقيهي صلح الحسن ومعاوية مع أن هذا خارج
موضوعنا. لكنني هنا أريد أن أبين خطأ كبيراً يقع فيه كثير من
المؤرخين الإسلاميين، فهم يركزون على (صلح الحسن) ويزعمون
أن (ما فعله الحسن أحب إلى الله ورسوله مما فعله علي بن أبي
طالب)!! يعني بعبارة أخرى كأنهم يقولون: لو أن علياً فعل مثل
الحسن لكان أفضل، أي لو أنه تصالح مع معاوية ولو أن يبايع له
لكان أفضل في نظرهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أثنى على الصلح؟!
وينسى هؤلاء - بحسن نية أو بسوءها - إن ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على

قتال البغاة أكبر من ثنائه على صلح الحسن، وإلا فبماذا تفسرون قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار). هذا لفظ البخاري. فالعبارة الأخيرة (يدعوهم إلى الجنة) فيها غاية المدح والثناء. وهي أبلغ ثناء من قوله صلى الله عليه وسلم: (ابني هذا سيد...) وقد سألت الشيخ ابن باز منذ زمن عن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم (يدعوهم إلى الجنة) فقال: عمار يدعوهم إلى طاعة ولي الأمر التي هي من أسباب دخول الجنة، وأهل الشام يدعونه إلى الفرقة التي هي من أسباب دخول النار وما زال كلام الشيخ مسجلا في شريط. لكن الفقيهي لم يفقه الجمع بين النصوص وإنما يختار ما يحب ويرفض أو يهمل الأصرح والأقوى دلالة. وطريقة الفقيهي (الانتقائية) دون الجمع بين النصوص من شر ما يقع فيه المؤرخون والمحققون على وجه العموم. ولو كنت متهما الفقيهي - كما أراد أن يتهمني - لقلت إن أهل السنة يقولون: (إن من سمات أهل البدع الاعتماد على نصوص دون نصوص وبيالغون في تفسير أدلة دون أخرى)!! لكن ما زلنا نتورع عن اتهام الناس في عقائدهم ومناهجهم، فالجراة في هذه الأمور الخطيرة خلاف ما (حصن به أهل السنة أتباعهم)!! والاهم في هذه النقطة أنه إن لم تكن (الدعوة إلى الجنة) مدحا من النبي صلى الله عليه وسلم لعمار في محاربة البغاة فلن تكون (ابني هذا سيد!) مدحا للحسن في التصالح معهم.

والأولى ألا نضرب الأدلة ببعضها فالأولى أن نستخدم في عهد أبي بكر كل الأدلة الخاصة بتلك الفترة وكذلك في عهد علي نركز على الأدلة الخاصة بفترة خلافته مثل حديث عمار وأحاديث الحوآب والزبير والحوارج.

وكذلك في عهد الحسن نستخدم حديث الصلح فهو الدليل الوحيد على تلك الفترة لأن ظروف الحسن وفترته غير ظروف علي وخلافته، أما أن نعتم حديث الصلح على عهد علي وعثمان وأبي بكر بالاستدلال به على عدم قتال البغاة والخارجين على الإمام فهذا ضرب للأدلة الأخرى الأكثر والأصح والأصرح دلالة فالجمع بين النصوص واستخدامها في أزمنتها دليل النية الصادقة. ومثلما حارب الرافضة حديث (صلح الحسن) فقد حارب النواصب (حديث عمار)، إما بتضعيفه (رغم أنه متواتر في الصحيحين). أو (إهمال ذكره)!! أو (تأويله) أو (التقليل من دلالة الصريحة)!! وتجد بعض أهل السنة قد تابع - بجهل - محاربة حديث عمار من أجل (مقاومة الشيعة)!! لكن مقاومة الشيعة لا تعني (طمس النصوص الصحيحة) عندنا، ولا تعني (جواز انتقاص علي والحسين) تماما كما أن محاربة النصارى لا تجيز لنا انتقاص عيسى عليه السلام ومقاومة اليهود لا تعني سب موسى عليه السلام فكذلك مقاومة الفكر المخالف لا تعني إخفاء (أدلة علي) القوية ونفخ أدلة المعارضين (الضعيفة) فأهل السنة أولى بعلي وأهل البيت من الروافض كما أن المسلمين أولى بموسى وعيسى من اليهود والنصارى.

لكن كثيرا من الناس يخلطون بين العلم والعاطفة حتى تطغى العاطفة وتصبح هي العلم الشائع بينما العلم (الحق) يبقى في بطون الكتب حتى يصبح غريبا بين أهله!!! فلذلك كلما أظهر أخذ هذا (الحق الغريب) اتهمه أصحاب العواطف بالبدعة أو الاستشراق!! ثم لنعلم أن غربة الإسلام في آخر الأزمان إنما تتحقق بغربة المفاهيم الصحيحة التي أصبح المنادي بها (مبتدعا) وأصبحت العاطفة ومجاراة السائد دليل التسنن والاتباع؟! الملاحظة التاسعة عشرة:

الفقيهى يستخدم معاول (منتهىة الصلاحيه) لهدم الرأى المخالف ومن تلك المعاول:

الاطهام بالجهل: وهذا أيضا ديدن كثير من المؤرخين، يتهمون الآخريين بالجهل وهم من أجهل الناس. لكن جهلهم يلبسونه بألفاظ حفظوها من أهل الحديث، فجهلهم مقنن أو نستطيع أن نطلق عليه (الجهل العلمى)!!

فقول: الفقيهى (قلة معرفتك باستخدام المنهج الحديثى فى التاريخ)، من تلك المعاول مع أننا قد رأينا وسنرى المزيد من (استخداماته) لهذا المنهج!! ثم إنه ليس من العيب أن يكون فى المرء شىء من الجهل فما منا إلا عالم بأشياء وجاهل بأخرى، لكن تبرئة النفس من الجهل واطهام الآخريين بالجهل هو الجهل بعينه!!.

الملاحظة العشرون:

من ملاحظات الأخ الفقيه علي (نقص الحاسة التاريخية أو فقدانها). ولم يبين لنا الأخ الفقيه كيف (تقاس) هذه (الحاسة التاريخية)؟!، وما مراده منها؟ ومن أول من قال بها؟ بل هل قال بها غيره؟! وما هي ضوابطها وحدودها؟ وما مدى منهجيتها؟ ولم يخبرنا الفقيه هل من كمال (الحاسة التاريخية) أن نقبل من روايات الكذابين ما نشاء؟ ونرد من رواية الثقات ما لا يتوافق مع هذه (الحاسة)؟! وهل من دلالة صدق (الحاسة) أن تكون (موظفة) لتيار معين؟ أو مذهب تاريخي معين؟! ونتائج معينة؟! إذن فهذا الضابط (الجديد) الذي أدخله الفقيه هو معول (عتيد) ليس لهدم الرأي الآخر وإنما لهدم حقائق التاريخ الإسلامي إذ يصبح التاريخ الإسلامي تحت مطرقة ضابط غير منضبط ولا يمكن قياسه ولا معرفة حدوده فيصبح المؤرخ (يرفض بالحاسة) ويقبل (بالحاسة) بعيدا عن منهج أهل الحديث في قبول الرواية أو ردها وبعيدا عن مناهج الدراسات التاريخية عامة وهذا من أخطر المعاول الجديدة في هدم التاريخ الإسلامي خاصة ولذلك رأينا الفقيه ينفرد في رسالته بأشياء (من العجائب الجديدة)!! لعل لحاسته التاريخية الدور الأكبر في وجودها!!.

الملاحظة الحادية والعشرون:

ثم دلت الفقيه علي: (نقص الحاسة التاريخية) عندي بقوله: " نظرتك إلى بيعة علي نظرة جزئية تفصلها عما قبلها أحداث).

أقول: كلام الأخ الفقيهي هنا يشبه الكلمات المتقاطعة أو على طريقة المثل القائل (الحسن والخسين بنات معاوية)!! فهل إن أخذت (بيعة علي) نموذجا أرى في ضوئه مدى التزام الدراسات الجامعية التطبيقي بالجانب النظري هل يلزمني أن أذكر أحداثا أخرى غير البيعة حتى تكتمل (الحاسة)!! لا ريب أن موضوعات التاريخ الإسلامي كثيرة وبينها ترابط لكن ما المانع من التركيز على دراسة حدث معين؟! فالتركيز عليه لا يعني الجهل بغيره إلا في (حاسة الفقيهي)!! فالأخ الفقيهي يظهر أنه يتشبع بألفاظ لا يعرف معناها ولا مدى منهجيتها ولا حدودها حتى يظن من قرأ مقاله أنه وصل إلى درجة تجعله يصحح ويضعف ب (الحاسة) وبهذا يستمر (الضحك على القراء)!! وقول الفقيهي ب (الحاسة) فيه اتهام لمنهج المحدثين بأنه لن يكفي بل لا بد من (حاسة) وهذه الحاسة ليست مشاعة وإنما توجد عند (الخواص) ومنهم الفقيهي!! ولأول مرة في التاريخ الإسلامي وفي منهج المحدثين تدخل (الحاسة) مقياسا من مقاييس القبول والرد في الروايات. وأرجو أن يكون الاعتماد على هذه (الحاسة) من منهج الفقيهي وحده وليس من منهج القسم الذي كتب عنه (نبذة موجزة)!! على أية حال الفقيهي ليس وحده الذي يصحح ويضعف بدعاوى هلامية لا تمسك منها بشئ ولا تستطيع قياسها ولذا تجد أحدهم إن فشل في تطبيق منهج المحدثين أو لم تعجبه بعض النتائج يلجأ إلى (العقل) ومرة إلى (العاطفة) وثالثة إلى

(الوجدان) ورابعة إلى (التخيل) إلى أن وصلنا إلى (الحاسة) وهي أوسع ضابط فضفاض سمعت به كما أنها أبعد الضوابط غموضاً، فهذه (المخارج) يكثر من الاعتماد عليها الذين تكثر أقوالهم وتقل تطبيقاتهم ولذلك الفقيهي لم يذكر (الحاسة) في مقدمة رسالته لا من قريب ولا من بعيد لكنه عندما وجد أن ثباته على منهج المحدثين سيتعبه لجأ إلى (الأحاسيس)!! وبهذا يقطع علي الطريق في نقده لأنني لن أستطيع التحكم في (حاسته) ولا (الرد عليها) فله الحق (أن يحس) كما يشاء لكن ليس له الحق في فرض (هذه الحاسة) على حقائق التاريخ الإسلامي ولا على منهج المحدثين ولا مناهج المؤرخين.

الملاحظة الثانية والعشرون:

كرر الفقيهي استنكاره لمقارنتي بين الفتنة آخر عهد عثمان وفي عهد علي وبين ابن عديس ومعاوية وقد سبق الجواب عليها في حلقات ماضية ورسالة الفقيهي نفسها ضد ما توصل إليه في المقال وهذا التناقض بين الرسالة والمقال ليس غريباً فقد تتغير (الحاسة) من وقت لآخر حسب المناسبة والوسيلة والظروف!!

الملاحظة الثالثة والعشرون:

زعم الفقيهي أنني تجاهلت روايات أوردها في رسالته وزعمت أنه أهملها.

أقول: الرسالة بين أيدينا ومبحث البيعة فيها من ص ٩٠ إلى ص ١١٧ أورد فيها الفقيهي رواية سيف ص ٩١، ٩٢ ثم خلطت رواية الحاكم مع الإمام أحمد ص ٩٢، ٩٣ وبعض رواية المسور بن مخرمة ص ٩٦. فأين رواية ابن عباس التي رواها الطبري في تاريخه (٤ / ٤٢٧) وهي جزء من رواية أبي بشير العابدي والروايتان في السنة للخلال أيضا (ص ٤١٦) وأين رواية الشعبي التي أوردتها الحافظ في الفتح (١٣ / ٥٤) نقلا عن تاريخ البصرة لعمر بن شبة (وهو اليوم مفقود)، وأين رواية ابن عمر في كتاب الفتن لنعيم بن حماد (١ / ١٨٦) وأين رواية الأسود بن يزيد النخعي التي رواها الحاكم في المستدرک (٣ / ١١٤) وأين رواية الحسن البصري في فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢ / ٥٧٦) وأين رواية الأشتر التي رواها ابن أبي شيبه في المصنف (١٥ / ٢٢٨) وصححها الحافظ في الفتح (١٣ / ٥٧) فهذه ست روايات كاملة صحيحة أو حسنة أو هي على الأقل خير من رواية سيف بن عمر، فلماذا لم يوردها؟ بل الغريب من ذلك أنه يزعم أنني سرقتها من رسالته مع أنها ليست فيها البتة!! فكيف يتشبع الأخ الفقيهي بما ليس عنده وأقول له: ألا تتقي الله في هذا؟ إذا كنت تنكر مثل هذه الأمور المعلومة الظاهرة فكيف سترجع عن الأخطاء في الأمور الغامضة؟! ولم تذكر في ملحق الرسالة من الروايات السابقة إلا رواية الأشتر فقط لكنك أوردتها في مناسبة غير مناسبتها ولم تستغف من تقرير الأشتر، وقوله: (إن القوم بايعوا عليا طائعين غير مكرهين).

الملاحظة الرابعة والعشرون:

قول الأخ الفقيهي: (وقليل من الملاحظات التي أوردتها قد
تحتمل الصواب وقد تحتل الخطأ).

أقول: أي أنني - في نظر الفقيهي لم أصب ولا في ملاحظة
واحدة من الملاحظات وهذه مكابرة منه وأنا على استعداد كامل
لأن نتحاكم إلى من يشاء ولو إلى قسم السيرة والتاريخ بالجامعة
فإن لم يجزموا بصواب كثير منها - على الأقل - فللفقيهي علي أن
أعلن رجوعي إلى قوله كما أعلنت نقد رسالته. وأنا أجزم أن
الفقيهي يجزم بصواب كثير من الملاحظات التي أوردتها!! لكنه لا
يكتب للحق وإنما يظهر أنه يكتب لفئة محدودة من طلابه
وأصدقائه!! للتليس عليهم! ولو كانت رسالته مطبوعة لما تجرأ
على المكابرات الظاهرة والتي لا يحتاج اكتشافها لكثير علم ولا
عمق بحث.

الملاحظة الخامسة والعشرون:

ومن عجائب ملاحظات الفقيهي علي ملاحظة (الصراحة)!!
فقال - لله دره -: " لفت نظري جرأتك في التعبير عن آرائك
العلمية بكل صراحة)!!".

أقول: وأنا لفت نظري أنك (لا تعبر عن آرائك بكل
صراحة)!!! ثم متى كان التعبير عن الرأي بكل صراحة من
(الملاحظات)؟! وما العيب في ذلك؟ (فتلك شكاة ظاهر عنك
عارها) كما يقول ابن الزبير.

وإذا كان الفقيهي يستغرب مني (الصراحة) فهل يكون نقيضها هو (الصواب)!!؟ أم أن الفقيهي وجد شحا في الملاحظات حتى وصل به الأمر لاتهامي ب (الصراحة)!! ولا ريب أنني أشكر الفقيهي على هذه التهمة!! وهي أكبر دليل على أنه (بخلافها) ما دامت عنده من الملاحظات!!.

الملاحظة السادسة والعشرون:

من أدلة الفقيهي على قلة معلوماتي (بكيفية تطبيق المنهج الحديثي في التاريخ) أنني ناديت بالاختصار على الروايات الصحيحة ونبد الرواة الضعفاء. ورد على ذلك بقوله (وهل هذا هو منهج الشيخين في صحيحهما)!!

أقول: الفقيهي خلط هنا بين مسألتين مسألة الصحيح الاصطلاحي والصحيح المطلق فالمطلق يدخل فيه (الصحيح لغيره والحسن والحسن لغيره) ومن المعلوم أن الحسن لغيره يعني تضافر الأدلة الضعيفة ضعفا غير شديد. أما الصحيح الاصطلاحي فيعني رواية الثقة الضابط عن مثله من مبتدأ الإسناد إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. أما الشيخان فلم يخرجوا أخبارا انفرد بها كذابون أو ضعفاء شديدي الضعف ولا يجوز تحميلهما منهج الفقيهي وأخطاءه والكلام في هذا يطول جدا ويتشعب لكن خلاصته أن الفقيهي أورد كثيرا من الروايات الباطلة سندا ومتنا مع وعده

بتجنب ذلك وقد استعرض هذه النقطة بتوسع الشيخ مفلح الشمري في رده على الفقيهي ولا داعي للتكرار. الملاحظة السابعة والعشرون:

قول الفقيهي: (بل مما ذكرته في مقدمة الرسالة، الاعتماد على بعض الروايات الضعيفة بشرط ألا يكون لها علاقة بأمر عقدي أو شرعي أو يبنى عليها حكم أو نتيجة مؤثرة وكانت مسaire للروايات الصحيحة واستبعادها عند شذوذها وتفردا ونكارتها). أقول: للأسف أن الفقيهي لم يف بما وعد به هنا فكم من رواية منكرة شاذة بنى عليها حكما ونتيجة مؤثرة. والأمثلة كثيرة جدا لكن لعل من أوضحها. ما نقله ص ١١٥ من رسالته عن أبي مخنف (إن عليا أرسل إلى خالد بن العاص بأن يأخذ البيعة من أهل مكة لكن أهل مكة أجمعوا تقريبا على رفض بيعته). ونسب هذا للبلاذري في أنساب الأشراف. وبنى الفقيهي على هذه الرواية الشاذة النكرة نتيجة مؤثرة وحكما كبيرا وهي: (إن أهل مكة أجمعوا على رفض بيعة علي) مع أن الرواية - أصلا - لم يروها أبو مخنف وإنما رواها البلاذري من طريق ابن جعدبة عن ابن كيسان وفيها ابن جعدبة كذاب انظر الجرح والتعديل (٩ / ٢٨٢) ثم إن ابن كيسان متأخر جدا عن تلك الأحداث فهذا نموذج مبسط يهدم ما وعد به ويبين لنا أن الفقيهي لا يفني بوعوده فهذه الوعود كان المقصود منها إرضاء المشرف والمناقشين. أما عند التطبيق فتجده ينسب الرواية لأبي مخنف لأنه أقل

ضعفا من ابن جعدبة فابن جعدبة (كذاب وضاع للأحاديث) أما أبو مخنف فضعيف شيعي. فيظهر أنه يريد أن يظهر (بأن الشيعة معترفون بأن أهل مكة لم يبايعوا)!! وبهذا يضرب الفقيهي أكثر من عصفور بحجر واحد وأول هذه العصافير وأبرأها (عصفور الحقيقة)!!

الملاحظة الثامنة والعشرون:

قوله (أما سيف بن عمر فأعدل الأقوال فيه ما جاء في التقريب : (ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ) وذكر أنني قد تجنيت عليه كثيرا وأنه لا يعرف أحدا قال فيه ما قلت إلا المستشرقين وطه حسين ومرضى العسكري).

أقول: هذه النقطة قد أجاد الشيخ مفلح الشمري في ردها على الأخ الفقيهي والأخ مفلح الصق بأهل الحديث من الفقيهي، لكنني أريد أن أنقل عجيبة من العجائب ذكرها الفقيهي في رسالته وتعلق بسيف بن عمر.

فأنتم ترون هنا أن الفقيهي يدافع عن سيف ويقول إنه (عمدة في التاريخ) فعل هذا لأنني أرى أن سيف بن عمر كذاب وأن أكثر أهل الحديث أجمعوا على تكذيبه أو تركه أو اتهمه بالضعف الشديد أو الزندقة والعجيب أن الفقيهي يرى هذا الرأي كما في رسالته فقد قال ص ٢: (وقد شاعت أخبار شوهت تلك الأحداث بسبب روايات الأخبار في.. إلى أن قال: وروايات آخرين ضعفوا

في الرواية كسيف بن عمر والواقدي فهؤلاء نقلوا لنا أحداث تلك الفترة بصورة فيها الزيادة والتشويه والتحريف والطعن في الصحابة وتنقصهم ما يقشعر لها الأبدان وتستنكره القلوب المؤمنة..!!
ليس هذا فقط بل يصرح ص ٤ بقوله (لم أدرس أسانيد الروايات التي تأتي من فريق الأخباريين المشهورين كالواقدي وسيف وهشام الكلبي وأبي مخنف وأمثالهم لأن هؤلاء بين متروك أو ضعيف ضعفا شديدا).

إذن فالفقيه يري أن سيفاً إما (متروك) أو ضعيف ضعفا شديداً) يعني أن الفقيه عدل عن (أعدل الأقوال في سيف) كما زعم في المقال ولم يتقيد بقول ابن حجر في سيف بن عمر فابن حجر يقول في سيف (عمدة في التاريخ) والفقيه يقول (متروك أو ضعيف ضعفا شديداً) لأنه يعرف أن ابن حجر وهم في إطلاق مثل هذا القول لكن الفقيه هنا يريد أن يلزماً بقول ابن حجر مع أن الفقيه نفسه لم يلتزم به في رسالته لكنه (ضحك على المناقشين والمشرّف) وذكر في مقدمة الرسالة ضعف سيف (الشديد) لكن رسالته ملأى من روايات سيف فانخدع المشرّف والمناقشون بالنظرية ولم يحاكموا التطبيق!! ثم إن الفقيه الآن عاد (للتعبير عن آرائه بكل صراحة)!! لكن بعد ماذا؟! بعد أن حاز على الرسالة وأفلت بفضل منهج نظري جميل وبجملة (وعود) ذكرها في المقدمة لذر الرماد في العيون (فالفقيه لا زال يضحك علينا)!! فقد كان شديد الوطأة (نظريا) على سيف بن عمر للأسباب السابقة فلما كشفت له زيف نظرياته وأنه في الواقع

لم يلتزم بها عاد إلى (تقوية سيف)!! وقد يعود إلى شطب
(تضعيف سيف) من مقدمة، رسالته فالرجل ذكي (ولا يعبر عن
آرائه بكل صراحة)!! وهو مستعد لتغيير أحكامه حسب الظروف
والمصالح وردود الأفعال.

وقفة مع نقد الخطيب

أود الإشارة إلى أنه اتصل بي بعض الأخوة الأفاضل والتقيت
بآخرين أبدى كثير منهم الرضا بالمقالات إلا ما ذكرته عن كتاب
(العواصم من القواصم) مع تعليقات الخطيب فهم يرون أنني قد
قسوت على الكتاب ومؤلفه ومحققه الخطيب مع أن بعض هؤلاء
الأخوة وافقني على أن كتاب (العواصم) مع تعليقات الخطيب فيه
عاطفة وتعصب زائد لبني أمية وذم لمخالفيهم وإن فيه تضعيفا
لأحاديث صحيحة وتقوية لروايات وأحاديث ضعيفة لكنهم يرون
إن كتاب (العواصم) ليس أسوأ ما في الساحة من كتب فكان
الأولى أن نوجه النقد لما هو أولى منه.

وأنا أشكر هؤلاء الأخوة جميعا سواء من وافقني في الاعتراف
بأخطاء كتاب (العواصم) وتعليقات الخطيب على وجه الخصوص
أو الذين تحفظوا على نقدي للكتاب.
لكنني مع هذا الشكر أؤكد لهؤلاء إن هناك فرقا واسعا بين من

قرأ كتاب العواصم مع تعليقات الخطيب وحاكمه للمنهج ورجع للمصادر وحاول توثيق جميع نصوصه وبين من قرأه مقلدا وانخدع به.

فقبل أن ندافع عن كتاب العواصم لابن العربي أو (الرعييل الأول) للخطيب فيجب أولا أن نقرأه كمرحلة أولى ثم نحاكمه إلى المنهج كمرحلة ثانية ونحاكمه إلى نظرياته كمرحلة ثالثة ونرجع إلى المصادر وندرس دعاويه وما يورده من روايات وأحاديث ثم ننظر ما هي تلك الروايات التي يصححها ويرضعفها؟ ولماذا صححها؟! وما هي تلك الأخرى التي يضعفها وهي صحيحة؟ ولماذا فعل ذلك؟ وما هي الشخصيات التي يثني عليها بكثير من المبالغة؟ ولماذا فعل ذلك؟ ومن هم الناس الذين يتنقصهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟ ولماذا يفعل ذلك؟! وهكذا فإذا فعلنا هذا فسنكتشف الأخطاء بأنفسنا ولن ندافع عن كتاب العواصم ولا تعليقاته بالباطل كما سنعرف بعلم ما فيه من حق وهذه الطريقة (البحثية) خير من الطريقة (الغوغائية) التي تدافع عما لا تعرفه وتمدح ما تجهله. وحقيقة أن أصل كتاب (العواصم) فيه خير كثير لولا أن تعليقات الخطيب حرفته عن الجادة تماما مثلما نجد كتابا في العقيدة سليما فيأتي شارح ويوجهه لعقيدة معينة ربما لا يريد صاحب (المتن) فكذلك كتاب (العواصم) فقد جعلته تعليقات الخطيب يصب في نصرة بني أمية!! والقومية العربية وبينهما تلازم ومن عرف سيرة محب الدين الخطيب لم يستغرب هذه (الأموية القومية)!! فيه فقد كان رحمه

الله من مؤسسي (العربية الفتاة) وهي مؤسسة قومية سرية وقاوم الدولة العثمانية فسببت له هذه (القومية) ميلا للدولة الأموية ورجالها بصفتها لم تعتمد على العنصر الأجنبي!! كما فعلت الدولة العباسية فهذه العقدة عقدة (القومية) كانت سببا في تركيز الخطيب رحمه الله على تمجيد الدولة (الأموية) ومدح رجالاتها حتى الظلمة منهم كالحجاج وزياذ وابنه ويزيد والوليد وجعلته يتنقص من مخالفيهم ويطعن فيهم وفي صدقهم حتى وصل به الأمر لاتهام بعض الصحابة المخالفين لبني أمية بالكذب!! وهذا خلاف عقيدة أهل السنة الذين (يعدلون) كل الصحابة والتعديل لا يعني أنهم لا يخطئون لكن يعني أنهم لا يكذبون!! على أية حال فالخطيب رحمه الله تجد جل كتبه فيها (انتصار مبطن) للقومية العربية ويحاول مدح (مرتكزاتها التاريخية) ومن البدهة أن كل حركة قومية أو غيرها في الوطن العربي والإسلامي تحاول أن توجد لها (المبرر الشرعي والتاريخي) فليس بمستغرب أن يلجأ في تلك الظروف إلى (القومية العربية) لمقاومة الدولة العثمانية ولا من الغريب أن يلجأ إلى (بني أمية) لتبرير (القومية العربية) تاريخيا وحضاريا!! كل هذا لن يعرفه ولن يقتنع به إلا من عرف (سيرة الخطيب كاملة)!! لأن معرفة سيرة المؤلف تساعد على فهم اتجاهاته في المؤلفات!! وتساعد على فهم مواقفه وعذره أو عدم عذره في اتخاذ بعض تلك المواقف.

أما نحن فللأسف لا ندرس سيرة محب الدين الخطيب ولا

نعرف عن تاريخه وأعماله إلا التعليق على كتاب العواصم!! وهذا الذي جعلنا نشتط في الدفاع عنه دون علم ولا هدى والغريب أن الذين يدافعون عنه بالباطل هم من أشد الناس نقدا للقومية العربية، ورجالاتها!! وكأنهم لا يعرفون أن محب الدين الخطيب رحمه الله كان من رجالاتها ولو عرفوا ذلك لطمسوا فضائل الرجل فلا خيار ثالثا عند هؤلاء ولا نجد إلا القبول المطلق أو الرفض المطلق.

نعود ونقول: إن المنهج الحق في الدفاع عن الكتب أو نقدها هو التفصيل والابتعاد ما أمكن عن التعميم إلا بعد استيفاء الجانب التفصيلي. وأسوأ ما في الدفاع أو النقد أن يكون بجهل وإن اقترن الجهل بالهوى فقد اكتملت المأساة. فلذلك أنا أرحم لحال بعض المدافعين عن بعض الكتب الذين يدافعون عنها ولم يقرأوها ولم يفهموها ولم يحاكموا نصوصها إلى المنهج!! فهؤلاء يحكمون على عقولهم وعلى مواقفهم بشتى أنواع العيوب!!، وكنت أظن أننا قد تجاوزنا هذه المرحلة!! لكننا للأسف ما زال كثير منا لم يكتشف جهله وأكبر من هذا أنه يريد فرض ما جهله على ما علمه الناس!!

ثم أعود إلى الملاحظات على ما كتبه الأخ الفاضل عبد الحميد فقيهي فأقول:

الملاحظة التاسعة والعشرون

ذكر الفقيهي سيف بن عمر والواقدي وغيرهما من المؤرخين وفضل سيفاً عليهم بقوله (وسيف في الحقيقة أفضل هؤلاء) أقول: الفقيهي ظلم (الحقيقة) ولو بحث في كتب الجرح والتعديل لوجد أن الواقدي وثقه نحو سبعة من الأئمة المحدثين بل أسماه بعضهم (أمير المؤمنين في الحديث) بينما سيف بن عمر لم يوثقه أحد فكيف يظلم الفقيهي (الحقيقة) بتفضيله سيفاً على الواقدي؟

الملاحظة الثلاثون

قوله: (ولو أهملت روايات سيف وأمثاله لسقط جزء كبير من التاريخ).

أقول: أولاً: الضعفاء مراتب وليسوا في مرتبة واحدة، فالضعيف الذي لم يؤثر عنه الكذب والاختلاق أو المختلف فيه فهذا نعم يستفاد منه في الأخبار أما من جرب عليه الكذب والاختلاق مثل سيف وابن جعدبة فلا ولا كرامة فالفقيهي يعمم ويخلط أموراً فيها تفاصيل كثيرة.

ثانياً: قول الفقيهي السابق يقول به أيضاً كثير من المؤرخين ليتخذوا من القول السابق جسراً لأخذ ما يحبون وترك ما لا يوافق أهواءهم وأحكامهم المسبقة فنجد أحدهم ينتقي من روايات الواقدي وأبي مخنف وسيف ما يتوافق مع ما يحب ويقويه ويترك ما سوى ذلك ويضعفه فيأتي آخر ويأخذ الجانب الآخر فيظهر للقارئ أن التاريخ الإسلامي متناقض!!

والأولى أن نتفق على ضوابط تفصيلية ومعايير صحيحة واضحة توجب على من اتبعها أن يجد النتيجة نفسها خصوصا في النتائج الجوهرية والكبرى.

وقول الفقيهي السابق يقول به كثير من أصحاب الدراسات الجامعية فهو يساعدهم على السطحية ويريحهم من التعمق والجلد البحثي!! ولذلك تجدهم يختلفون في النتائج اختلافات جوهرية مما يعني أن الأهواء والانطباعات هي التي تحدد النتيجة وليس المنهج النظري!! إضافة إلى هذا كله فقول الفقيهي السابق مبني على الجهل بالشئ لا على العلم به فهو لم يجرب جمع المادة التاريخية من رواية الثقات ولو فعل ذلك (لسقط) زعمه السابق!! الملاحظة الحادية والثلاثون

قول الفقيهي (والذي أريد توضيحه هنا أن روايات سيف بن عمر في الفتنة تتفق غالبا مع روايات صحيحة أو حسنة...) أ. هـ.

أقول: هذا كلام من لم يقرأ روايات سيف بن عمر ولا قارنها بغيرها ولو استعرضت مخالفة سيف بن عمر لغيره من المؤرخين الثقات في هذا الموضوع لطال بنا المقام، والفقيهي نقل هذا القول من يوسف العش في كتابه (الدولة الأموية). ولم يقارن لا الفقيهي ولا العش روايات سيف بروايات الثقات لي إلا لما قالوا ما قالوا. بل إن روايات سيف في الفتنة خاصة لها منهج معين

يختلف تماما عن كل ما رواه الآخرون من الثقات والضعفاء على حد سواء.

والفقيهي نفسه يعترف بأن سيف بن عمر (ضحيم) دور عبد الله بن سبأ ولم يجرؤ الفقيهي أن يقول إن سيفاً (اختلق) دور عبد الله بن سبأ في الفتنة (لأن الفقيهي لا يعبر عن آرائه بكل صراحة)!! مع أن سيفاً قد انفرد برواية أخبار ابن سبأ وجعله سبب التنازع مع أن أسباب التنازع مذكورة في الكتاب والسنة.

الملاحظة الثانية والثلاثون

قول الفقيهي: (وتسقط بعض الروايات (روايات سيف) مثل تضخيمه لدور ابن سبأ).

أقول: لكن رسائل أكثر زملائك سواء في الجامعة الإسلامية أو أم القرى أو الإمام أو غير ذلك من الجامعات لا يزالون يثبتون روايات سيف في (تضخيمه) ابن سبأ ولا يسقطونها مثلما تسقطها أنت هنا!! فأنتم متناقضون في حدث كبير مثل عبد الله بن سبأ!! بل إن رسالة الدكتور سليمان العودة هي في إثبات دور (عبد الله بن سبأ) فانظروا كيف أن نتائج الرسائل التي يثني عليها الفقيهي قد اختلفت نتائجها اختلافا كبيرا وليست من الاختلافات اليسيرة!!

وثناء الفقيهي إما أنه عن جهل بتلك الرسائل أو محاولة

لاستعطاف أصحابها لكن الأسوأ من هذا أنه يصعب على صاحب (رسالة جامعية) أن يرجع إلى الحق خصوصاً في النتائج الكبرى!! لأن رجوعهم إلى الحق سيفسره طلابهم بأنه (عار وعيب وجهل) وهم غير مستعدين للظهور أمام طلابهم بمظهر (الجاهل) الذي ارتكب عيباً ولذلك سيصرون على الثبات ما أمكن على نتائج رسائلهم حتى ولو عرف أكثرهم في قرارة نفسه أنه قد أخطأ، والعيب ليس فيهم فقط فهم ضحية (تربية) هذه التربية التي لا ترحم الراجع إلى الحق ولا تساعد على الاعتراف بأخطائه ولا تعودنا هذه التربية على التحاور مع الآخرين. وقد آتت في مقالات لاحقة على إلقاء الضوء على حقيقة (دور عبد الله بن سبأ في الفتنة) بتوسع وبيان كيف ضحك سيف بن عمر على المسلمين بأسطوره وتبعه في ذلك موثقوه المعاصرون ولم يكتشفوا ضحك سيف إلى الآن، وسترون أن إثبات دور عبد الله بن سبأ (في الفتنة) يتناقض مع الكتاب والسنة قبل تناقضه مع الروايات الصحيحة.

الملاحظة الثالثة والثلاثون:

قوله في: (واستشهاده بروايات ضعيفة تتعلق بكره بعض الصحابة لبيعة الثلاثة الصديق والفاروق وعثمان ويني عليها أحكاماً). ثم دلت الفقيهي على كلامه السابق بقوله (وهو يستخدم روايات الرافضة المحترقين في قضية مهمة وحساسة كقوله: فبيعة

أبي بكر كرهها بعض الصحابة ومنهم سعد بن عبادة وكثير من الأنصار وبعض بني أمية وبعض بني هاشم). ثم ذكر الفقيهي أن معتمدي في هذا على (رواية أبي مخنف واليعقوبي)!!.

أقول: أولاً: الفقيهي يحكم على كل رواية لا يعرفها حكماً (غيايياً) بأنها من روايات الرافضة وكأنه يرى نفسه ينبوعاً للروايات (السنية) أما ما يجهله فهو عنده من طريق المبتدعة. فالحد الفاصل بين روايات السنة والمبتدعة هو علمه بتلك الروايات من عدمه!!.

ثانياً: الفقيهي نفسه يستدل بروايات (الروافض المحترقين) في (قضايا حساسة! فقد استدل في رسالته برواية نسبها لأبي مخنف وهو عنده (رافضي محترق) أن (أهل مكة أجمعوا على رفض بيعة علي)!! فالفقيهي يجيز لنفسه ما يحرمه على الآخرين وهذا من كمال (فقهه) وقوة (حاسته)!! مع أن الرواية ليست لأبي مخنف كما سبق أن ذكرنا في مقالات سابقة.

ثالثاً: ما قلته سابقاً في أن بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر وبعضهم كره بيعة عمر وآخرين كرهوا بيعة عثمان وفرقة رابعة كرهت بيعة علي لا زلت على هذا القول ولي أدلتي من روايات (أهل السنة) وسيرها الفقيهي بعد قليل، لكن كراهية بعض الصحابة لبيعة خليفة من الخلفاء الراشدين لا يعني طعنا في الخلافة ولا في صحة البيعة وقد ذكرنا في تلك المقالات أنه لا يشترط في صحة البيعة ولا في شرعية الخلافة إجماع الأمة ولا إجماع أهل الحل والعقد وهذا من يسر الإسلام وواقعته.

أما الروايات التي تدل على أن بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر فمنها ما رواه البخاري (٧ / ٢٠ مع الفتح في صحيحه) من اجتماع الأنصار على سعد بن عبادة وذكر البخاري المشادة بين عمر وحباب بن المنذر حتى تمت بيعة أبي بكر وفيها قال بعضهم للمهاجرين (قتلتم سعد بن عبادة فقال عمر: قتله الله) فهذا الحديث مشهور في الصحيحين (وليس من كتب الرافضة) وفي الحديث دلالة على أن سعد بن عبادة وهو (بدرى) كره بيعة أبي بكر ولا ريب أن كثيرا من الأنصار وخاصة قبيلته (الخزرج) ومنهم ابنه قيس بن سعد والحباب بن المنذر كانوا على رأيه في كراهية بيعة أبي بكر وإن كانوا قد بايعوا بخلاف سعد فإنه لم يبايع. ومن ذلك ما رواه البخاري (في صحيحه مع الفتح ١٢ / ١٥١) عن عمر من تخلف علي والزبير ومن معهما عن بيعة أبي بكر وفيها قول عمر: (وخالف عنا علي والزبير ومن معهما) ولا ريب أنهما لن يتخلفا عن بيعة أبي بكر إلا عن عدم رضى. وذكرت عائشة أن عليا لم يبايع أبا بكر أشهرا عدة رواه البخاري في (صحيحه مع الفتح ٧ / ٥٦٤).

إذن فعلي سيد بني هاشم والزبير بن العوام كبير بني أسد وسعد بن عبادة سيد الخزرج وأبو سفيان كبير بني أمية وغيرهم من المتبوعين لم يرضوا ببيعته أبي بكر ولا بد أن يكون معهم بعض قومهم على الأقل - في كراهية بيعة أبي بكر لكن هذه الكراهية لن تضرها شيئا فقد انعقدت وبايع بعض الكارهين كالأنصار

وترث بعضهم كعلي والزبير وامتنع بعضهم كسعد بن عباد فلهذه الروايات موجودة في الصحيحين فكيف بغيرهما، لكن الفقيهي يجهل روايات الصحيحين ويزعم أننا نعلم على روايات (الروافض) وهو بهذا يحاكم علم الناس إلى جهله فيخرجهم من السنة إلى البدعة ومن المسلمين إلى المستشرقين بهذا الجهل وهذه من (القواصم)!! صحيح أن هناك روايات ضعيفة ومرسلة تعارض روايات الصحيحين وتثبت بيعة علي وسعد بن عباد لكن تلك الروايات لا تقاوم روايات الصحيحين ولا يثبتها إلا الذين يخشون أن تخلف الواحد أو الاثنين يضر بالبيعة!! فلذلك تجدهم يحاولون رد روايات الصحيحين وتقوية الروايات الضعيفة والمرسلة. وكون بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر أو كان يرى اختيار غيرها أمر مشهور معلوم، بل إن ابن تيمية وهو في معمة الرد على الروافض يعترف بهذه الحقيقة فقد قال في منهاج السنة (٧ / ٤٩): (وبايع المسلمون أبا بكر وكان أكثر بني عبد مناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب يختارون ولايته). وقال في المنهاج أيضا (١ / ٥٣٠): (وصار أبو بكر إماما بمبايعة جمهور الصحابة). ولم يقل (كل الصحابة) وقال (٧٦ / ١٧٦): (وقد تخلف سعد بن عباد عن بيعة أبي بكر)!!

ولعل هذه الاعترافات من ابن تيمية هي أشد على الفقيهي من ثبوت روايات الصحيحين!! لأننا تعودنا على قبول أقوال العلماء أكثر من قبولنا للنصوص الصحيحة. فنحن صناعة تربية تجعلنا

نهتز لأقوال العلماء ولا نأبه بالنصوص الصحيحة من أحاديث أو روايات وهذا مرض عام مستشر في المجتمع وليس من العيب محبة أقوال العلماء الصحيحة لكن من العيب والجهل تقديمها على النصوص الصحيحة.

وسياتي كراهية بعفر الصحابة لبيعة عمر أو عثمان أو علي في الملاحظات القادمة ويأتي معها بيان أن هذا لا يضر بيعتهم شيئاً إلا عند من يجهل (شروط البيعة الشرعية)!!.

الملاحظة الرابعة والثلاثون

قول الفقيهي: (وما ذكره عن طلحة أنه لا يختار بيعة عمر فهذا ورد من طريق ضعيف جدا والذي يصل إلى مرتبة الحسن هو أن رجلا من المهاجرين هكذا بالإبهام).

أقول أولا: قد ورد التصريح باسم (طلحة) في الكارهين لبيعة عمر في أكثر من رواية منها واحدة إسنادها صحيح (سأتي على ذكرها).

ثانيا: الفقيهي هنا أيضا يحكم على ما لم يعرفه بأنه (ضعيف جدا).

ولعل من أشهر الروايات التي لم يطلع عليها الفقيهي عندما كتب المقال أو أنه ظن أنه يختص بمعرفتها: ما رواه ابن عساكر (في ترجمة عمر ص ٢١٢) بسند صحيح عن عائشة قالت: (لما

حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة فقالا: من استخلفت: قال عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك...). وهذه قد رواها ابن عساكر بسند صحيح من طريق الضحاك بن مخلد (صاحب السنة) عن عبيد الله بن أبي زياد (وهو صدوق) عن يوسف بن ماهك (وهو ثقة معروف) عن عائشة فهذا إسناد صحيح وأقل رجاله توثيقا هو ابن أبي زياد وهو (صدوق) من الطبقة السابعة والضحاك من التاسعة أقول هذا لأن هناك راويا آخر اسمه (عبيد الله بن أبي زياد) لكنه متقدم من الطبقة الخامسة وهو أيضا صدوق في الجملة.

فهذا الإسناد صحيح أو هو داخل في (الصحيح المطلق) على الأقل وفيه إثبات أن عليا وطلحة وهما بدریان ومن العشرة المبشرين بالجنة لم يكونا راضيين ببيعة عمر رضي الله عنه. وهناك رواية أخرى في كراهية كثير من الناس أو بعضهم لبيعة عمر والروايات متفاوتة في القوة منها رواية أسماء بنت عميس عند عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (٥ / ٤٤٩) وابن سعد في الطبقات (٣ / ٢٧٤) وابن عساكر (ترجمة عمر ص ٢١٢) ورواية زبيد اليامي بسند صحيح إليه في المصنف لابن أبي شيبة (١٢ / ٣٥) ورواية عثمان بن عبد الله بن عمر عند ابن عساكر (ترجمة عمر ص ٢١٢) وغيرهما من الروايات التي لا أحب التطويل في استعراضها لكن الفقيهي لم يكن يعرف رواية تصرح بطلحة إلا رواية ضعيفة في زعمه ولم يذكرها لنا!!، وها نحن قد

أفدناه بروايات صحيحة وشواهد في الموضوع فليضيفها - إن أراد الحق - إلى علمه ولا يحكم بعد اليوم على الشيء الذي لا يعرفه بأنه ضعيف أو من رواية المبتدعة حتى (لا يسقط جزء كبير من حقائق التاريخ)!!.

ولعل أو كد بيعة هي بيعة عثمان ومع ذلك فقد عارضها بعض الصحابة أو على الأقل كانوا يتمنون غيره حتى أن ابن تيمية وهو معروف بدفاعه عن الخلفاء الثلاثة وبيعتهم اعترت بهذه القضية في المنهاج (٨٩ / ٢) فقال: (ولما بويح عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فمثل هذا لا يخلو من الوجود).

أقول: وأجمل ما في كلام ابن تيمية كلمته الأخيرة (فمثل هذا لا يخلو من الوجود) وهذا حق يشهد له الواقع أنه لم يجمع الناس على الرضا ببيعة أحد من الخلفاء الراشدين وإنما كان رضا الأغلبية وتبع ذلك الأقلية ولن يستطيع الناس الإجماع المطلق على الرضا بحاكم أو خليفة أو إمام. لكن الفقيهي ومن معه يجعلون كل الناس مجمعين على (بيعة الخلفاء الثلاثة فقط) ثم يبالغون في (ذم بيعة علي) لأنهم يعرفون أنهم لن يجدوا أحدا يدافع عن بيعة علي بن أبي طالب!! وإن وجد ذلك الشخص فالإتهامات له ستكون جاهزة!!، فقد تعودنا أيضا على اتهام كل من دافع عن علي أو أحد من أهل البيت!! كما أننا قد تعودنا على عدم مراقبة الله في هذه الاتهامات!!، وبهذا الاتهام يحجم كثير من الباحثين عن الدفاع عن علي رضي الله عنه. بينما

الدفاعات عن يزيد والوليد وبنو أمية والمبالغة في مدحهم تنوء به الكتب الآن.

فنحن بحاجة إلى الدفاع عن علي مثلما نحن بحاجة إلى الدفاع عن إخوانه الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان فنحن - أهل السنة - بحاجة إلى الدفاع عن هؤلاء وهم - أي الخلفاء الأربعة - ليسوا في حاجة إلى دفاعنا إنما نحن الذين بحاجة إلى الدفاع عنهم بالحق ولا يعني هذا عصمتهم وإنهم لا يخطئون لكنهم أقل الناس خطأ وأكثرهم فضلاً وأبعدهم عن الشبهة. الملاحظة الخامسة والثلاثون:

ذكر الفقيهي أنني في مقال لي أنكرت شخصية القعقاع ورد بقوله: (بالرغم من وجود ترجمته في كتب الصحابة!! كالإصابة لابن حجر وأورد ذكره من غير طريق سيف وترجمه ابن عبد البر في الإستيعاب. إه ثم حاول الأخ الفقيهي أن يربط إنكار شخصية القعقاع بالتأثر بكتاب مرتض العسكري. وأقول: لي مقال قادم - إن شاء الله - عن القعقاع خاصة سأترك كثيراً مما أود أن أقوله هنا لتلك المناسبة. أما كون القعقاع موجود في كتب تراجم الصحابة فهذا ليس حجة في وجود القعقاع فكم من شخصية مختلقة ترجم لها بعض أصحاب التراجم وأنكرها آخرون.

أما كون ابن حجر أورد ترجمة القعقاع من غير طريق سيف فهذه مغالطة كبرى وقول ظاهر البطلان فالإصابة بين أيدينا وقد ترجم الحافظ للقعقاع فيها (٢ / ٢٣٠) لم يذكر ابن حجر حرفاً واحداً في ترجمة القعقاع إلا من طريق سيف بن عمر ويكفي أن الحافظ في ترجمة القعقاع كرر ذكر سيف بن عمر تسع مرات!! ونقل عن ابن أبي حاتم وابن أبي حاتم إنما نقل عن سيف وهذا مصرح به في الصفحة نفسها ونقل الحافظ بعض أخبار القعقاع من ابن السكن لكن ابن السكن صرح بأنه ينقل أخبار القعقاع من سيف بن عمر!! في الصفحة نفسها أيضاً!! وابن عساكر كذلك في ترجمة القعقاع إنما نقل عن سيف!! وسبق أن قلت ولا زلت عند قولِي (إن جاء أحد بترجمة القعقاع أو ذكره فقط لعالم أو فقيه أو محدث أو أديب أو مؤرخ أو قاص قبل سيف بن عمر فأنا راجع عن قولِي). ومن ذلك اليوم لم يقل أحد أنه وجد ترجمة أو ذكراً للقعقاع في مصدر قبل سيف بن عمر ولا يستطيعون أن يجدوها ولو لبثوا عشرات السنين أقول هذا جازماً فإن وجدوها فاحكموا علي بما شئتم!!.

بينما من هو أقل من القعقاع شهرة تجده مترجماً في كتب التراجم قبل سيف وبعده!! ولذلك نجد العلماء المتقدمين كالبخاري لم يترجم للقعقاع ولم يذكره لا في تاريخه الصغير ولا الكبير مع أنه على شرطه!! وإنما بدأ ذكر القعقاع وأخباره من أيام الطبري نهاية القرن الثالث لأن الطبري نقل عن سيف!! والكلام في القعقاع فيه طول سأتي عليه في مقال قادم إن شاء الله

وسترون إلى أي حد يضحك علينا سيف وموثقوه.
أما ربط الفقيهي بين إنكار شخصية القعقاع وبين كتاب مرتضى
العسكري فإن هذا الربط لو صح لما ضر البحث شيئاً فالحكمة
ضالة المؤمن، ولا ضير على الباحث المسلم أن يستفيد من أبحاث
اليهود والنصارى فضلاً عن المبتدعة والفقيهي نفسه لم يستغن في
رسالته (الأكاديمية) عن روايات وأبحاث (المبتدعة) بل جعل بعضها
حجة في مسائل لكن الفقيهي تعود أن يحرم على الناس ما يبيحه
لنفسه!! وهذا أيضاً من (الضحك الفقهي) مثلما (توثيق سيف)
من الضحك التاريخي!!.

الملاحظة السادسة والثلاثون:

قول الأخ الفقيهي (أما من قاتل علياً سواء من أصحاب الجمل
أو صفين فلا يطلق على صنيعهم هذا خروجاً ولا يسمون خوارج)
ثم زاد الفقيهي بقوله (وإطلاق هذا القول عليهم جريمة كبيرة
يستحق قائلها التأديب والاستتابة)!!.

أقول: الفقيهي لا يدري ما يقول إلا لما قال هذا القول،
لأسباب:

أولاً: لو كان قول الفقيهي السابق صحيحاً فالفقيهي نفسه أول
من (يستحق التأديب والعقوبة والاستتابة) أتدرون لماذا؟ لأنه نفسه
قد أطلق لفظ (الخروج) على الثوار على عثمان بي فيهم بعض

الصحابة وأطلق ذلك على الخارجين على علي من أهل الجمل
وصفين وإليك التفصيل:
قال ص ٨١: من رسالته: (وبسبب موقف علي الفقهي
والسياسي من الخارجين على عثمان)!!
وقال ص ٨٢: (وقد قابل عثمان هؤلاء الخارجين)!! ومعلوم
لدى الفقهي وغيره أن الخارجين على عثمان فيهم صحابة
رضوانيون ومهاجرون بل وبعض البدرين فهؤلاء أطلق عليهم
الفاقيهي لفظ (الخروج) وسماهم (خارجين) وهذا أبلغ من كلمة
(خرجوا) وقد كرر ذكر الخارجين على عثمان أيضا في صفحات
٨٨، ٨٤، ١١٦.
أما عهد علي فالفاقيهي أيضا قال ص ١١٨: (انتقض الناس
على علي فأعلن معاوية عصيانه وخرج طلحة والزبير إلى
مكة)!!
وقال ص ١١٩: وسبب خروجهما (طلحة والزبير) إلى مكة
ليقيما حدودا.. ولم يخرجوا لإراقة الدماء وإنما للصلح..!!
وقال ص ١٣٣: (لكن خروج هؤلاء الصحابة المشهود لهم -
يعني طلحة والزبير - وأعضاء الشورى ومعهم أم المؤمنين)!!
وقال ص ١٣٦: (وأضاف علي استنكاره لهذا الخروج وخطورة
فعله). فالفاقيهي يسمي فعل طلحة والزبير خروجا كما ترون!!
وقال ص ١٤٣: (ولكن الظروف السابقة من خروج طلحة

والزبير..) وقال: (إن عليا يرى أن طاعته واجبة وخروج طلحة والزبير شق للطاعة وعصيان له)!!
وقال الفقيهي أيضا ص ١٤٤: رواية عن علي فيها قول علي: (إنهما لو خرجا علي أبي بكر أو عمر لقاتلتهما)!! وكرر لفظ (الخروج) ص ١٥٠، ١٥٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١. ومن أقواله في تلك الصفحات (ندمت عائشة على خروجها)!! (كان موقف علي واضحا ممن خرج علي طاعته)!!

واعترف الفقيهي ص ١٦٨، ١٨٩ بأن أهل الجمل وصفين (أهل بغي) وتعريف أهل البغي (هم من خرجوا عن طاعة الإمام الشرعي وكان لهم منعة وقوة)!! فتعريف أهل البغي يشمل (الخروج).

وقال ص ٢٠١: (وعلي هو الخليفة الذي بايعه أهل الحل والعقد ويرى أن معاوية خارج عليه ولا بد من قتاله)!! والخروج هنا أثبتته الفقيهي لمعاوية.

وذكر ص ٢٢٢: أنه اتضح للصحابة (أن فرقة معاوية هي الفرقة الباغية) والبغي يقتضي الخروج!!
أقول: إذن الفقيهي - على قاعدته السابقة - يستحق التأديب والاستتابة فضلا عن العلماء الذين حكموا على أصحاب الجمل وصفين بالبغي والخروج عن طاعة ولي الأمر فهم على قاعدة

الفقيهي قد ارتكبوا جريمة يستحقون عليها العقاب والاستتابة!!
أما قول الفقيهي (ولا يسمون خوارج). فهذا رغم صحته إلا
أن الفقيهي قد ناقضه ليس في مكان آخر بل بعد أسطر عندما قال
في المقال نفسه (وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت
عليه الجماعة يسمى خارجيا!! وهكذا لا أكاد أجد للفقيهي قولاً
يعقده في مكان إلا ويحله في مكان آخر ولا يثبت على قول وهذه
سياسة كثير من المؤرخين المعاصرين ولا أدري كيف أفسر مرور
هذه التناقضات بسهولة على الأخ الفقيهي إلا موافقة لمنهج
هؤلاء.

على أي حال أنا فرقت بين البغاة والخوارج في المقالات نفسها
ومنها مقالي الأخير من (كيف يضحك علينا هؤلاء) ففيها قولي
(ضد الخارجين على علي من البغاة والخوارج).
فصرحت بالتفريق بينهما وأن (الخارجين) قسمان بغاة
وخوارج.

ولم يقل أحد إن كل البغاة خوارج، فالخارجون على الإمام
أقسام منهم البغاة ومنهم الخوارج ومنهم المارقون وقطاع الطرق
فهذا أمر واضح أراد الفقيهي خلطه وإيهام القراء بأنني خلطت بين
أقسام البغاة وأنا أتحدى أن يجد لي الفقيهي قولاً خلافاً ما قاله
علماء أهل السنة في أهل البغي والخارجين عن طاعة الإمام.
بل أتحدى أن يجد لي قولاً في هذا (الخروج) إلا ويجد في
رسالته ما هو مثله أو أشد.

الملاحظة السابعة والثلاثون:
يستكمل الفقيهي ما سبق بقوله: (وفي قول بعض المالكية يقتل
ومتهم بالزندقة).
أقول: يقصد من قال إن بعض الصحابة خرج على علي أو
عثمان فإنه على رأي بعض المالكية يقتل؟!
وأقول: إن صح هذا القول من الفقيهي فسأكون أنا والفقيهي
وجميع علماء المسلمين ممن يستحق القتل؟! ومتهمين بالزندقة!!
لأنني لم أجد إلى الآن عالما معتبرا من علماء المسلمين إلا
وأطلق على الخارجين على عثمان أو علي لفظة (الخروج) أو
(البغي) وهذان اللفظان كل منهما يقتضي الآخر فالبغي يقتضي
(الخروج عن الطاعة) والخروج عن الطاعة يستلزم (البغي).
أما الخوارج فإنما ازداد ذمهم لسوء عقيدتهم وليس بسبب
خروجهم على الإمام فقط. وإنما جاءت مصيبتهم من سوء المعتقد
أما فعل البغاة فقريب من فعل الخوارج وعقيدتهم سليمة
ويجمعهم جميعا (الخروج عن طاعة ولي الأمر).
كذلك الاتهام بالزندقة لن يبق عالم من علماء المسلمين
المعتبرين إلا وهو متهم بالزندقة لو صحت قاعدة الفقيهي التي
وضعها!!
والفقيهي لم يفقه خطورة وبطلان (القواعد التي يقدها)
ويدعو لها وهو أول المتضررين منها مع بطلانها أيضا!!.

الملاحظة الثامنة والثلاثون:

ثم يقول الفقيهي: (وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجيا)!!.

أقول: ها هو الفقيهي بعد خمسة أسطر يهدم ما بناه ويحكم على كل من خرج على الإمام بأنه (يسمى خارجيا) وهذا القول رغم خطئه وفحش تعميمه إلا أن الفقيهي وقع فيما حذر منه، لا أقول في كتاب آخر وإنما قبل أسطر؟! لأنه يعرف أن ما حذر منه ليس فيه محذور.

الملاحظة التاسعة والثلاثون:

ثم أخذ الفقيهي ينقل عن العلماء في (الإمسك عما شجر بين الصحابة) مع أن الفقيهي نفسه (لم يمسك)!! بل والعلماء من قديم لم أجد عالما معتبرا أمسك إمساكا مطلقا فهناك سوء فهم لأقوال العلماء في (الإمسك) وحدوده ووقته.

بل إن العلماء أنفسهم يتفاوتون في فهم (حدود الإمسك) ومتى يجب ومتى يباح، ومتى يحرم فالإمسك الواجب إنما يكون عند الجهل أو الهوى أو التعصب أما بيان حقائق التاريخ وفق منهج علمي دون جهل ولا هوى فلا نستطيع قراءة التاريخ والاستفادة منه إلا بهذا، والغريب أن كثيرا من المؤرخين (المعاصرين) ينادون ب (الإمسك عما شجر بين الصحابة)!! وهم من أشد الناس كلاما

في ذلك ومن أفحشهم أخطاء وأكثرهم تعصبا، تجدهم يدافعون عن المفضول وينتقصون الأفضل ويتعصبون لبعض الظلمة ويرمون الأبرياء فأبي إمساك يريدون؟! أيريدون الإمساك عن مثل الحجاج واتهام مثل أبي ذر؟!!

فإمساكهم النظري إنما يطبقونه على الوليد بن عقبة ولكنهم لا يتورعون في ذم عمار بن ياسر وأمثاله واتهامهم - تبعا لسيف - بأنهم تأثروا وتعلمذوا على اليهودي عبد الله بن سبأ؟! وأي إمساك يريد المؤرخين المعاصرون؟ أيريدون أن نمسك عن تخطئة المخطئ وعن الاستدلال بالأحاديث الصحيحة؟!، أنا أرى أن نفهم معنى (الإمساك) قبل أن ننادي به وأنه لا يعني طمس الأحاديث والروايات الصحيحة.

فالأمر الذي لم يمسك عنه النبي (صلى الله عليه وآله) لا يجوز أن نطالب الناس بالإمساك عنه!! إنما نمسك عن الاستدلال بروايات الكذابين ونمسك عن اتهام الأبرياء كما نمسك عن تبرئة المخطئ من خطئه ونمسك عن مدح الظالم على ظلمه، كما نمسك عن تضخيم الأخطاء لكنهم يعكسون الأمر، فإذا أطلقوا الإمساك فإنما يريدون الإمساك عن (صحابة دون صحابة) والإمساك عن (أدلة دون أدلة)!! وهذه (شنشنة نعرفها من أخزم). فالأخ الفقيهي مع مناداته بالإمساك فرسالته كلها (خلاف الإمساك) الذي يريد أن يلزمنا به وقد تعودنا من الفقيهي أن يحرم علينا ما يبيحه لنفسه!!.

الملاحظة الأربعون:

ثم خاض الفقيه في سبب خروج بعض الصحابة على علي وأنه بسبب مقتل عثمان ولا أريد الدخول في تفاصيل الموضوع لأن ما ذكره الفقيه فيه تخليط يطول بنا الكلام فيه ولم يكن من صلب موضوعنا وهو (مدى الالتزام التطبيقي بالنظريات الصحيحة) وليس لما ذكره علاقة مباشرة بموضوع (بيعة علي).
الملاحظة الحادية والأربعون:

قول الفقيه (فأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يخرجوا علي علي لكرههم بيعته ولم يقل بهذا أحد من أهل العلم من السلف).

أقول: أولاً: الفقيه أطلق هنا (الخروج على الصحابة) مع أن عنوان مقاله: (ونرفض اتهام الصحابة بالخروج)!!
ثانياً: أنا لم أقل إن سبب خروج بعض الصحابة على علي هو كراهيتهم لبيعته فالأسباب تحتاج لدراسة وافية تستقصي أسباب الخروج، والفقيه يريد أن يحملنا ما لم نقل ولا نريد.
إيماءة:

أشكر الأخ المهندس محمد عسيري على مقاله يوم الأربعاء الماضي والذي ضم صوته إلى صوتي في أهمية ابتعاد القارئ عن

التقليد والسطحية، كما أذكر الأخ محمد بأن التركيز على نقد الأسلوب دون الغوص على المعلومات فيه كثير من السطحية أيضا!!، واشكر لك ملاحظتك على أسلوبى وشدته في الوقت الذي أرجو فيه أن يكون تقييمنا أشمل وأعمق من النظرة الأولى للألفاظ والأساليب ثم إن عيوب الأسلوب تبقى أخف من عيوب المضمون!! مع تقبلي لما ذكره الأخ محمد من نقد شاكر له مشاركته وملاحظته.

الملاحظة الثانية والأربعون:

أخذ الفقيهى يسوغ خروج بعض الصحابة على علي (ولم يسوغ خروجهم على عثمان)!! فقال في تسويغه (رأوا وجوب إقامة القصاص وإن تركه تضييع لحد من حدود الله عز وجل)!!.. أقول: هذا اتهام لعلي ومن معه من الصحابة بأنهم (لا يرون وجوب إقامة القصاص وإنهم ضيعوا حدود الله)!!

فالفقيهى يذكر حجج خصوم علي ولا يذكر حجة علي ولا أدلته مع أن الحق معه بإجماع أهل السنة والجماعة ولن نستكمل بقية تسويغات الفقيهى فهي من هذا الجنس!!..

الملاحظة الثالثة والأربعون:

زاد الفقيهى وسوغ لمعاوية خروجه عن طاعة علي بقوله:

(وبالنسبة لمعاوية فبالإضافة إلى ما سبق هو أولى الناس بالمطالبة بدم عثمان لأنه ولي دمه فهو ابن عمه وكبير أسرته بني أمية).
أقول: أولاً: كون معاوية هو ولي دم عثمان باطل فإن أبناء عثمان هم أولياء دم عثمان وكانوا شباباً بالغين خرجوا مع عائشة يوم الجمل فهم أولياء دمه وليس معاوية!!.. أما كونه كبير أسرة بني أمية فإن القبليّة قد أبطلها الإسلام.. فقول الفقيهي فيه إقرار بشرعية (العصبية القبليّة) على حساب (الأحكام الشرعية) وللأسف أن أكثر المؤرخين الإسلاميين اليوم إذا تحدثوا عن خلاف معاوية فإنهم يرتكزون على (الجانب القبلي الجاهلي) في تسويغ خروج معاوية وينسون الجانب الشرعي الإسلامي أو يتناسونه!!
على أية حال لن يكون معاوية أحرص على تطبيق الشرع من علي ولن يكون أعارب لحم وجذام ومسلمة الفتح أحرص على ذلك من البدرين والمهاجرين والأنصار الذين كانوا مع علي!!!.
ثانياً: إن سلمنا أن معاوية له الحق في المطالبة بدم عثمان فإن المطالبة الشرعية لا تكون بالسيف، فإذا حاول كل صاحب حق أن يأخذ حقه من الإمام بالسيف فهذا فيه شر عظيم وشق للعصا ومفسدة أكبر مما يرجى من المصلحة وقد رأينا النتائج.
ثالثاً: معاوية نفسه عندما تولى الخلافة تخلى عما كان يطالب به من قتل قتلة عثمان!! فهذا يدل على أنه لم تكن له بينة على أحد منهم بعينه أو أنه خشي ازدياد الفتنة وهذه يعتذر بها الفقيهي عن معاوية ولا يعتذر بها عن علي مع أن علياً أولى بالعدر هنا..

وأحرص على تطبيق الشرع من معاوية باتفاق كل العقلاء وأهل الإسلام..

الملاحظة الرابعة والأربعون:

قول الفقيهي: (ولتعلم يا أخي أنه ليس هناك قياس ومماثلة بين الخارجين على عثمان والرافضيين لبيعة علي).

أقول: الخارجون على عثمان وعلى علي فيهم كل ألوان الطيف فيهم صحابة فضلاء وفيهم تابعون وفيهم أعراب وفيهم متهمون فالفقيهي يريد أن يفرق بين أمور متشابهة فإن كان في الخارجين على علي بدريون ثم تابوا فقد خرج على عثمان بعضهم ولم يؤثر عنه توبة!! وإن خرج علي على رضوانيون فقد خرج على عثمان مثلهم!! وإن خرج علي على متنطعون خوارج فقد كانت نواتهم الأولى في عهد عثمان!!، لكن الفقيهي ومعه طائفة يببالغون في ذم مخالفي عثمان ويببالغون في مدح مخالفي علي!! مع أن مخالفي عثمان وعلي فيهم الصالح وفيهم المتوسط وفيهم الشرير. وأنا أدري لماذا الفقيهي يفعل هذا لكن كثيرا من القراء لا يدرون!!

الملاحظة الخامسة والأربعون:

استنكر علي الأخ الفقيهي ثنائي على الأشتر وتبرئته من دم عثمان وكما قلت سابقا إن الذين يطعنون في الأشتر ويتهمونه

ظلما بدم عثمان إنما يريدون الطعن - بطريق غير مباشر - في علي بن أبي طالب!! لأن الأشتر كان من قواد علي الكبار وولاه نصيبين ثم مصر فكأنهم يقولون: (ها هو علي يستخدم قتلة عثمان ويوليهم الولايات ويجعلهم قواد جيوشه)!!
فاتهام الأشتر فيه اتهام لعلي. فرغم الروايات الكثيرة المبرئة للأشتر إلا أنه يصعب على من يريد اتهام علي بدم عثمان أن يبرئ الأشتر!! على أية حال الفقيهي تحداني أن أجد الروايات المبرئة له وأنا أشكره على هذا التحدي فقال (أعطني إن استطعت ولن تستطيع رواية واحدة صحيحة تقول هذا القول الذي ذكرته)!! ويقصد تبرئتي للأشتر وذكرني أنه كره مقتل عثمان!!
أقول: أولاً: الفقيهي كما قلت سابقاً يجهل كثيراً من الروايات الصحيحة ويظن أن كل ما يجهله فهو ضعيف والدليل على ذلك أن الروايات المبرئة للأشتر مشهورة لا يجهلها مطلع فضلاً عن المتخصص في التاريخ الإسلامي!! وفي خلافة علي بن أبي طالب على وجه الخصوص!! وقد يخفيها بعض المبغضين للأشتر لأنه بالغ في محاربة معاوية وكان السبب المباشر في تغلب علي يوم صفين وأنا أبرئ الفقيهي من علمه بها وإخفائها لكنني لا أبرئه من الجهل بها!!
ولعل من أشهر تلك الروايات وأصحها ما رواه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة ني المصنف (١٥ / ٢٢٨) عن يحيى بن آدم قال حدثني أبو بكر بن عياش عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال:

قلت للأشتر: لقد كنت كارها ليوم الدار فكيف رجعت عن رأيك؟ قال: أجل، والله لقد كنت كارها ليوم الدار ولكن جئت بأم حبيبة بنت أبي سفيان لأدخلها الدار، وأردت أن أخرج عثمان في هودج فأبوا أن يدعوني وقالوا: ما لنا ولك يا أشتر ولكني رأيت طلحة والزبير والقوم بايعوا عليا طائعين غير مكرهين ثم نكثوا عليه...!!

فهذه الرواية صحيحة الإسناد على شرط مسلم فصاحب المصنف أبو بكر بن أبي شيبة من شيوخ البخاري ومسلم وكذلك يحيى بن آدم من رجال الشيخين ومثله أبو بكر بن عياش وشيخه مغيرة بن مقسم كذلك وشيخه إبراهيم النخعي من كبار التابعين وعلقمة بن قيس عالم التابعين فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات إثبات والأشتر نفسه ثقة كذلك فقد روى له النسائي ولا يروي إلا لثقة ووثقه العجلي وابن حبان وروى عنه كبار من التابعين منهم علقمة هذا والأشتر قد أثنى عليه علي بن أبي طالب وثنأؤه أقوى من توثيق المحدثين. وفي الرواية أيضا شهادة من علقمة بن قيس كبير التابعين بأن الأشتر (كان كارها لحصار عثمان)!!

وفي الرواية دلالة واضحة على أن الأشتر لم يكن بريئا فقط بل كان يعمل على إنقاذ عثمان والخروج به ربما إلى الشام أو مكة!!

وهذه الرواية رواها الطبري أيضا وصححها الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣ / ٥٧).

وفي رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري وهي رواية حسنة رواها الطبري (٤ / ٣٨٣) وفيها قول أبي سعيد (فقام الأشر وقال: لعله قد مكر به (يعني عثمان) وبكم فوطئه الناس حتى لقي كذا وكذا) فهذه الرواية يصححها كل من تحدث عن فتنة عثمان وهي صحيحة الإسناد وفيها إثبات أن الأشر كان يبرئ عثمان أمام الثائرين حتى يطؤوه ويلقى منهم شرا.

فليس الغريب في كثرة الروايات الصحيحة المبرئة للأشر إنما الغريب هو جهل الفقيهي بتلك الروايات والسبب في جهل بعض المؤرخين الإسلاميين للروايات المبرئة للأشر أنهم أدمنوا على روايات سيف بن عمر وتعليقات الخطيب على العواصم!! حتى أصابهم ما يشبه ب (غسيل الدماغ) فأصبحوا لا يصدقون ولا يعقلون إلا روايات سيف بن عمر التي تتهم عليا وأصحابه بالمشاركة في قتل عثمان والتلمذ على عبد الله بن سبأ!!.. ولا يتلذذون إلا بكتابات الخطيب التي تسيير في هذا الاتجاه مع شيء من الذكاء!!

أما الروايات الصحيحة المبرئة لهم فلا يلتفتون إليها - لأنها خلاف روايات سيف بن عمر وكتابات الخطيب!! إذن فالروايات السابقة أرجو أن يتعلم منها الفقيهي ألا يتحدى بعد اليوم ويزعم أنني لن أجد دليلا على كلامي!!

الملاحظة السادسة والأربعون:.

ثم صب الفقيهي اتهاماته للأشر جامعا ما هب ودب من

مكذوبات الروايات وضعافها فقال (فالأشتر في رواية صحيحة إلى الزهري أنه هدد طلحة بالسيف إن لم يبايع).
أقول: أولاً: هذا لا يدل على اشتراك الأشتر في دم عثمان فهذا حدث لا دخل له ولا ارتباط بينه وبين مقتل عثمان، بل لعل الأشتر خشي من طلحة أن يخالف علياً مثلما خالف عثمان فهدده إن لم يبايع علياً، والفقهي نفسه يعتبر طلحة مشاركاً في قتل عثمان انظر ص ١٦٦ من رسالته!!.
فلعل الأشتر كان غاضباً على طلحة لأنه كان شديد المخالفة لعثمان فهذا الدليل ضد الفقهي لا معه على أن مراسلات الزهري ضعيفة عند أكثر المحدثين وفيها تفصيل ليس هنا محله.
الملاحظة السابعة والأربعون:
قول الفقهي: (قد ثبت في رواية متصلة صحيحة أن طلحة بايع مكرهاً.
أقول: هذه لا دخل لها - لو صحت - ولا تدل على أن الأشتر شارك في قتل عثمان فأين هذه من تلك؟!
الملاحظة الثامنة والأربعون:
قول الفقهي (والأشتر في رواية: ضرب وجه دابة أم المؤمنين حبيبة عندما أرادت إدخال الطعام على عثمان...) فأين احترامه لأم المؤمنين؟!.

أقول: الرواية لم يذكر لنا إسنادها هنا لكن ما ثبت على شرط مسلم لا ندفعه بمثل هذه الأقوال والروايات الغامضة فالأخ الفقيهي ومعه كثيرون لا يمتلكون منها فهم يقدمون الضعيف على الصحيح ما دام هذا الضيف يخدم أحكامهم المسبقة فالأشتر ثبت بالأسانيد الصحيحة عكس ما ذكر الفقيهي لكن الفقيهي لن يقبل براءة الأشتر ما دام سيف والخطيب لم يبرئاه!!
والفقيهي مقتنع بأن الرواية التي معه ضعيفة ولذلك لم يذكر أنها صحيحة مثلما وصف رواية الزهري السابقة بأنها صحيحة ولم ينقل لنا إسنادها لأنه يعرف أننا لن نجعل أن (كنانة مولي صافية)!! ليس مثل علقمة بن قيس!!
الملاحظة التاسعة والأربعون:

قول الفقيهي: (وفي رواية صحيحة عرض الأشتر على أمير المؤمنين عثمان إما أن يخلع نفسه وإما أن يقتل).
أقول: الفقيهي حرف الرواية للأسف وهذا أيضا ديدن كثير من المؤرخين الإسلاميين يستحلون الكذب والتحريف من أجل اتهام من يريدون اتهمه، والرواية سأنقلها كاملة بالإسناد والمتن وقد وردت بأسانيد من أصحابها وأشهرها ما رواه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٧٠) ورواها أبو بكر بن أبي شيبة في المنصف (١٥ / ٢٠٠) كلاهما بسند صحيح عن الحسن البصري قال: (أنبأني وثاب قال: بعثني عثمان فدعوت له الأشتر: فجاء قال:

فطرحت لأمير المؤمنين وسادة فقال: يا أشر ما يريد الناس مني؟ قال ثلاث ليس من إحداهن بد يخبرونك بين أن تخلع لهم أمرهم فتقول هذا أمركم فاختاروا له من شئتم وبين أن تقص من نفسك فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك....) الرواية.
فها أنتم رأيتم الفرق بين كلام الفقيهي والرواية الصحيحة. فالرواية الصحيحة تجعل عثمان هو الذي أرسل إلى الأشر ليسأله عن نية (القوم) لأن الأشر كان من الخارجين وهو يعرف مقاصدهم ومطالبهم فهذه ثقة من عثمان أولاها في الأشر. أما الفقيهي فيجعل الأشر هو الذي عرض على عثمان الخلع أو القتل؟! وهناك فرق واسع بين اللفظين وتحريف الفقيهي واضح وهذا من حسن (فقهه) للروايات!!
الملاحظة الخمسون:

قول الفقيهي: (وهو الذي غضب بعد ذلك على علي عندما ولى ابن عباس على البصرة عقب الجمل إذ قال: فعلام قتلنا الشيخ إذن؟! وهذا اعتراف صريح منه بمشاركته في دم الخليفة المحرم).

أقول: أما غضبه على علي بسبب توليه ابن عباس فنعم حدث وأما قوله: (فعلام قتلنا الشيخ إذن) فلا يدل على مشاركته في دم عثمان فهذا اللفظ عام يقصد به (الأمة) كما ورد عنه في رواية أخرى عنه (إن هذه الأمة عمدت إلى خيرها فقتلتها)!!

وعمر بن العاص عندما أثنى على عمار بن ياسر قالوا له
(هذا قتلكم يوم صفين) قال: (قد والله قتلناه) فهذا الاعتراف من
عمر بقتل عمار لا يعني مشاركته في قتل عمار فتأمل!!!
وكذلك الأشرع مع عثمان فإن أصر الفقيهي على أن لفظة الأشرع
تعني مشاركته المباشرة في قتل عثمان فلفظة عمرو كذلك بالنسبة
لعمار وهذا ما لن يقوله الفقيهي ولا المؤرخون الإسلاميون!!
الملاحظة الحادية والخمسون:

دغدغ الفقيهي العواطف بوصفه لمقتل عثمان وهذا خارج
موضوعنا مع أننا أول من يقول بأن هؤلاء القتلة المباشرون لقتله
فسقه ظلمة متهمون في دينهم لكن هذا لا يعني تكفير الخارجين
لأن المعصية مهما عظمت لا توجب التكفير إلا المكفرات المعروفة
وليس منها القتل.

الأمر الثاني: إن الخارجين لم يكونوا على اتفاق (تحسبهم
جميعاً وقلوبهم شتى) وبعضهم أنكر قتل عثمان وبعضهم كان
يريد النصيحة والإصلاح ومنهم أعراب أجلاف وبعضهم متهمون
منافقون لكنهم مخطئون كلهم فالأمر فيه تفصيل تماماً مثلما
الخارجون على علي فيهم مبشرون بالجنة ومسلمة الفتح وخوارج
فهذه الأصناف ليست سواء مع أنهم أخطأوا كلهم في الخروج عن
الطاعة.

الملاحظة الثانية والخمسون:

قوله: (فقد استعظم المالكي ما جاء عن ابن حزم في تقدير عدد من لم يبايع عليا حين قدره بمائة ألف إذا اعتبر هذا دليلا على نصبه (أي ناصبي لا يميل إلى علي) أقول: أيضا هذا الكلام على طريقة المثل الكردي (الفاسقون الخمسة أربعة الجرذ والفأر والثعبان) ففي جملة واحدة يجعل الخمسة أربعة ثم ثلاثة!!
أولا: أنا لم أستنكر على ابن حزم تقديره هذا وإنما استنكرت قوله: (إن عدد من أمتنع عن بيعة علي مثل عدد من بايعه). فهذا الكلام باطل أما التقدير ب ١٠٠ ألف مسلم فهذا صحيح جملة لكن المسلمين ذلك اليوم لم يكونوا مئتي ألف مسلم فقط!! وعلي لما حارب أهل الشام إنما حاربهم بأهل العراق وقليل من أهل الحجاز وكان معه نحو هذا العدد.
أما المبايعون لعلي فأكثر من ذلك بكثير في الحجاز واليمن ونجد وخراسان وفارس والجزيرة ومصر وأذربيجان كلها على البيعة إلا الشام وأهل الشام خرجوا كلهم تقريبا مع معاوية إلا قليل من المتوقفين كعبد الرحمن بن غنم الأشعري.
ثانيا: أنا لم أتهم ابن حزم بالنصب بسبب هذا وإنما بسبب أشياء أخرى ولست مصدر الاتهام الأول له وإنما هو معروف بهذا فأنا ناقل فقط والفقهي يعرف لماذا أتهم ابن حزم بالنصب لكنه ظننا لا نعرف!! فلذلك اعتمد على بعض أقواله!!
ثالثا: الفقهي عرف النصب بأنه (عدم الميل إلى علي)!! وهذا

تعريف باطل فإن (الميل إلى علي) إذا أطلق فإنه يعني التشيع فكأنه يقول إنني انقد ابن حزم لأنه ليس شيعيا!! وهذا كلام باطل فأما النصب فهو (كل انحراف عن علي وأهل البيت) سواء بلغه أو تفسيقه كما كان يفعل بعض بني أمية أو بالتقليل من فضائله كما يفعل محبوهم!! أو تضيف الأحاديث الصحيحة في فضله!! أو عدم تصويبه في حروبه!! أو التشكيك في شرعية خلافته وبيعته!! أو المبالغة في مدح خصومه!! فهذا وأمثاله هو النصب وبعضه موجود عند ابن حزم - رحمه الله وهو (أي النصب) متفاوتة ليس هنا محل تفصيلها، والنصب حسب استقرائي يصل لسبع مراتب فهذا هو النصب وليس كما عرفه الفقيهي!!.

الملاحظة الثالثة والخمسون:

قوله: (وقع الناقد في أخطاء مثل تضعيفه إحدى الروايات التي ظهر لي أن إسنادها حسن وقال إنه متوقف فيها حائر وأخيرا حكم عليها بالشذوذ).

أولا: أقول يقصد رواية الحسن البصري فهي من حيث الإسناد فيها نظر ومن حيث المتن فإن بعض متنها خالف روايات أصح وهذا هو تعريف الشذوذ فليراجعه إن شاء.

ثانيا: أما التوقف الذي عابني به في هذه الرواية فليس عيبا بل هو خير من المجازفة برد روايات صحيحة أو قبول روايات الكذابين كما يفعل أخونا الفقيهي فليته أكثر من التوقف في كثير من المجازفات التي وقع فيها!!.

أما سن التحمل أو متى يصح سماع الصغير فليس لها ضابط معين والصواب أنه متى كان أهلاً لنقل الرواية فإنه يقبل منه مع التوثيق وقد سئل الإمام أحمد (متى يجوز سماع الصبي للحديث؟ فقال: (إذا عقل وضبط) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٩. وقد رد علماء الحديث سماعات كثير من الصبيان بل سماعات كبار من المحدثين شكوا في روايتهم عن شيوخهم إضافة إلى شذوذ في المتن مخالف لما هو أصح منه. فالأمر أغوص وأعمق مما يتصور الفقيهي.

الملاحظة الرابعة والخمسون:

قول الأخ عبد الحميد: (وما كتبه (المالكي) في المقال (٥) عن رواية أبي نضرة بأنها مرسلة ولم يشهد القصة وهو لم يرو عن علي ليس صحيحاً فما نقله عن العلائي وأحال إلى التهذيب لا يوجد في التهذيب بل صاحب التهذيب ذكر روايته عن علي وقبله الذهبي في السير ذكر روايته عن علي ولم يذكره ابن أبي داود في (مراويله)!!).

أقول: أولاً: كون رواية أبي نضرة مرسلة ولم يشهد القصة فهذا صحيح وسيُعرف به الفقيهي عندما ذكر أن أبا نضرة إنما يروي القصة عن قومه!! كما سيأتي.

ثانياً: أنا نقلت عن العلائي من جامع التحصيل ولم أحل للتهذيب كما زعم الفقيهي!! فمقولة (وأحال للتهذيب) من كيس

الفقيهي والمقال المنشور موجود يرجع إليه من يشاء.
لكن هل تدرون لماذا حرف الفقيهي كلامي؟!
لأنه يعرف أن صاحب التهذيب (سواء تهذيب الكمال أو
تهذيب التهذيب) يذكرون شيوخ الراوي سواء من روى عنهم
سماعا أو إرسالا في الغالب وأن العلائي في جامع التحصيل لا
يفعل هذا بل يفرق بين سماع الراوي وإرساله!! فلما وجد
الفقيهي نفسه أمام قول العلائي (روى عن علي وأبي ذر وغيرهما
من قدماء الصحابة وذلك مرسل) لم يعجب الفقيهي كلمة (وذلك
مرسل) فزعم إنني أحلت للتهذيب لأن التهذيب ليس من منهجه
بيان ذلك!!؟

والفقيهي يعرف أن صاحب التهذيب ليس من شرطه بيان
المرسل وقد ينبه عرضا ولا ريب إنني أشهد للفقيهي - بعد هذا -
بالذكاء وإجادة التعمية على المشتغلين بالحديث فضلا عن طلابه
وعامة القراء!! الذين لا يمتلكون التهذيب ولا جامع التحصيل!!
لكنهم سيقرأون كلام الفقيهي ويصدقون - ولو لفترة زمنية - إنني
أنقل من التهذيب خطأ!! والفقيهي يعرف أن الطلاب وأكثر القراء
أضعف من أن يرجعوا للمصادر ويحكموا بيني وبينه!!
فقوله: (وصاحب التهذيب ذكر روايته عن علي) كلام من لا
يعرف منهج صاحب التهذيب ولا منهج العلائي إضافة لتقويله
عني ما لم أقل البتة!!

الملاحظة الخامسة والخمسون:
قول الفقيهي: (ولم يذكره ابن أبي داود في مراسيله) يقصد لم يذكر أبا نضرة.
أقول: أولاً: عش رجباً ترعجباً!! فابن أبي داود ليس له كتاب في المراسيل إنما كتاب المراسيل لوالده أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني فإذا كان الفقيهي لا يعرف مؤلف الكتاب فلن يعرف مضمون ومنهج الكتاب!!
ثانياً: منهج أبي داود في مراسيله ليس مثل منهج العلائي أي ليس من منهجه تتبع الرواة الذين يرسلون إنما منهجه ذكر الأحاديث المرفوعة التي رواها بعض التابعين أي أن كتابه خاص بمراسيل التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة!!!.
أما صاحبنا أبو نضرة فإنما رجحنا أن روايته السابقة مرسله عن طلحة وعلي ونحوهما وليس له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لا مرسله ولا موصولة. فالفقيهي يظهر من كلامه أنه لا يمتلك كتاب المراسيل فضلاً عن معرفة مؤلفه ومنهجه!!
ولو امتلكه فليس هناك أسهل من قراءة اسم مؤلف الكتاب فحتى هذه لم يفلح الفقيهي فيها للأسف!!
ثم يأتي يرمي الناس بالجهل في مصطلح الحديث وهذا - كما قلت سابقاً - بأن أكثر المؤرخين الإسلاميين للأسف يرمون الناس بالجهل وهم أجهل الناس بمصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل

فهذا منهج عام مؤلم مستشر بينهم.
ثالثاً: لو ذكر أبو داود أبا نضرة في مراسيله بأنه أرسل عن النبي
صلى الله عليه وسلم فليس له كبير فائدة في موضوعنا بل ليس له فائدة البتة ولو
قرأ الفقيه المراسيل لأبي داود (وليس كما زعم لابن أبي داود) لما
قال هذا القول!!.

الملاحظة السادسة والخمسون:

قول الفقيهي: (ومن المهم ذكره أن الرواية التي يتحدث عنها
الناقد ليست روايته عن علي بل عن قومه من ربيعة).
أقول: قولك هذا أقوى في دحض حجتك فيما زعمت من
تقوية رواية أبي نضرة لأن قومه هؤلاء مجهولون!! والمجهول
مردود الرواية بالاتفاق!! فهذا اعتراف منه بأنه روى عن
مجهولين، ولولا أن هذه الرواية تعارض روايات أصح لقلنا أن
الفقيهي له عذره في الاستشهاد بها (لا الاحتجاج) بالفقيهي حكم
على الرواية بنفسه بأنها عن مجهولين وهو نفسه يضعف الروايات
عن المجهولين لكن (إذا لم تخدم أحكامه المسبقة)!!
الملاحظة السابعة والخمسون:

قوله (فقد وصف (أبو نضرة) طلحة حين قدم البصرة برفقة
الزبير فهل بعد هذا تقولي بأن روايته مرسله!).

أقول: وأين الإسناد بهذا؟! وما صحته؟! ولو فرضنا صحة هذا فهل يناقض ضعف روايته عن قومه بأن طلحة بايع مكرها؟! الملاحظة الثامنة والخمسون:

قوله: (وما كتبه في المقال (٤) قال: أهمل كثيرا من الروايات الصحيحة التي سبقت فلم يذكر رواية علي نفسه ولا رواية الأشتر ولا رواية الحسن البصري ولا أبي بشير العبادي).

كان هذا كلامي رد عليه الفقيهي بقوله: (رواية علي في سنن سعيد بن منصور التي ذكرها لا أراه أخذها إلا من رسالتي فقد ذكرتها ص ١٢٣ وحكمت على إسنادها بالصحة)!!

أقول: الفقيهي لا يدري ما يقول، فرواية علي التي قلت في ذلك المقال إنها سبقت ليست رواية سعيد بن منصور فقد ذكرت في المقال الأول مصادر رواية علي في بيعة طلحة والزبير طائعين وإنه رواها أبو بكر بن أبي شيبة (١٥ / ٢٧٤) هذا ما ذكرته في المقال الأول وتلك الرواية هي التي تتحدث عن (بيعة طلحة والزبير طائعين) أما رواية سعيد بن منصور فإن مضمونها (أن عليا لا يعرف قتلة عثمان). فالفقيهي لم يرجع للمصدر الذي أشرت إليه وأهمل ذكر هذه الرواية المهمة فلم يذكرها في رسالته!! البتة لا في الأصل ولا في الملحق ثم يقول إننا سرقتها من رسالته مع أنه لم يوردها مطلقا وهذا من حسن (فقهه) لما يكتب!!

الملاحظة التاسعة والخمسون:

قوله: ورواية أبي بشير العابدي أوردتها في ص ٩٨ مجملا ودرست إسنادها في الملحق مفصلة برقم ٦٩ وهي ضعيفة. أقول: لم توردها في بيعة علي العامة مع أنها تدل عليها وإنما أوردتها مستدلا بها على ضعف من قال (إن طلحة والزبير بايعا طائعين) وكلامي كان من (الروايات في بيعة علي العامة) وإنك أهملت الروايات الدالة عليها!! وهذه من الشواهد ولو نظرت لرواية ابن الحنفية لوجدت أن رواية أبي بشير مشابهة لها إلى حد بعيد فهي شاهد لا بأس به لكن أكاذيب سيف بن عمر شغلتك عن هذه الروايات المهمة!!.

الملاحظة الستون:

قوله (ورواية الحسن البصري موجودة في الرسالة أيضا ص ٩٣ وصححت إسنادها في الملحق (ص ٦٢)). أقول: أيضا الفقيهي يخلط بين روايات مختلفة فأنا عندما قلت إنه أهمل رواية الحسن البصري ذكرت هناك مصدرها وهو كتاب الفضائل للإمام أحمد (٢ / ٥٧٦) وهي قول الحسن (فعمد الناس إلى خيرهم فبايعوه) وإسنادها قوي فهذه رواية في البيعة (بيعة علي) لم يذكرها الفقيهي. أما الرواية التي في رسالته فهي رواية أخرى لا تدل على بيعة علي ونصها كما في ملحق رسالته (لما

كان من عثمان ما كان واختلاف الناس... وفيها عرض الناس البيعة على ابن عمر ورفضه ذلك).
فهذا كله لا علاقة له ببيعة علي فانظروا كيف يعمي الفقيهي الحقائق ويخلط الأمور ويتشبع بما لم يعط فرواية الحسن البصري التي ذكرتها لم يذكرها البتة ثم يأتي برواية أخرى للحسن البصري ويزعم إنها هي التي أقصد مع أنني ذكرت المصدر والصفحة فهلا رجع إليه ليعرف الرواية التي أريد.
ثم هو لا يذكر نصها ولو ذكره لافتضح قوله وبدلاً من أن يشكرني على إرشاده للروايات التي فاتته يأتي بعد هذا كله ويزعم إن ما لم يذكره في رسالته قد سرقته من رسالته!!
وهكذا فليكن العدل والصدق والإنصاف!!

والفصل العاشر
تعالوا إلى كلمة سواء!!
نريد قارئ المسؤولية لا قارئ آخر صحيحة!!
النتائج العامة

تعالوا إلى كلمة سواء!!
ليس من المهم أن نتفق في كل شيء لأن الاختلاف من سنن
الله التي قدرها في هذه الحياة الدنيا فلا يزال الحق والباطل في
صراع إلى يوم القيامة ولولا وجود الباطل لما عرف الناس قيمة
الحق، ولولا مرارة المصائب لما عرف المبتلون نعمة السلامة والعافية
ولولا الجذب لما عرفنا فضل الغيث، لذلك يجب ألا نتوهم بأننا
سنصل إلى اتفاق عام بين كل الناس مسلمهم وكافرهم، سنيهم
ومبتدعهم، مصيبيهم ومخطئهم فهذا خلاف سنن الله في هذه
الحياة.

لكن في الوقت نفسه نحن مطالبون من الله عز وجل بدعوة
الكافر إلى الإسلام ودعوة المبتدع إلى السنة ودعوة المخطئ المذنب
إلى الصواب والتوبة. فالله الذي قدر الاختلاف هو الذي أوجب

صحيفة الرياض، السبت ٢٦ / ٧ / ١٤١٧ هـ - ٧ ديسمبر ١٩٩٦ م

علينا العمل لتقليصه بالحق وإلى الحق، فدعوة الغير وتصحيح
الذات عنوان كل مسلم مخلص ومطلب كل عارف بمهمته في هذه
الحياة.

المكابرة والاختلاف!!

ليس من مهمتنا القضاء نهائيا على كل اختلاف لكن من مهمتنا
محاربة التلوث الذي أصاب العلم والحق، محاربة الجهل ببيان
العلم، بمحاربة المكابرة، محاربة تضليل الناس عن الحقيقة.
فهناك كافر لا يعرف أن الإسلام حق فهذا يبقى في دائرة الجهل
لكن قد يوجد آخر يعرف أن الإسلام حق لكنه يأبى اتباعه
والاعتراف به فهذا خرج من دائرة الجهل إلى دائرة المكابرة، وهو
بهذا بحاجة إلى حرب فكرية تكشف تضليله للناس وتكسر
مكابرتة..

كذلك قد يوجد مبتدع يعرف أن السنة حق فهذا مكابر، وقد
يتيقن مخطئ من خطئه لكنه يستمرى المواصلة فيه لمصلحة من
المصالح على حساب الحقيقة والمتلقي فهذا مكابر وصلنا معه
لطريق مسدود، فهل نستمر في وصف هذا بالاجتهاد ف " اختلاف
الرأي لا يفسد للود قضية!!

هناك قضايا واضحة لا تخضع للاجتهاد فالذي ينسب آية
للقرآن الكريم وليست فيه لا نقول إنه مجتهد خاصة بعد أن نبين

له إن هذه الآية ليست في القرآن ثم يصبر ويزعم أنها فيه!
كذلك قد ينسب أحدهم أحاديث للصحيحين أو أحدهما فإذا
بين له إن هذا خطأ ثم أصر على خطئه يكون مكابرا لا مجتهدا.
وكذلك إن زعم مؤرخ أنه قد أورد روايات معينة بعد أن بين له أنه
لم يوردها ثم أصر على ذلك فهذا مكابر لا مجتهد والضحية هو
القارئ والحقائق.

سر المكابرة!!

في أحيان كثيرة لا يشعر المكابر بمكابرته أو لا يحب أن يشعر
نفسه ولا الآخرين بذلك، يأتيه الشيطان وينفخ فيه قائلا (أنت
الآن تقاوم أهل الضلال فلا تظهر بمظهر الضعف، لا تعترف
بالأخطاء لأن الناس سيفسرون هذا بأن الآخر مصيب في كل
شئ وأنت مخطئ على كل حال استمر فيما أنت عليه، هي
زوبعة وتنتهي، ثم ترجع لتصحيح الأخطاء بهدوء..!!!) فيظن
المكابر المسكين إن هذه الأقوال نابعة من إحساس مرهف سليم
والواقع أنها من شيطان رجيم!! وهذا سر من أسرار عدم إسلام
الكافر وعدم توبة المبتدع وإصرار المخطئ على خطئه، كل منهم
يأتيه الشيطان مبغضا له الخصم وأقواله ونافخا فيه الجاهلية فتجد
أحدهم لا يصارح نفسه ولا ينقد ذاته بل يستسلم ل "سواليف
الشيطان"!! ويصغي لها ويحس لها حلاوة تفوق مرارة الاعتراف
بالخطأ والرجوع إلى الصواب واتباع ما يقوله خصم الأمس،

فالخصومة تذكى " سوايف " الشيطان فإذا فكر المخطئ في الرجوع
جاءه قرينه مذكرا له بيوم " بعث "!!
وهل الشيطان حقيقة!!

بعض من تعودوا على دراسة المناهج واختلافاتها والعلوم
المختلفة التي وفدت إلينا من الغرب يصعب عليهم الاعتراف ب
" الوسوس أو " الشيطان أو " الهوى ولأن هذا - فيما يزعمون
خلاف المنهج العلمي.. وقصدهم المنهج المادي!! الذي لا يؤمن
إلا بما هو محسوس، قد يعذر " المؤرخ " الغربي " المادي " لأنه يكفي
أنه " مادي "!! لكن لا يعذر أبناء المسلمين الذين يؤمنون بالقرآن
الكريم والسنة المطهرة وفيهما مئات إن لم أقل آلاف - النصوص
في إثبات وسوسة الشيطان ومكره بالإنسان وفيها أيضا وصف
أمراض النفوس من هوى وكبر وغير ذلك..

لكن الكثير منا مع كثرة تعودهم على قراءة المناهج المادية
أصبحوا - للأسف ماديين أكثر من الماديين فلا يكفيهم ألا يعترفوا
بما سبق بل ربما هاجموا من لجأ لتفسير موقف معين بذلك واتهموه
بالجهل والبعد عن التحقيق العلمي.

وهذا أيضا من وسوسة الشيطان لهؤلاء يأتيهم ويقول
" ما هذا؟!... شيطان ووسوس!!.. ما دخل هذه بتلك؟!..
ليس هناك أشياء اسمها وسوس وشياطين!! وبهذا يكون الشيطان
قد نجح معهم في إماتة ذكره والأمن من مكره بل إن من أكبر
وساوسه أن يجعل الباحث لا يؤمن بوجوده ولا وسوسته!! فإذا

وصل الباحث إلى هذه المرحلة فهذا يعني أنه مستعد لرد نصوص القرآن الكريم التي تثبت هذا.

فهم النفس

إذن فنحن بحاجة إلى فهم نفوسنا وفهم الآخرين والعدل في الحكم والإنصاف في الطرح، بحاجة إلى التفسير الصحيح للمواقف سواء موقف المؤرخ أو العالم أو الشخصية المترجمة، هذا التفسير المتوازن بين المادي وغيره، بين الوحي والعقل وما عند الآخرين من أبحاث وعلوم وفوائد، وليس هناك فصل بين الوحي، والعقل فالوحي أمر بالتفكير والبحث والنظر وفتح الأبواب المعينة على ذلك وفسر لنا ما لا نستطيع تفسيره من خلال الماديات.

أسباب الاختلاف والعلاج المطلوب

قبل أن نعالج حالة من الحالات لا بد من معرفة أسبابها، والحالات تختلف، حتى في الأمراض فالسرطان غير الزكام، قد نهتم بعلاج الأول ونترك للثاني فسحة من الوقت دون علاج بل ولا اهتمام، فكذلك الأمور العلمية هناك أمور كثيرة قابلة للاجتهد وتتجاوزها الأدلة إضافة إلى أن نتائجها يسيرة في جميع الحالات.

إذن فأسباب الاختلاف مرحلة سابقة على مرحلة علاج هذا الاختلاف وكل اختلاف في الدنيا مرده إلى عدة أسباب رئيسة منها:

١ - الجهل: فهذا أول أسباب الاختلاف وأهمها على الإطلاق فمن جهل الحقيقة خالفها، وعلاج هذا الجهل بالعلم.. وقد يكون هناك جاهل مركب لا يعلم ولا يعلم أنه لا يعلم وهذه كارثة خاصة إذا كان هذا الجاهل في موقع الصدارة وتعليم الناس. وأحيانا يكون الجهل مغلفا بغلاف العلم فتجد الألفاظ العلمية في كلام هذا الجاهل لكنه يوردها في غير موقعها مع سطحية في التناول والبحث وكل منا لا بد أن يكون فيه بعض الجهل قل أو أكثر حتى في مجال تخصصه الدقيق. لذا نرى أن من أهم أسباب الاتفاق هو العلم المضاد للجهل فمتى علم المختلفان الحقائق اتفقا في الأغلب.

٢ - الهوى والتعصب: قد يعرف المختلفان أو أحدهما الحقائق لكنهما لا يتفقان لأن أحدهما يتنكر لهذه الحقائق بسبب الهوى الذي دفعه للتعصب للباطل فالهوى أصل والتعصب نتيجة جمعت بينهما لتلازمهما القوي.

فعلاج الهوى يكون بتصحيح النية، والاستعاذة من الشيطان، وحب خدمة الحقيقة، ونشردان ذلك، وعلاج التعصب يكون بإجبار النفس على اتباع الدليل، والحجة والبرهان، وترويض النفس على مقاومة الوسوس والهوى ومداخل الشيطان. ولتذكر المتعصب بأن تعصبه سيسئ إليه قبل إساءته للحقيقة فكل أمر سينكشف اليوم أو غدا فلماذا يتعب نفسه ويكسب إثما في أمر هو خاسر فيه لا محالة. وماذا سينفعه مشجعوه وجمهور

آخر صيحة إذا سئل عن كتمان العلم بل إذا سئل عن إظهار ونشر ما لا يعتقد صحته بل يعتقد خلاف ذلك، فلا بد أن يحاسب نمسه.

هذه الأسباب هي أبرز أسباب الاختلاف على الإطلاق فمتى ذهب الجهل والهوى جاء الاتفاق ومتى وجد أحدهما طرد الاتفاق.

المناظرة!!

إذا واصل المتعصب في تعصبه وكابر ولم يقبل الحقائق المدوية الظاهرة فهل تبقى ضحاياه - من الحقائق والناس - عرضة لأباطيله!! أم أن من واجبنا حماية الحقيقة وحماية الناس وذلك بالمناظرة وكشف الأخطاء وبيان الصواب حتى ينتفع الآخرون بذلك. والمناظرة لا نقصد منها إن نبت في كل صغيرة وكبيرة لأنه كما قلنا سابقا هناك أمور قابلة للاجتهد لكن لا يقبل من الاجتهاد ما خالف الحقائق الظاهرة.

فمثلا: قد نقبل من شخص ما اجتهاده في تصحيح حديث حسن أو تضيفه بأسباب يراها لكن لا نقبل منه إن يضعف الأحاديث المتواترة ولا أن ينسب لصحيح البخاري مثلا حديثا ليس فيه البتة!! فهذا فيه تضليل للحقائق وظلم للأحاديث النبوية وظلم للقارئ أو الجمهور ولنكن أكثر وضوحا: فأقول أنا والأخ الفقيهي اختلفنا في روايات زعمت أنها ليست

في رسالته والقليل منها لم يوردها محل الشاهد وهو زعم أنه قد أورها وذكر ذلك بالصفحة والرقم!! ثم رددت عليه بأن ذلك باطل!!.

فما موقف القارئ هنا؟! لا بد من فصل في الموضوع لأن هذا غير خاضع للاجتهد لا بد أن يكون أحدنا قد كذب؟! فمن هو الكاذب ومن هو الصادق؟! هذه بحاجة إلى مناظرة ولجنة تحكيم وأنا أرضى القسم الذي يثني عليه الفقيهي " قسم السيرة والتاريخ بالجامعة الإسلامية " ليكون حكما بشرط أن تنشر الحقائق للناس حتى يعرفوها أما أن يعمل بيننا صلح فهذا غير مقبول، لأنه لا عداوة بين الأشخاص إنما العداوة بين الحقائق والمعلومات، ومن الخطأ أن يفسر الناس كل اختلاف بأنه عداوة بين اثنين هذا من كبر الأخطاء.. عندما نختلف لا يعني هذا تنافر القلوب، أنا أتحدث عن قلبي فوالله لا أكن لأخي الفقيهي إلا كل خير وأرجو أن يكون قلبه أصلح من قلبي. صحيح أن الأساليب قد يظهر منها خشونة أو قسوة أو تلميح لكن طبيعة الأفكار لا بد أن تتصارع والبقاء للأصح.

وقد أسعدني نية الأستاذ أحمد حسين شرف الدين وزملائه في فتح المناظرة في النادي الأدبي في الرياض حول بعض الأمور التي اختلفوا فيها في التاريخ.. فليت النوادي الأدبية توافق على إحياء " المناظرات " ونشرها إعلاميا لتحیی فينا حب العلم والمعرفة، وليت الأخ الفقيهي يوافق على أن نتناظر في القضايا التي اختلفنا فيها، ولنا في الشافعي وإسحاق بن راهويه سلف وقدوة!!

نريد قارئ المسؤولية

لا قارئ آخر صيحة!!

أحببت أن أوجه رسالة للقراء، لأنني - منذ سنوات - وأنا أرى
أن القارئ - للأسف - يكون ضحية لتلبيسات الكتاب ولا يمتلك
أكثرهم المنهج الذي يستطيع به الاستفادة من الحوارات العلمية
حتى يعرف الحق والباطل فيها ويعرف المحق من المبطل.

القارئ أمانة

والقارئ أمانة في عنق الكاتب أو المؤلف أو الخطيب أو
الوسيلة.. فهذا القارئ إن لم نكن أمناء وصادقين معه فإن الإثم
- لا محالة - سيكون من نصيبنا قبل أن نخالف (الأخلاقيات)
التي تدعونا لاحترام الآخرين وعدم الاستهتار بهم ولا بعقولهم
ومعلوماتهم.

(هامش) صحيفة الرياض، السبت ٢٦ / ٧ / ١٤١٧ هـ - ٧ ديسمبر ١٩٩٦ م (٠)

الحقيقة المؤلمة
ولا أود أن أتحدث عن تجاربي مع (الردود والتعقيبات) لكنني
أحب أن أنقل حقيقة واحدة فقط لمستها كثيرا من تلك التجارب،
وهذه الحقيقة مؤلمة، خلاصتها أنني وجدت كثيرا من القراء -
للأسف - نستطيع أن نطلق عليهم (قراء آخر صحيحة)!!
فكثير من القراء - إن لم يكن أكثرهم - ليسوا في مستوى القوة
والمتابعة التي تؤهلهم لتقييم الكاتب أو المؤلف بل تجدهم في
مستوى التلقي والاستسلام في القضايا العلمية، فلا مشاركة بصيرة
ولا تقويم منهم للكاتب ولا إيجابية في التفاعل مع القضايا، ليس
لهم - أقصد هؤلاء الكثير من القراء لا كلهم - ليس لهم من
المشاركة إلا التصفيق لآخر الردود أو النقد المطلق لما لا يرغبون ولا
يفهمون! يرددون ما قاله اللاحق ولا يتذكرون ماذا قال السابق!!
وهذا سر إصرار بعض المردود عليهم على المكابرة والرد حتى ولو
كان يعلم أنه يرد بالباطل ليدحض به الحق!!، لأنه يعلم - عندما
يكتب رداً - أن القارئ أضعف من أن يكتشف تلبيسات الكاتب
وتمويهاته وإخفائه للحقائق وتهربه من الأخطاء لأن القارئ لن
يرجع إلى المصادر ولن يحاكم الكاتب إلى الأدلة بل ربما -
الأكثرية من القراء - لا يمتلك الواحد منهم مكتبة تؤهله للحكم
على طرف من الأطراف بأنه أصاب أو أخطأ.

شئ من التجربة
واذكر أنه جرت بيني وبين (بعض الناس) ردود في الماضي
فكان الواحد من هؤلاء القراء الكرام بين أمرين:
إما مقلد لطرف من الأطراف معرض عما يقوله الطرف الآخر
ومتشكك في كل أدلته، وإما ينعق مع " آخر الردود "!! فيثني
عليك إذا نشر ردك ويعاتبك إذا نشر رد خصمك!!، فمثل هذه
النوعية من القراء وفيهم بعض الأكاديميين - للأسف - لا يفرح
بتأييدهم لأنهم لا رأي لهم ولا بحث في أدلة المتحاورين ولا
رجوع للمصادر بل تجمعهم العاطفة ويفرقهم الدليل!!
أين المعايير الصحيحة!!

بل إن أكثر القراء للأسف ليس عندهم معايير التخطئة
والتصويب وإنما معاييرهم في الحق والصواب تجدها معايير
(جاهلة) لم يقل بها أحد من عقلاء السلف والخلف، وجل
معاييرهم تنحصر في (الشهرة) و (السمعة) و (التخصص)،
و (الوظيفة)، و (الصدقة) و (المعرفة) وهذه كلها ليست معايير ولا
ضوابط يعرف بها المحق من المبطل لكنها معايير (العامة) تعارفوا
عليها فتبعهم كثير من (الخاصة) ممن كان يظن فيهم البحث
والتحري والدراسات الجادة!!

لا تعميم ولكن!!
سبق وأن قلت إنني لا أعمم هذه الأحكام القاسية على كل
القراء فالتعميم أمر مخالف للحقيقة العلمية والواقع المشاهد،
لكنني قد ابتليت من إخواني القراء بالتأييد الأعور مثلما ابتليت
بالمخالفة العمياء، أنا لا أريد من القارئ أن يؤيدني بلا علم ولا
بحث كما لا أريد منه أن يخالفني عصبية أو حسدا أو تقليدا
للخصم. فكلا الأمرين أحلاهما مر، فالذي يؤيدك بلا دليل
سيخالفك بلا دليل، والذي تفرح بسرعة تأييده اليوم ستحزن على
سرعة انتكاسته غدا.

لا نريد قارئ آخر صحيحة!!
نريد (قارئ المسؤولية) ولا نريد قارئ (آخر صحيحة)!!، نريد
القارئ الذي يكتشف بعض (الأعيب) الكتاب والمؤلفين!! نريد
القارئ الذي يعرف المحسن ويقول له أحسنت ويعرف المسئ
ويقول له أسأت.

نريد القارئ المناصح لا المجامل، نريد القارئ الشجاع لا
الخائف، نريد القارئ المتحلي بالصراحة لا القارئ المتلون، نريد
القارئ الثابت على الحق لا الميال مع الرياح. نريد القارئ ذا
القناعة العلمية وليس المتردد في ظلمات الجهالة. نريد القارئ
الذي يجبر الكاتب أو المؤلف على احترامه والابتعاد عن (الضحك
عليه)!! نريد من القارئ أن يكتشف بنفسه (القهقهات) الجاهلة

المتدثرة بلباس (العلم والتحقيق)!!
نريد من القارئ أن يكتشف الذين يمارسون الاستهتار بعلمه
وعقله والمتاجرة بعاطفته وطيبته.
نريد من القارئ أن يطور نفسه وبكون لها منهجا قويا بعيدا
عن المجاملة والعشوائية، لا نريد عشوائية في العلم ولا في الحكم
على الآخرين.
نريد من القارئ أن يروض نفسه على اتباع الحق وإن كان هذا
الحق غير مألوف في وسطه العلمي أو الثقافي أو الوظيفي.
نريد قارئاً مقيماً لا متابعا مقلداً، بل يتعامل مع ما يقرأه
تعاملاً مجرداً عن الظنون الكاذبة والإشاعات المغرضة، لأنه إن
صدق الإشاعات والظنون فلن يستفيد من هذا المقال مهما كان فيه
من علم. بل سينقلب الحق الذي في المقال إلى (حق يراد به
باطل)، وبسوء الظن ستتبخر الحقائق وبسوء التفسير لن تجد فكرة
سليمة ولا رأياً صحيحاً.
بسوء الظن وسوء التفسير وسوء الفهم لن نحصل على لب
القفزة الحضارية التي ليس لها من نواة إلا نواة العلم والمعرفة،
فمتى أعطينا العلم حقه من الموضوعية والصدق والأمانة حتى
يعطينا حقنا من التطور؟!
إذن نريد من القارئ كل هذا نعم نريد هذا كله من القارئ،
ونريد أن نذكر القارئ بأهميته - إن كان يجهلها!!

أهمية القارئ!!

نريد أن نذكر القارئ بأنه الهدف الأساس من العملية

الإعلامية، برمتها، فإذا كانت العملية الإعلامية فيها:

أ - المرسل: وهو الكاتب هنا أو المؤلف أو الخطيب.

ب الرسالة: وهي المحتوى سواء كانت مقالات أو أخبارا أو

تحليلات أو أبحاثا ومؤلفات.

ج - المرسل إليه: أو المستقبل (بكسر الباء) أو الجمهور وهذا هو

القارئ بالنسبة للصحافة أو المطبوعات بشكل عام.

فهذه الأطراف الثلاثة إضافة إلى الأساليب والوسائل ورجع

الصدى، كل هذه العملية (الإعلامية) أو (عملية النشر) بشكل

عام إنما المقصود بها هذا القارئ، فلولا (القارئ) لما كانت هناك

وسائل إعلام ولولاه لما وجهت رسالة ولما تفق صانعو الأعلام في

اختيار الأساليب المناسبة لهذا القارئ.

القارئ الأقوى والأضعف!!

فالقارئ هو (الكل في الكل) في العملية الإعلامية لكنه -

للأسف - أضعف حلقة في هذه العملية، كما أن ضعف الوسيلة

أو المرسل (بكسر السين) أو الأساليب إنما يرجع أساسا إلى ضعف

القارئ، فكل ضعف يكون للقارئ نصيب فيه، وكل نجاح يكون

القارئ من أكبر المساهمين فيه. فهل عرف - أخي القارئ -

أهميته؟! هل يعرف أنه من أجله قامت المؤسسات الإعلامية ولوده

تسابقت وسائل الإعلام فهو (للمطبوعات) كالشعب للدولة فلا دولة بلا شعب، كما أنه لا (مطبوعة) ناجحة بلا قارئ ناجح. خصوصية القارئ السعودي!!

وإذا أراد القراء أن يغضبوا مني أكثر فإنني أقول: مثلما نريد لإعلامنا (خصوصية) فإننا نريد للقارئ السعودي - خصوصية في تناول القضايا وقراءتها، لكن الذي يشاع أن القارئ السعودي للأسف من أضعف القراء في الوطن العربي!! فهو يتهم بأنه يريد (كل شيء جاهزا) وليس مستعدا للبحث ولا المشاركة ولا حتى حسن القراءة لما ينشر ولا حسن الحكم عليه.

هذه الإشاعة - وإن كانت مجرد إشاعة - إلا أنها مؤلمة، وتؤلم أكثر عندما نرى لها بعض الحقيقة في محيطنا الصغير ومن خلال قراءة ردود أفعال القراء على ما ينشر من أخبار ومقالات وكتب وغيرها.

للأسف أن القارئ السعودي - حتى له إن غضبنا من الحقيقة - فيه عجلة وسطحية في زمن نحن أحوج ما نكون إلى العمق والقوة.

القارئ الأكاديمي

القارئ (الأكاديمي) مسؤوليته أكبر لكن مشاركته أقل، أقصد تلك المشاركة التي يناقش فيها الطالب أستاذه وشيخه ويرتبط فيها الأستاذ بالأدلة أكثر من ارتباطه بالمؤسسة العلمية التي يعمل فيها.

فنحن بحاجة لمشاركة، طالب الجامعة، والأستاذ، المشاركة التي
تبتغي الحقيقة وتنشدها مؤثرة لها على (مجاملات الزمالة)،
وخوف فقدان الأصدقاء والوظائف!! نريد مشاركة (الموقف
المدرّوس) وليست مشاركة " خر صحية)!!.
سلبية القارئ!!

إن الكاتب ليحترق ألما وحسرة عندما يضحى من أجل هذا
القارئ ثم لا يجد من القارئ التفاعل مع ما ينشره الكاتب لا
سلبا ولا إيجابا.

إن أكثر ما يؤلم الكاتب أن يجد قارئاً (بارداً) لدرجة
(التجمد)!!، فمهما حاول الكاتب أن يصهر هذا (التجمد)
بالحقائق والمعلومات التي تكلفه الكثير من (الجهد والوقت) إلا أن
القارئ - إن تجاوب - سرعان ما ينكمش لأدنى هبوب!! . فما
على القارئ إلا أن يسمع عبارة تتهم هذا الكاتب بالجهل أو
الهوى أو سوء النية والمعتقد حتى يسارع القارئ إلى تصديق ذلك
واتباعه ولا يكلف نفسه (الرد عن عرض أخيه) ولا البحث عن
الحقيقة ولا الاتصال بالكاتب ولا مراسلته ولا تقدير تعبته وبحثه
وتضحيته من أجل هذا القارئ. مع أن الكاتب كان باستطاعته أن
(يطوي جسمه على ما فيه ويدع لسانه في فيه) وأن يترك هذا
القارئ لمن شاء من مجيدي (الضحك) ومتاجري (العواطف)!!.

الكاتب بين العامة والخاصة!!
كما أن هناك إشكالا آخر يواجه الكاتب وهو صعوبة في مخاطبة فئات وطبقات القراء. فكما نعلم أن (القراء) كلمة عامة يدخل فيها المتخصص وغير المتخصص، المهتم والمتابع والمتأرجح، العالم والأقل علما، والشيخ والدكتور والإنسان العادي، يدخل في (القراء) كل التخصصات والطبقات العلمية والاجتماعية والثقافية فمن الصعب (على الكاتب) أن يرضي كل القراء وأن يفهمهم مقصود الخطاب.

وأصعب من ذلك أن يتنازل عن بعض الحق من أجل إرضاء أكبر قدر ممكن من القراء!!!.

فالكاتب بين خيارات صعبة، فإن اقتصر على الخاصة انصرفت العامة عن قراءة المحتوى وإن نزل إلى مستوى العامة في (تبسيط المسائل) اهتمته الخاصة بأنه يستخف بعقولهم بتوضيحه للواضح. على أن هناك إشكالا آخر في تحديد العامة والخاصة ساتي على ذكره لكنه يهمني هنا قلبي بعضهم (قرأنا مقالك لكن لم نفهمه)!!.

وقول الآخرين (لماذا تكرر القول وتفصله كأننا طلاب مرحلة ابتدائية!!) فالعامة (وهي هنا كل من ليس مهتما بالموضوع وإن كان متخصصا في غيره) لهم أدلتهم في وجوب تبسيط الكاتب أو المؤلف للأفكار والمعلومات ومن حججهم في ذلك قول ابن مسعود (ما إن تحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم

فتنة)، وقول علي (حدثوا الناس بما يعرفون).. فالوسيلة الإعلامية موجهة للجميع والكاتب يحاول مخاطبة الجميع لكن قد لا يفلح في كثير من هذا.

حجج الخاصة!!

كما أن الخاصة لهم أدلتهم وحججهم فهم يقولون إن كل ما ينشر في الوسائل الإعلامية إنما هو موجه - غالبا - إلى العامة؟! فكأنهم يقولون: أليس لنا نصيب؟! أتريدون أن تكون كل المواد تخاطب العامة فقط؟! ألا يكون لنا نصيب في مقالات متعمقة وتحليلات جادة نريح بها أبصارنا وأفكارنا?!.

كما أن الخاصة لهم حجة أخرى فهم يقولون: إذا كان الكاتب أو الوسيلة الإعلامية تحتج - سابقا - على (تهميشنا) بالحرص على العامة، فإن هذه الحجة ضعيفة في أيامنا هذه خصوصا بعد القفزات التعليمية الأخيرة، ولو كانت هناك دراسات ميدانية لربما أثبتت أن عدد القراء من الخاصة يفوق عددهم من العامة، فهناك آلاف من حملة الدكتوراه والماجستير ومئات الآلاف من طلبة الجامعات وخريجها في السابق بالإضافة لكثير من المدرسين والمنتقنين والباحثين بوجه عام.

فهؤلاء ولا زال الكلام على لسان الخاصة أليس لهم نصيب يليق بهم فيما تنشره وسائل الإعلام أنترك هذا الكم الكبير ليبعث

عن المقال والخبر المستقصي والتحليل الجاد في (الصحف
الوافدة)!!.

الخاصة فيهم بعض العامة!!

ومع هذا فالكاتب يجد صعوبة كبيرة إذا حاول التوفيق بين
رغبات الناس لأن الخاصة (إذا افترضنا أنهم كل من دخل الجامعة
أو تخرج منها) يدخل فيهم (بعض العامة) فكم من دكتور
متخصص في (المساقاة) لا يعرف شيئا عن (المزارعة)!! ورب
متخصص في التاريخ تخصص في (حياة الحجاج بن يوسف
بالبطائف) ولا يعرف عن حياته بالعراق شيئا فضلا عن التاريخ
الإسلامي كله؟ فلا يظن كل (أكاديمي) أنه قد ألم بتخصصه العام
فضلا عن العلوم الأخرى.

عوام الأكاديميين!!

إذا فإذا كتب الكاتب في (التاريخ) فإنه أمام جيش من (عوام
الأكاديميين) الذين ليس لهم اهتمام ولا بحث في التاريخ. ويجب
ألا نغضب فكل منا فيه شيء من هذه (العامة) شاء أم أبى، فإذا
كان الدكتور فلان (متخصصا) في الجغرافيا فقد يكون (عاميا) في
النحو، وإن كان الدكتور فلان (متخصصا) في سيرة الوليد بن
عبد الملك فقد يكون (عاميا) في سيرة أبي بكر الصديق والعكس

وارد، فقد تجد (طبييا) بارعا في علم النحو، وقد تفاجأ ب (رجل اقتصاد) متوغلا في علم الحديث. فهذا العلم لمن خدمه ولمن حرص عليه وأحبه وليس بالضرورة لكل من تخصص فيه، هذا أمر ملاحظ لا ينكره عاقل والشواهد أكثر من أن تحصر. طريقة للمتخصص وغير المتخصص!!

واليوم أريد أن أجتهد في رسم طريقة لأخي القارئ يمكنه - عند اتباعها - أن يكون أكثر إيجابية. هذه الطريقة تفيد المتخصص وغير المتخصص، يمكن بها لرجل الاقتصاد أن يشارك في تقويم المؤرخ ويمكن للطبيب المشاركة في معرفة الأسنان ودراساتها، طريقة يستفيد منها عامة القراء وخاصتهم، لكنني سأركز على جانب واحد وليكن المقالات لاتخاذها نموذجا نجرب عليه هذه (الطريقة) التي أرجو أن يستفيد منها القارئ في تطوير معلوماته الاستفادة (إيجابية) مما ينشر وبالتالي المساهمة (إيجابية) في ذلك. وسأخذ نوعا فرعيا من (المقالات) ليكون أرضية التجربة وليكن (المقالات التعقيبية) لكونها أكثر ما يلفت القارئ في المقالات غالبا ولأنها محل اختلاف بين طرفين يكون القارئ فيه ضحية التوقف وعدم اتخاذ موقف علمي لأنه لا يتبع منهجا علميا في القراءة ثم الفهم ثم البحث والحكم..

تربية (خروج المغلوب)!!
والقارئ بحاجة إلى كاتب صريح، كاتب صادق مع نفسه
ومع القراء، كاتب أمين، وهذه الصفات تتلاشى أثناء الردود
فالكتاب جزء من المجتمع، والمجتمع فيه عيوب ومن أبرزها عدم
الاعتراف بالخطأ وعدم ترويض النفس وإجبارها على أخذ الحق
من الآخرين، تربيتنا - للأسف - ليس فيها ما يشجع المخطف
على الرجوع عن خطئه لكن فيها ما يشجعه على المكابرة وثبات
الموقف ولو كان خاطئاً، تربيتنا ومناهجنا الدراسية لم نجد فيها
مدح المعترف بالخطأ وإنما نصح بها كالفرق الرياضية في مباريات
الكؤوس التي يكون القانون فيها بخروج (المغلوب) وانطفاء ذكره
وتحطيمه نقداً واذماً!!

وبسبب هذه (التربية) تجد المؤلف أو الكاتب - غالباً - يصر على
الخطأ ويتشبث بأقواله السابقة ملتمساً لها ما هب ودب من الأدلة
متعسفاً في تفسير الصحيح وفي تقوية الضعيف حتى لا يقضي
عليه بقانون (خروج المغلوب)!! فهذه إشكالية تواجه بعض
الكتاب والمؤلفين ولم اقرأ إلى الآن أن كاتباً أو مؤلفاً عربياً رجع
عن فكرة جوهرية في مقاله أو كتابه ولم أجد خطيب جمعة
عوتب على حديث ضعيف إلا وتعصب لهذا الحديث باحثاً عن
أو هي خيوط التقوية له!! هذه حقيقة يجب على القارئ أن
يعرفها ويجب على الكاتب والمؤلف أن يروض نفسه على
الاعتراف بالخطأ ويجب على القراء أن يمدحوا المعترفين بأخطائهم
ويشنون عليهم وألا يساهموا في تقوقع الكاتب على نفسه وشعوره

بخروجه (مغلوبا) لا يكلمه أحد ولا يثق في علمه أحد..
أيضا كاتب المسؤولية!!
ولذلك تجد كثيرا من الكتاب - لأنهم لا يريدون (وجع الدماغ)
ولا يحبون أن يخالفهم أحد تجد مقالاتهم لا لون لها ولا طعم
ولا رائحة يمكن أن يفسرها كل فرد على ما يشتهي فهي صالحة
لكل زمان ومكان، ولكل فكرة وعنوان، كل هذا خوف من
الكاتب أن يتهم أو يساء به الظن فضمرت المعرفة وذبل الإبداع
وأصابتنا إشكالية التشابه والتكرار مع السطحية في تناول وهذا
كله من التخلي عن المسؤولية، فمثلا نطالب القارئ بأن يكون
(قارئ مسؤولية) فمن باب أولى أن يكون الكاتب (كاتب
مسؤولية) فلا يخفي الحقائق خوفا من الناس ولا يدفن الموضوعية
بمعول (عدم المخالفة)..
دع القارئ يسئ القراءة ويسئ الفهم فهذا أفضل من (برودة
المقال)..

كيف يكون القارئ حكما عدلا؟!
أعود إلى القارئ وأقول: إن تأييدك لما لا تعلم صحته
ومعارضتك لما لا تعلم بطلانه مشاركة منك في وأد العلم وإماتته
فلا تتحمل إثم هذا (الوآد) ولا تتعصب إلا لما تراه حقا. وهناك
خطوات تستطيع بها الاستفادة علميا مما يكتب ولو ركزنا على
النموذج (المقالات التعقيبية) فستكون الخطوات كالتالي:

١ - الخطوة الأولى: الحصول على كامل كلام الخصمين من المقالات والردود (واعذروني في التعبير بالخصومة فالأفكار تتخاصم وليس المقصود أن يتخاصم المتحاوران) والقارئ عندما يطلع على رد أحد الخصوم ولا يطلع على كلام الآخر فمعنى هذا أنه سيحكم لذلك الخصم وأنا أعجب من بعض القراء الذين يحكمون بأن فلانا (مخربط) وإذا سألت القارئ لماذا؟! قال (أما رأيت رد فلان عليه؟! وإذا قلت له وهل قرأت كلام (المخربط) نفسه؟ يجيبك بالنفي!!)..

إذن فأنت أكثر (خربطة) ما دام أنك تحكم على طرف لم تقرأ كلامه فكان لزاما على القارئ - إن أراد أن يحكم - بأن يطلع على كلام الخصمين ولا تقتصر قراءته على كلام أحدهما دون الآخر. وقد يقول القارئ: لكنني أثق بأن فلانا صادق في نقله عن ذلك (المخربط)!!..

أقول: إن نقل كلامه بنصه و كان ثقة في نقله فنعم يمكن أن تحكم على ذلك (المنصوص) لا على ما فهم فلان من هذا (النص) رغم أن النقل (المنصوص) قد يكون مبتورا أو مفصولا عن مقدمة أو شرط وما أشبه ذلك لكن الأدهى من ذلك أن بعض القراء لا يعرف أن بعض الخصوم ينقلون كلام خصومهم ويشوهون ذلك المعنى المراد فمن فعل هذا كان حقا على القارئ أن يذم هذه الطريقة وللأسف فإن (كبارا) قد مارسوها في كتبهم ومقالاتهم فكيف ببقية الناس؟! إذن الخطوة الأولى تكمن في الحصول على

كلام الخصمين كليهما ولا يكفي أن تسمع من واحد دون الآخر..

الخطوة الثانية: حسن القراءة:

فقد يحصل القارئ على كلام الخصمين لكنه لا يحسن القراءة بمعنى أن يقرأ أجزاء ويهمل أخرى، يقرأ على عجل دون تعمق، يقرأ ولا يعرف لب الموضوع ولا موطن الاختلاف.. إذن فعلى القارئ قراءة كل مادة المقال ومعرفة لب وأساس المشكلة..

فمثلا قد يكتب كاتب عن أهمية الالتزام بالنظريات وبنقد آخر في عدم وفائه بما التزم به نظريا. فيأتي ذلك الآخر ويقول إن الكاتب الأول إنما يريد الطعن في الجامعة الفلانية أو القسم الفلاني فالقارئ الحصيف هنا يرجع لمقال الأول وينظر هل لب المقال يتحدث عن هذا أم عن ذاك؟! على أنه ليس من المحرم لا شرعا ولا عقلا أن تنتقد مؤسسة علمية أو قسم علمي؟ فالنقد كالعلاج يصعب على المريض تناوله لكنه طريق الشفاء..

الخطوة الثالثة: حسن الفهم:

فبعض القراء يحكم على فكرة ويعاديهما من باب الجهل بها وليس من باب العلم بها وهذا شر أنواع الجهل وأقسى أنواع الحكم؟ فالقارئ ليصارع نفسه: فإن رأى من نفسه قدرة على الفهم للأفكار المطروحة في المقالات فليشارك بالنقد أما إن أحس من

نفسه عجزا عن فهم تلك الأفكار فليرح الناس من سوء الفهم.
فلا بد من فهم الألفاظ والدلالات التي بها تفهم الأفكار والمعاني
التي تضمنها المقال:

الخطوة الرابعة: البحث والدراسة:

فإن فهمت كلام الخصمين فلا عليك بعد هذا إلا الرجوع
للمصادر والبحث والنظر (من من الخصمين صحيح الكلام ومن
منهما يخالف الحقائق)..

وهذا يقود القارئ إلى خطوة داخل أخرى إلا وهي (تكوين
المكتبة) التي بها تستطيع أن تجد المصادر التي في ضوئها تستطيع
الحكم. ولا يعني هذا إنني أطالب القارئ بالمستحيل فهو يستطيع
تكوين مكتبة لا بأس بها بقليل من المال.. فكثرة الكتب ليست
مقياسا لنجاح المكتبة وإنما نوعية الكتب فليأخذ المصادر المهمة في
كل علم.. ففي علم الحديث مثلا ليس شرطا أن يشتري الكتب
الستة بألف ريال لكنه سيجد هذه الكتب وزيادة في كتاب واحد
بثلاثمائة ريال وهكذا ليختر القارئ (جوامع الكتب) كجامع
الأصول ومجمع الزوائد والمطالب العالية في متون الأحاديث فهذه
الكتب في الحديث النبوي أساسية ولا يكاد يخرج عنها إلا قليل
من الأحاديث..

إذن لو أن القارئ يحدد (أمهات الكتب) الأساسية في كل
علم فإنه يستطيع تكوين مكتبة بأقل الأسعار وأنا يؤسفني جدا

عندما أجد بعض الأخوة متخصصا في السنة وعلومها مثلا ثم لا تجد مكتبته محتوية على بعض هذه (الأمهات) بينما تجدها في مكتبة (الشاعر أو الأديب)!! وربما لا تجد في مكتبة (الأديب) ديوان المتنبي بينما تجده في مكتبة (الفقيه)!! فهذه التباينات عجيبة!!..

إذن على القارئ إذا أراد أن يحكم أن يوفر لنفسه الأدوات التي تمكنه من الحكم، فلا يستطيع طبيب أن يجري عملية بلا مشروط كما لا يستطيع القارئ أن يحكم بين الخصمين بلا رجوع إلى مصادر الاختلاف..

الخطوة الخامسة: الحكم أعني أن تحكم بأن الحق في هذه النقطة مع فلان والحكم لا يأتي إلا بعد بحث ودراسة وليس ب (الحاسة) كما يزعم أخونا الفقيهي!! ولا (بالوجدان) كما يزعم الأستاذ شعوط صاحب الأباطيل!!

الحكم يجب أن يكون بالعدل وأن يتجرد القارئ من حظوظ النفس ومن الجور والتعصب فلا يحكم إلا وفق معايير الأدلة والحقائق وليبتعد عن المعايير (الخفية) من العاطفة ومجاراة السائد ومدارة الفهم العامي والأحكام المسبقة. الحكم على الآخرين من أخطر وأصعب المراحل، لأن هذا الحكم إما أن تؤجر عليه أو تحاسب، ليس هناك خيار وسط إلا إذا قلت (لا أدري) بل حتى

إذا قلت (لا أدري) وأنت تدري فأنت آثم بإخفائك الحقائق وعدم نصرتك لما تراه من حق..

كما أن الحكم ينبغي أن يكون نسبيا فالغالب أن الخصمين قد يقولان حقا ويقعان في بعض الباطل فإذا حكمت فاحكم بالعدل قل: فلان محق في كل النقاط إلا نقطة واحدة أو نقطتين كان الحق فيهما مع الطرف الآخر.. وهكذا ليكن حكمك دقيقا بعد العدالة فيه. بل الدقة من تمام العدالة.. ولكن أين تجد الحكم العدل الذي ينصفك من الآخرين فضلا عن إنصافك من نفسه.. العدل صار محفوفًا بالعلاقات الاجتماعية أو الوظيفية التي تحول بينه وبين ورود ينبوع الحقيقة لكن نصف العدل خير من لا عدل..

الخطوة السادسة: المشاركة والنصرة:

بعد أن يعرف القارئ جوانب الحق والباطل - من وجهة نظره - في كلام الخصمين فعليه أن يشارك ويساهم بنصرة الحق ونصرة الخصمين جميعا من باب (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) وتتم النصرة بأحد الأمور التالية:

- ١ - الكتابة في الموضوع وهذه أقوى جوانب النصرة..
- ٢ - المساهمة بالجديد وتسديد القصور الذي اعترى المقالات أو الأبحاث أو الكتب..

٣ - الاتصال بالصحيفة أو الوسيلة بشكل عام وإبلاغها ما
توصل إليه من حكم كل هذا بعد البحث.
فهذا خير من أن يبقى القارئ (سلبيا) لا يظهر منه تأييد ولا
معارضة ولا نقد ولا اتصال ولا حتى نصرة للحق في المجالس
العامة والندوات واللقاءات الفكرية..
صفحة رجع الصدى!!
وأرى لو أن كل صحيفة تخصص نصف صفحة أسبوعية تحت
عنوان (رجع الصدى) أو (ردود الأفعال) يتم فيها تسجيل أبرز
الاتصالات والردود القصيرة (بل لو كانت يومية لكان أفضل).
فهذا (التواصل) مع القارئ يعود على الإيجابية وتعرف الصحيفة
مدى أهمية الموضوعات التي تنشرها. والقارئ لا يستطيع أن
يكتب في كل مقال يحظى بإعجابه لكنه يستطيع أن يتصل.
وكم من فكرة طرحها بعض الكتاب كنت أتمنى أن أكتب مؤيدا
أو منتقدا لكن الوقت لا يفي بهذا، أضف إلى ذلك أن بعض
المقالات التي تعجبنا قد يستوفي صاحبها الفكرة ولا نجد عندنا
جديدا يمكن إضافته إلا الاتصال والثناء. فكانت هذه (النصف
صفحة) ستحقق لنا وللكتاب وللصحيفة حسن التواصل ودراسة
ردود أفعال القراء..

الخطوة السابعة: المناظرة:

يستطيع القارئ أن يتفق مع الخصمين المتحاورين في الالتقاء الأخوي ليتحاورا مباشرة ودون حواجز مع تعيين حكم - يرضيانه - عند الاختلاف..

لأن بعض المتحاورين قد يكابر ويزعم أن منهجه هو المنهج الحق فعلى هذا سيبقى القارئ والحق ينتظران من هذا المكابر الرجوع لكنه مصر على الاطالة عليهم عبر الصحف فقط أما عند المناظرة المباشرة فهو يخشى أن يظهر بمظهر (خروج المغلوب)!!
فلذلك إن كان يعرف من نفسه حبا للحق فسيوافق على المناظرة بأدائها المعروفة وإن كان يعرف أنه مبطل فسيعترض عنها. فإن اعتذر فيستطيع القارئ أن يعرف أن حجته ضعيفة..

والمناظرات كانت في السابق أيام السلف الصالح قائمة لكنها اختفت في العصور الحديثة. واختفاؤها سبب زيادة الفرقة والاختلاف لأن الناس لا يعرفون المحق من المبطل إلا إذا التقيا وجها لوجه، تماما مثلما يزعم ناديان رياضيان أنهما أفضل من بعض فلا يعرف الجمهور ذلك إلا إذا التقيا وكان الحكم عدلا أيضا..

فهذه الخطوات لو يقوم القارئ - أي قارئ - باتباعها ويزيد عليها ويضيف ما يراه لائقا فستؤدي إن شاء الله إلى رفع مستواه ليكون في مستوى المقيم للكاتب وليس المتابع المقلد وأنا أعرف أن بعض القراء متخصصون وأعلم من المتحاورين لكنني أريد بهذه

الرسالة أغلب القراء - أو كثيرا منهم على الأقل - الذين
يحتارون في معرفة من هو المصيب ومن هو المخطئ أو معرفة
الأكثر إصابة والأنبل أهدافا.. والكلام أيضا فيه طول لا أود
التوسع فيه وعسى أن يكون ما كتبت هنا معينا لنا على إيجاد
(القارئ) الإيجابي والتقليل من قراء (آخر صيحة)!!

النتائج والتوصيات
استعرضنا في الحلقات الإحدى عشر الماضية عشرا من
الرسائل والمؤلفات الجامعية التي تناولت " بيعة علي بن أبو طالب "
بشيء من الدراسة والبحث وقد حصلنا أخيرا على رسائل أخرى
كررت كثيرا من الملاحظات التي سبق نقدها ولا داعي لتكرار
الملاحظات والإجابات عليها لكننا سنذكر هنا ملخصا لأبرز النتائج
التي توصلنا إليها عند استعراض الرسائل الجامعية، وللأسف أن
الملاحظات كبيرة الحجم ثقيلة الوزن داكنة اللون!! خصوصا إذا
علمنا أنها مرتبطة بالصروح الأكاديمية!!
والآن سنذكر أبرز النتائج ثم نوجه ثلاث رسائل سترونها في
هذا المقال.

وقفة مع عنوان المقالات:

(هامش) صحيفة الرياض، ٣٠ صفر ١٤١٧ هـ - ١٦ يوليو ١٩٩٦ م (٠).

لكنني قبل هذا أود الإجابة على استشكال بعض الأخوة إطلاق عنوان " كيف يضحك علينا هؤلاء " على بعض هذه المقالات ويقولون إن الأمر أخطاء وملاحظات لا يبرر إطلاق ما يفيد أن هؤلاء يخذعوننا ويستغفلوننا ويكتبون ما لا يعتقدون!!
أقول: كيف لا يضحك علينا هؤلاء وهم جميعا يدعون لنظريات سليمة ثم يخالفونها مخالفة متعمدة لا يستطيعون هم الاعتذار عن هذه المخالفة فكيف يعتذر غيرهم عنهم؟!
كيف يزعمون أنهم ملتزمون بمنهج المحدثين ونبد الرواة الضعفاء والاعتماد على روايات الثقات ثم لا نجد لهذه النظريات والمزاعم أثرا في كتاباتهم؟! مع تفاوت بين مؤرخ وآخر.
كيف لا يضحك علينا هؤلاء أو بعضهم وهم يلونون النتائج وفق الأحكام المسبقة والانطباعات الذاتية؟!
كيف لا يضحك علينا من وجدناه يرفض روايات الواقدي لأن المحدثين ضعفوه بينما يقبل روايات سيف بن عمر مع أنه أشد ضعفا من الواقدي وألفاظ المحدثين في ضعفه أبلغ؟!
أليس من استغفال القراء تطبيق منهج المحدثين على رواة دون رواة؟!
أليس من الخداع توثيق أكذب مؤرخ في التاريخ لأننا وجدنا في رواياته أشياء نحبها و " تشفي الغلة وتقضي الحاجة،؟!
أليس من استغفال القراء أن نذكر بعض الموتى في معارضي

بيعة علي؟!
أليس من استغفال القراء أن نذكر من معارضي بيعة علي من
لم تلده أمه إلا بعد موت الإمام بعشرات السنين؟!
أليس من استغفال القراء والضحك على عقولهم وعلومهم
الزعم بأن علي بن أبي طالب و كبار الصحابة من البدرين
وأصحاب بيعة الرضوان قد أهملوا أهم مسؤوليات الخلافة؟!
لو قيلت هذه التهمة في الوليد أو يزيد بن معاوية أو عبد الملك
لما رضي هؤلاء بإطلاقها فيهم فكيف تطلق على خليفة راشدي
خلافته على منهاج النبوة؟!
وأشياء من هذا القبيل كثير وكثير قد رأيتموه أثناء المقالات رغم
أن العينة التي أخذتها ما هي إلا حدث صغير وهو " بيعة علي "
ولم استعرض بقية موضوعات تلك الرسائل.
إذن فلست نادما على العنوان وإن كان هؤلاء يختلفون
ويتفاوتون في استغفال القراء وقد يكون القليل منهم يخطئون عن
اجتهاد وحسن نية وتقليد. لكن يبقى أن يدعوا إلى نظريات سليمة
ثم يخالفوها مخالفات صريحة امرأ فيه (ضحك) واستغفال للقراء
وهذا يكفي في تبرير عنوان المقالات.
نعود ونذكر أبرز ما نراه من دراسة هذه الرسائل التاريخية
فنقول:

١٢ - ١٢

أبرز نتائج دراسة الدراسات التاريخية في بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما يلي..
وجدنا الدراسات التاريخية متفقة في النظرية في أهمية الالتزام بمنهج المحدثين فهي تدعو إلى ذلك إجمالاً وتفصيلاً في بعض المواضع لكن الواقع يشهد بأن التطبيق فيه حوار من نواح كثيرة أبرزها:

- ١ - ضعف الصناعة الحديثة فلا نرى إلا سطحية (مصطلحات) بلا عمق ولا دراسة.
- ٢ - الاعتماد على الروايات الضعيفة كروايات سيف وابن الكلبي وغيرهم من الضعفاء والكذابين والمجهولين.
- ٣ - عدم استقصاء الروايات الصحيحة التي سبق وإن أشرنا لمصادرها.
- ٤ - ضعف الجمعين (جمع المادة + الجمع بين ما يظهر فيه التناقض والتعارض).
- ٥ - سرقة بعضهم من بعض دون إشارة إلى ذلك!؟
- ٦ - عدم الرجوع إلى المصادر الأصلية وعدم الإشارة - أحياناً - إلى المصادر التي تم النقل منها.
- ٧ - ابتكار بعض هذه الدراسات لشروط جديدة في صحة البيعة مثل (عقد مجلس للشورى)؟! فهذا لم يقل أحد أنه من شروط صحة البيعة.

٨ - سوء التفسير للروايات الصحيحة أو بلفظ آخر (تدخل الهوى والأحكام المسبقة في تفسير النصوص). أو الجهل بقواعد تفسير النصوص أو بهما معا.

٩ - العجائب: فبعض الدراسات تأتي بعجائب تدل على المستوى العلمي الضعيف الذي وصلنا إليه، مثل ذكر بعض الناس في معارضي بيعة علي مع أنهم قد ماتوا قبلها بسنوات عديدة!! أو ولدوا بعدها بعشرات السنين!!

١٠ - التسويغ: يجمع أكثر الدراسات على تسويغ الأخطاء، فهم يحاولون تسويغه الخطأ ولا يجدون إلا تسويغه بخطأ أكبر، فيسوغون عدم بيعة بعضهم ويسوغون خروج أصحاب الجمل وصفين ويسوغون رفض أهل الشام لبيعة علي الشرعية ويسوغون قتال أهل الشام لعلي... إلخ فهذه التسويغات والآراء الفاسدة من أخطر الأمور ليس على (التاريخ الإسلامي) فقط بل على (الأحكام الشرعية) إضافة إلى عدم اقتناعهم بهذه التسويغات ولذلك تجدهم يناقضونها في مواضع أخرى.

١١ - التناقض: فما تثبته دراسة تنفيه أخرى مما يدل دلالة واضحة على عدم وضوح المنهج أو سوء تطبيقه أو التدخل في صرف الأدلة عن معانيها الصحيحة وما أشبه ذلك من العيوب والأمراض البحثية المنتشرة عند المسلمين للأسف.

١٢ - أكثر الدراسات الجامعية ظلمت موضوع (بيعة علي)

ظلمته بعدم استيعاب واستقصاء الروايات الصحيحة وظلمت
(البيعة) بالإكثار من الاعتماد على الروايات الضعيفة، أضاف
إلى مظالم (سوء التطبيق للمنهج) وسوء الرأي وسوء
التفسير أيضا وهذه (الرسائل) والأعمال تتفاوت في هذه
العيوب وليست على مستوى واحد.

١٣ - ضعف (الرسائل الجامعية) يدل على أن الساحة لا
زالت بحاجة كبيرة وماسة إلى دراسات تتجنب السلبيات
المشار إليها ويدل ضعفها على ضعف القول بأن (لدراسات
الجامعية قد غطت مساحة كبيرة من التاريخ الإسلامي) فإن
أكثر هذه الدراسات لم يشف الغليل بل إن بعضها زاد الطين
بلة وزاد الأمر غموضا والتاريخ تشويها، فلا بد من التشمير
عن ساعد الجد والتعمق في دراسة التاريخ الإسلامي تنظيرا
وتطبيقا مع الربط الصحيح والعميق بمنهج المحدثين مع
محاربة الهوى والجهل الذي عشنش في عقول كثير من
المؤرخين المعاصرين وذلك عن طريق النقد الذاتي البناء لما
يطرح من أعمال حتى تنجلي ظلمات الموضوعات والمنكرات
لتسفر عن حقائق الصحاح وأخبار الثقات.

١٤ - إن الذين يشككون في صحة (بيعة علي) لم
يستحضروا (الجانب النظري) في البيعة على فرض صحة
أدلتهم، التي يستدلون بها، فينسبون مثلا أنه لا يشترط في
البيعة قبول جميع أفراد الأمة ولا قبول جميع أفراد أهل
الحل والعقد بها.

١٥ - إن الذين يشككون في صحة (بيعة علي) هدفهم في الغالب هدف حسن وهو الدفاع عمن خرج على علي: كأهل الجمل وصفين، لكنهم وقعوا في خطأ أكبر من حيث شعروا أو من حيث لا يشعرون بالطعن في شرعية بيعة علي وراشديتها وإلزامها لهؤلاء.

١٦ - عندما نحكم على صحابي بأنه أخطأ لا يعني هذا انتقاصا للصحابي. فما زال علماء أهل السنة والجماعة يخطئون حاطب بن أبي بلتعة والنعيمان بن عمرو والمخزومية التي سرقت وماعز الأسلمي الذي زنا فتخطئة هؤلاء حق، في وصفهم بالخطأ أو الإثم فيما ارتكبه من أخطاء دون تعميم ولا اطراح لفضائلهم الأخرى. كذلك تخطئة المتخلفين عن بيعة الإمام الشرعي - بلا عذر - وأكبر من ذلك خطأ الخارج على الإمام الشرعي والمقاتل له بلا موجب، فهذه الأخطاء يجب أن نعتزف بأنها أخطاء، وأن أصحابها مخطئون حسب الأدلة الواضحة، لكن لا ننسى فضائلهم الأخرى ونأخذ التأويل في الاعتبار. وقد يأتي من يزعم أن تخطئة هؤلاء تخالف عقيدة أهل السنة في " وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة، وهذا خلط لأمر متفرقة ومفصلة فعلماء المسلمين من عصر الصحابة إلى يومنا هذا لم يمسكوا عما شجر بين الصحابة إمساكا مطلقا وإنما يكون الإمساك عند غلبة الهوى أو التعصب دون دليل أو الكلام بلا علم

فهنا يتوجب الإمساك أما الكلام فيما شجر بينهم بعلم ودون محاباة وتقديم للأدلة والروايات الصحيحة وحسن تفسيرها فهذا لا شئ فيه بل لا يمكن الاستفادة من التاريخ ولا دراسته إلا بهذا، ومن أتى لي بعالم كبير من علماء الأمة أمسك عن الصحابة إمساكا مطلقا فأنا راجع إلى قوله.

على أية حال لن تجدوا عالما معتبرا أمسك عما شجر بين الصحابة إمساكا مطلقا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسك ذلك الإمساك الذي نفهمه، بل تحدث صلى الله عليه وسلم عن كثير من الأحداث التي حدثت أيام عثمان وعلي مثل حديث مقتل عثمان وحديث الحوآب وحديث الزبير وحديث عمار وأحاديث الخوارج... الخ. فهذه كلها تخالف مذهب الإمساك المطلق إما الإمساك في وقت دون وقت والإمساك عند الجهل بهذه الأمور أو عند التعصب والهوى فلا رب أن الإمساك هنا واجب أما تبرير الأخطاء التي نصت الأحاديث النبوية على أنها أخطاء فهذا ليس من مذهب أهل السنة والجماعة.

١٧ - كذلك في الحاضر ينبغي ألا نبرر أخطاء المؤرخين بأن قصده كذا أو لعل قصده كذا. فالخطأ خطأ، وإذا أكثرنا الاعتذارات التي لم نفتنح بها، ضاع الحق وسط ركام هذه الاعتذارات ثم إن الخطأ ليس كفرا ولا فسقا حتى نعتذر عن صاحبه ونورد له التأويلات والاعتذارات المبالغ فيها.

٢٨ - إن المؤرخ المعاصر يتحمل مسؤولية أكبر من المؤرخ

المتقدم لتوفر الوسائل المعينة على الحصول على المادة. لكنه يجد صعوبة في تقبل الناس للحق المخالف لأحكامهم المسبقة.

١٩ - الذين يقولون بأن سعدا وأصحابه لم يبايعوا عليا. كأنهم ينسبون إليهم (اشتراط إجماع الأمة) وهذا الشرط باطل، بل هو مستحيل التطبيق. وقد بايع هؤلاء أبا بكر مع أن بعض الأنصار وبعض بني هاشم وبعض بني أمية لم يبايعه بعد، فهل هؤلاء الصحابة يجهلون أنه (لا يشترط الإجماع في البيعة) اللهم لا.

٢٠ - قبل أن نأخذ بروايات الضعفاء يجب أن نبين للناس أننا بحثنا ولم نجد روايات صحيحة أو مقبولة في المسألة، ونبين لهم المصادر التي بحثنا فيها. أما أن نأتي وندعي الكتابة حسب منهج المحدثين، ثم نحمل منهجهم أمثال سيف بن عمرو أبي مخنف فهذا تحميل للمنهج ما هو منه برئ، فنحمله قصورنا واتكالنا وأهواءنا. فمن غير العلمية أن نذهب إلى (المتروكين) ونترك مرويات (الثقات) في بطون كتب السنة والحديث، فهذا منهج أعور، إن لم يكن أعمى.

٢١ - تركيزي في هذه المقالات انصب على الجانب التطبيقي وهو الجانب أكثر اضطرابا عند المؤرخين المعاصرين.

وأخيرا: قبل أن أختتم هذه المقالات لي ثلاث رسائل أوجهها
كالآتي:

١ - الرسالة الأولى: للجامعات ومسؤوليها من إداريين وأساتذة
ومشرفين وأقول لهم: اتقوا الله في هذا العلم.
هل يعقل أن يكون هذا مستوى الدراسات الجامعية؟! هذه
(فضائح) وليست (رسائل) فهل فكرتم في وضع (منهج) يستطيع
أن يرد الجهل إلى العلم، والهوى إلى الإنصاف، والظلم إلى
العدل لا بد من منهج يربط التطبيق بالنظريات أنتم رأيتم إن المتفكرين
في النظريات قد تفرقوا أيادي سبأ؟!!

وقد رأيتم تناقض الرسالة الواحدة وكأنها أكثر من طالب وفي
أكثر من موضوع؟! لماذا؟! أنا لن أذكر ما أتوقعه جاريا من (وراء
الكواليس) والذي بدأ الكثيرون يضعون علامات استفهام كبيرة
وكثيرة على بعض الرسائل الجامعية؟! التي إن وجدت أصحابها
وجدتهم لا يعرفون عنها ولا عن مضمونها إلا خطوطا عامة
عريضة يعرفها غيرهم من طلبة العلم؟! ماذا يعني هذا؟! وماذا
يعني كثرة (ممتاز مع مرتبة الشرف الأولي)؟! مع أن واقع تلك
الرسائل يرثى له، ولو قام طالب في المرحلة الثانوية وأتعب نفسه
قليلا لاكتشف أخطاء (التعب القليل) الذي بذل في تلكم الرسائل
فكيف يحصل مثل هذا؟!!

الرسالة الثانية: لأصحاب الدراسات الجامعية سواء الذي
(تشاكست) معهم هنا أو الذين يشعرون بأنهم لم يبذلوا من

التحقيق والتدقيق ما يكفي فأقول لهم: ما زال الباب مفتوحاً
للتصحيح والإضافة والاعتراف بالخطأ وتذكروا أن الحق سينصره
الله وأن الباطل سينخذل حتى ولو كان له صولة، فلا تشبعوا
بالعلم لتدافعوا به عن الباطل وانصروا الحق وتداركوا أمركم ولا
تغثروا بكثرة (المصنفين) ولا (تجار المدائح) فأنتم تعرضون عقولكم
على الناس وتعرضوا دينكم على الله فاختراروا لأنفسكم وما
اختفى اليوم سينكشف غدا!!

الرسالة الثالثة: لمن حرم الدراسات الجامعية والألقاب البراقة. مع
صدق نياتهم وقوة بحوثهم، أقول لكم اعملوا ولا يغرركم نظرة
الناس لكم بأنكم غير حاصلين على (مؤهلات) فالدليل والبرهان
هو (المؤهل الحقيقي) وإن لم يكن مؤهلاً (اليوم) فهو (المؤهل) غدا
بعد أن يكتشف الناس سماجة الدراسات المتدثرة ب (الأكاديمية)
العلمية ثم إنكم تملكون الحوافز النفسية والدوافع البحثية التي
ستعينكم على خدمة العلم بعكس كثير من أصحاب الدراسات
الذين يختارون موضوعات رسائلهم بلا شعور بأهمية هذه
الموضوعات وإنما الشهادة عند كثير من هؤلاء وسيلة للوصول إلى
وظيفة أعلى فتعطلت الأهداف التي يشتونها في مقدمة رسائلهم،
فالله المستعان، كم من علم ضيعوا وكم من جهل وضعوا.
وأقول لكم أيضاً: ليس المهم أن تطبعوا الكتب فقد لا
تستطيعون لكن يكفي أن تجمعوا الحقائق وتخلصوا النية وسيأتي
يوم يخرج الله فيه هذا الحق وأنتم وإن لم تكونوا (متخصصين)
ولا (متفهمين) (فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).